

أخبار عالمية

قطر للطاقة تقترض 3 مليارات دولار من بنوك صينية



حصلت شركة قطر للطاقة على قرض بقيمة 3 مليارات دولار من 4 بنوك صينية، وشارك في التمويل كل من بنك الصين، والبنك الصناعي والتجاري الصيني، والبنك الزراعي الصيني، وبنك التعمير الصيني - آسيا. وتبلغ مدة القرض 5 أعوام، وجرى تسعيره عند 50 نقطة أساس فوق معدل التمويل المضمون لليلة واحدة، على أن تستخدم قطر للطاقة الأموال في تمويل احتياجات رأس المال العامل العامة. كانت وكالة «بلومبرغ» قد أفادت في 28 سبتمبر الماضي، أن قطر مدت العمل بإجراءات «القوة القاهرة» على صادرات الغاز الطبيعي المسال المتجهة إلى آسيا وأوروبا لمدة شهر إضافي.

وزير الصناعة البحريني: توحيد الجهود لحماية المصالح الاقتصادية



أكد وزير الصناعة والتجارة البحريني عبدالله فخر ضرورة تعزيز التنسيق وتوحيد الجهود ورفع القدرة على حماية المصالح الاقتصادية الخليجية وضمان استدامة سلاسل الإمداد وتدفق السلع والخدمات في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة. وقال فخر إن المرحلة الراهنة تفرض الانتقال من التنسيق إلى التكامل الاقتصادي من خلال تعزيز الاستثمارات الخليجية المشتركة وتوسيع المشاريع التجارية والصناعية وتسهيل حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات وإزالة المعوقات التي تحد من نمو التجارة البينية.

أردوغان: صادرات تركيا وصلت إلى 284 مليار دولار سنويا



قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أمس الأربعاء إن صادرات بلاده ارتفعت حاليا إلى 284 مليار دولار سنويا بعد أن كانت بحدود 36 مليار دولار عام 2002. وذكر أردوغان أن الصادرات في سبتمبر الماضي ارتفعت بنسبة 15.4 بالمئة مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق لتصل إلى 26 مليار دولار. ولفت إلى أن الصادرات التركية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري ارتفعت بنسبة 5.2 بالمئة لتصل إلى 211 مليار دولار بينما بلغت الصادرات خلال الأشهر الـ 12 الماضية 283.7 مليار دولار. وأوضح أن إجمالي صادرات البضائع والخدمات على أساس سنوي اقترب من 410 مليارات دولار.

الإستمرار ضمن الأسواق الناشئة الثانوية.. والسيولة تبلغ 80.16 مليون دينار

«فوتسي» تثبت التصنيف.. والبورصة تتماسك

- المؤشر العام يرتفع 0.16%.. وصعود 8 قطاعات بقيادة السلع الاستهلاكية
- «التخصيص» يقفز 12% بعد دخول نزار القرطاس بملكية 5.09%
- تداولات السهم تستحوذ على 18% من السيولة وربح الكميات تقريبا



كتب مساعد صالح

أبقت «فوتسي راسل» على تصنيف الكويت ضمن فئة الأسواق الناشئة الثانوية في مراجعتها السنوية، بالتزامن مع احتفاظ بورصة الكويت بمكاسب ثلاثة من مؤشراتها الرئيسية عند إغلاق تعاملات أمس الأربعاء، وسط تداولات بلغت 80.16 مليون دينار، وحضور لافت لسهم شركة التخصيص القابضة الذي تصدر الارتفاعات ونشاط التداول. وشمل قرار «فوتسي راسل» الإبقاء على تصنيف أسواق السعودية والإمارات وقطر ضمن الفئة ذاتها دون تغيير، فيما استمرت البحرين ضمن الأسواق الحدودية. ويؤكد القرار استمرار موقع السوق الكويتية في خريطة التصنيف، ضمن مراجعة تضمنت تطورات أخرى تخص أسواقاً خليجية وعربية. ومحلياً، ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0.16%، وصعد السوق الأول 0.15%، فيما حقق السوق الرئيسي مكاسب بلغت 0.20%، مقابل تراجع «الرئيسي 50» بنسبة 0.22% مقارنة بإغلاق الثلاثاء، لتخرج الجلسة بمحصلة متباينة تميل إلى الإيجابية على مستوى المؤشرات الرئيسية. وبلغت كميات التداول 304.44 ملايين سهم، جرى التعامل عليها عبر 22.04 ألف صفقة. واستحوذ «التخصيص» على النصيب الأبرز من النشاط، بتداولات بلغت قيمتها 14.46 مليون دينار، موزعة على 74.55 مليون سهم، بما يعادل نحو 18% من سيولة السوق و 24.5% من إجمالي الكميات. وقفز السهم بنسبة 12%، متصدراً قائمة الأسهم الراحبة، وذلك بعد دخول نزار القرطاس بملكية تبلغ 5.09% في الشركة، ليجمع بين صدارة المكاسب السعري والسيولة والكميات المتداولة خلال الجلسة. وعلى مستوى القطاعات، ارتفعت مؤشرات 8 قطاعات بقيادة السلع الاستهلاكية بنسبة 1.21%، بينما تراجع 5 قطاعات تصدرتها التكنولوجيا بانخفاض 8.77%. وأظهرت حركة الأسهم تبايناً أوسع، مع ارتفاع أسعار 51 سهماً مقابل تراجع 62 سهماً واستقرار 15 سهماً، فيما تصدر «فنادق» التراجعات بنسبة 9.01%. وعكست هذه الحصيلة تفاوت حركة الأسهم، إذ تزامن ارتفاع المؤشر العام مع زيادة عدد الشركات المتراجعة على المرتفعة، في حين تركز جانب مؤثر من التداولات في «التخصيص». وبلغت سيولة بقية الأسهم مجتمعة نحو 65.70 مليون دينار، موزعة على كميات قاربت 229.89 مليون سهم.

طالع..... ص4

أرباح التشغيل تنمو 33.7%.. وحقوق المساهمين ترتفع إلى 3.42 مليون دينار

«وربة كابيتال» تربح وتعزز ملاءتها

- 334.8 ألف دينار أرباحاً سنوية.. و11.16 فلس ربحية السهم
- 499.5 ألف دينار إيرادات الاستثمار تدعم التحول إلى الربحية

3.425 مليون دينار، تضمنت موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بنحو 2.775 مليون دينار، ونقداً وودائع قصيرة الأجل بقيمة 568.9 ألف دينار، فيما صدرت البيانات المالية برأي غير متحفظ من مراقب الحسابات. ورغم تسجيل خسائر بنحو 597 ألف دينار في الربع الرابع منفرداً، بقيت المحصلة السنوية موجبة، مع ارتفاع الربح التشغيلي وحقوق المساهمين وتراجع الالتزامات، لتجمع النتائج بين استعادة الربحية وتعزيز قاعدة حقوق الملكية.

طالع..... ص3



3.425 مليون دينار، مقابل 3.09 مليون دينار، لتشكل نحو 94.5% من إجمالي الموجودات، مقارنة بنحو 85% قبل عام، مع استقرار رأس المال عند 3 ملايين دينار وعدم وجود خسائر متراكمة. وفي تطور مواز، انخفض المطلوبات بنسبة 63.52% إلى 199.4 ألف دينار، مقابل 546.7 ألف دينار، بتراجع يقارب 347.3 ألف دينار. وصعدت الأرباح المرحلة إلى 309.5 ألف دينار، مقارنة بنحو 12.3 ألف دينار، وارتفع الاحتياطي الإجباري إلى 115.1 ألف دينار. وبلغ إجمالي الموجودات نحو 3.624

السابقة تضمنت أرباحاً من بيع ممتلكات ومنشآت ومعدات بقيمة 546.3 ألف دينار، لم تتكرر خلال السنة الحالية، التي شهدت ارتفاعاً واضحاً في إيرادات الاستثمار. وسجلت أرباح العمليات المستمرة نمواً يقارب 28%، لتصل إلى 359.8 ألف دينار، مقابل 281.2 ألف دينار، فيما تقلصت خسائر العمليات الموقوفة إلى 25 ألف دينار، مقارنة بنحو 327.8 ألف دينار، بما أسهم في دعم المحصلة النهائية والتحول إلى الربحية. وارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 10.83% إلى

دينار، ما عزز مساهمة العوائد الاستثمارية في الدخل السنوي. وارتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة 33.74% إلى 376 ألف دينار، مقابل 281.2 ألف دينار، مدعومة بتحسين إيرادات الاستثمار وانخفاض المصروفات. وتراجع مجموع تكاليف الموظفين والمصروفات العمومية والإدارية بنحو 128.2 ألف دينار، ليلغ 184.9 ألف دينار، مقارنة بنحو 313.2 ألف دينار. وتحقق النمو التشغيلي رغم تراجع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنسبة 5.04% إلى 564.4 ألف دينار، علماً بأن السنة

استعادت شركة وربة كابيتال القابضة ربحيتها خلال السنة المالية المنتهية في 31 يوليو 2026، محققة أرباحاً صافية عائدة لمساهمي الشركة الأم بقيمة 334.8 ألف دينار، مقابل خسائر بلغت 46.6 ألف دينار في السنة السابقة، بالتزامن مع نمو الأرباح التشغيلية وتعزيز حقوق المساهمين وخفض الالتزامات بأكثر من 63%، لتختتم سنتها بمرکز مالي أقوى. وكشفت البيانات المالية المجمعة، التي اعتمدها مجلس الإدارة في اجتماعه بتاريخ 6 أكتوبر الجاري، عن تحسن صافي النتائج بنحو 381.4 ألف دينار، وارتفاع ربحية السهم الأساسية والمخفضة إلى 11.16 فلس، مقابل خسارة قدرها 1.55 فلس للسهم، فيما عزت الشركة التحول الإيجابي إلى التوسع في الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية. وبرز النشاط الاستثماري داعماً رئيسياً للنتائج، بعدما ارتفع صافي إيرادات الاستثمار إلى نحو 499.5 ألف دينار، مقارنة بنحو 11.4 ألف دينار في السنة السابقة. كما تضاعفت أرباح وديعة الوكالة إلى 49.8 ألف دينار، مقابل 24.8 ألف

كتب خالد فهاد

3

خفض الالتزامات 63.5%.. وحقوق الملكية تغطي 94.5% من الأصول

أخبار
الشركات

بيت التمويل يحصل على 14.8 مليون دينار

الأشغال العامة بصفته بدفع تعويض مؤقت بقيمة 5001 دينار كويتي، على خلفية سحب المشروع من شركة «مشرف»، معتبراً أن ذلك أدى إلى تعثرها في سداد التزاماتها تجاه البنك، إضافة إلى المطالبة بالمصروفات وأتعاب المحاماة والنفاذ المعجل للحكم.

وكان «بيتك» قد حقق ربحاً خلال النصف الأول من عام 2026 بقيمة 363.05 مليون دينار، مقارنةً بـ342.15 مليون دينار في الفترة الماثلة من العام السابق، بنمو سنوي 6.11 %.

واختصم كلاً من الممثل القانوني لشركة أرنست ويونغ وبيكر تيلي بالتضامن بدفع تعويض مؤقت قدره 5001 دينار كويتي عن أضرار مادية وأدبية قال إنها نتجت عن أخطاء في إعداد ومراجعة التقارير والبيانات المالية للشركة. وطالب كذلك بإلزام وكيل وزارة

قد بإلزام الشركة بسداد 37.36 مليون دينار للبنك، إلى جانب المصروفات وأتعاب المحاماة، مع رفض طلبات التعويض المقدمة ضد أطراف أخرى بالدعوى.

وتعود القضية إلى دعوى أقامها بيت التمويل الكويتي في أكتوبر 2017، طالب فيها ببدب خبير لإثبات مديونية شركة مشرف للتجارة والمقاولات، وإثبات تقاعسها عن سداد الالتزامات المستحقة عليها، تمهيداً لإلزامها بسداد المديونية وفق ما ينتهي إليه تقرير الخبرة.

وفي فبراير 2021، عدل البنك طلباته

ويأتي ذلك في إطار إجراءات التسوية الوقائية الخاصة بشركة مشرف للتجارة والمقاولات، بعدما قررت إدارة الإفلاس افتتاح إجراءات التسوية مع وقف جميع المطالبات القضائية وإجراءات التنفيذ ضد الشركة لمدة ثلاثة أشهر، مع استكمال الإجراءات القانونية المتعلقة بإعداد واعتماد مقترح التسوية الوقائية.

وكانت محكمة الاستئناف قد ألزمت شركة مشرف للتجارة والمقاولات بسداد 37.06 مليون دينار لبيت التمويل الكويتي، مع تأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك، فيما قضت محكمة أول درجة

أعلن بيت التمويل الكويتي صدور أمر تنفيذ بتاريخ 6 أكتوبر 2026، أسفر عن حصوله على 14.82 مليون دينار، بعد تطبيق الخصم المتفق عليه ضمن خطة التسوية الوقائية المعتمدة من قاضي الإفلاس بخصوص شركة مشرف للتجارة والمقاولات.

وأوضح البنك وفق بيان لبورصة الكويت، أن أمر التنفيذ نتج عنه استرداد ديون مشطوبة بقيمة 14.82 مليون دينار، مبيناً أن المبلغ سينعكس إيجابياً على البيانات المالية المجمعة للمجموعة خلال الربع الرابع من عام 2026.

«المعدات» تشكّل مجلس إدارتها برئاسة النصار

أعلنت شركة المعدات القابضة تشكيل مجلس إدارتها الجديد برئاسة فهد يوسف عيد النصار، وتولي ضرار خالد الرباح منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.

وأوضحت الشركة، في إفصاح مكمل لبورصة الكويت أمس، أن المجلس يضم في عضويته ممدوح عبدالغني الشربيني، وبراء عبدالعزيز بدر الجناعي، وبدر محمد جاسم المطوع.

وكانت الجمعية العامة العادية المؤجلة للشركة، المنعقدة في 1 أكتوبر 2026، قد وافقت على انتخاب بدر محمد جاسم المطوع عضواً مكملاً لمجلس الإدارة، وإبراهيم عبدالله الحزام عضواً احتياطياً أول، ومحمد الحميدي العجمي عضواً احتياطياً ثانياً.

«بيوت» تشتري عقاراً بـ3.25 مليون دينار

دينار، موضحة أن الأثر المالي للصفقة يتمثل في تسجيل ربح قدره 358.76 ألف دينار.

وسجلت «بيوت» أرباحاً بقيمة 4.04 مليون دينار خلال النصف الأول من 2026، مقارنة بـ5.88 مليون دينار في الفترة الماثلة من العام السابق، بانخفاض 31.28 %.

عقد ملزم لاستئجار العقار مع وعد بالشراء مع بنك وربة، وفق صيغة إجارة تنتهي بالتملك، على أن يتولى البنك تمويل الشراء بموجب اتفاقية التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركة التابعة.

وكانت «بيوت» قد أعلنت في 9 سبتمبر 2026 بيع «ريل إستيت هاوس» عقاراً في الرقعي بقيمة 2.62 مليون

أعلنت شركة بيوت القابضة شراء شركتها التابعة «ريل إستيت هاوس العقارية» عقاراً استثمارياً في منطقة الرقعي بقيمة 3.25 مليون دينار، متوقعة أن تسهم الصفقة في زيادة الإيرادات السنوية بنحو 218 ألف دينار.

وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس، أن العملية تمت عبر توقيع

«راسيات» تؤسس شركة للنشر والتوزيع

أعلنت شركة راسيات القابضة تأسيس شركة تابعة مملوكة لها بالكامل في الكويت باسم «سكولر هاوس الدولية للنشر والتوزيع»، برأسمال قدره 20 ألف دينار.

وقالت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس، إن الشركة الجديدة ستزاول أنشطة النشر والتوزيع، مؤكدة أن تأسيسها لا يترتب عليه أثر مالي على المركز المالي لـ«راسيات القابضة».

وكانت «راسيات» قد سجلت أرباحاً بقيمة 2.2 مليون دينار خلال النصف الأول من

«المزايا» توصي بإلغاء إدراجها في دبي

ما سيترب عليه تسجيل خسارة تقارب 1.5 مليون دينار.

وبيّنت «المزايا» أن الخسارة تمثل صافي القيمة الدفترية لحقوق الاستخدام الخاصة بالبرج، على أن تُسجل في البيانات المالية للشركة خلال الربع الرابع من 2026.

التوصية خلال اجتماعه أمس، مؤكدة عدم وجود أثر مالي على الشركة فيما يتعلق بإلغاء الإدراج وتحويل الأسهم إلى بورصة الكويت.

وفي قرار آخر، وافق المجلس على إنهاء اتفاقية تأجير أحد الأبراج الطبية الخاصة بإحدى الشركات التابعة في الكويت، وهو

أوصى مجلس إدارة شركة المزايا القابضة بإلغاء إدراج أسهم الشركة في سوق دبي المالي وتحويلها إلى بورصة الكويت، مع عرض التوصية على الجمعية العامة العادية للموافقة والاعتماد.

وأوضحت الشركة، في إفصاح إلى سوق دبي المالي، أن مجلس الإدارة اتخذ

«تنظيف» تفوز بمناقصة بـ899.93 ألف دينار

أعلنت الشركة الوطنية للتنظيف ترسية مناقصة بقيمة 899.93 ألف دينار على إحدى شركاتها التابعة، لتنفيذ أعمال خدمات النظافة للمراكز الحدودية التابعة لوزارة الدفاع في المنطقة الشمالية، لمدة 36 شهراً.

وتوقعت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس، أن تحقق المناقصة رقم «1242824» أثراً مالياً إيجابياً، يتمثل

في صافي ربح يتراوح بين 5 % و 7 %، وفقاً للتشغيل الفعلي، على أن ينعكس في المعلومات والبيانات المالية اللاحقة.

وسجلت «تنظيف» أرباحاً بقيمة 2.05 مليون دينار خلال النصف الأول من 2026، مقارنة بـ689.57 ألف دينار في الفترة الماثلة من العام السابق، بنمو 196.94 %.

«أركان» تجدد إدارة عقارات «الأوقاف»

أعلنت شركة أركان الكويت العقارية تجديد عقد إدارة العقارات التجارية التابعة للأمانة العامة للأوقاف لمدة سنة قابلة للتجديد، اعتباراً من 27 سبتمبر 2026.

وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس، أن الأثر المالي لتجديد العقد سينعكس على بياناتها المالية من خلال استمرار الإيرادات التشغيلية الناتجة عن إدارة المحفظة العقارية.

وحققت «أركان» أرباحاً بقيمة 24.69 ألف دينار خلال الأشهر التسعة المنتهية في 31 يوليو 2026، مقارنة بـ531.93 ألف دينار في الفترة الماثلة من العام السابق، بتراجع نسبته 95 %.

نمو حقوق المساهمين 10.83 % وانخفاض الالتزامات 63.52 %

«وربة كابيتال» تستعيد الربحية وتعزز مركزها المالي

1 334.8 ألف دينار أرباحاً صافية للسنة المالية المنتهية في يوليو 2026

2 381.4 ألف دينار تحسناً في النتائج مقارنة بالسنة السابقة

3 نمو أرباح العمليات المستمرة بنحو 28 % إلى 359.8 ألف دينار

محصلة سنوية قوية

على مستوى الربع الرابع منفرداً، سجلت الشركة خسائر بنحو 597 ألف دينار، مقابل 67.6 ألف دينار في الفترة المقارنة، فيما ظلت محصلة السنة كاملة موجبة. ويظهر الفصل بين النتيجة الفصلية والسنوية أن الأرباح المحققة خلال بقية السنة استوعبت خسائر الربع الأخير، لتختتم الشركة عامها بصافي ربح.

وتبرز في المحصلة السنوية عودة «وربة كابيتال» إلى الربحية، ونمو أرباح العمليات المستمرة، وارتفاع حقوق المساهمين، وانخفاض المطلوبات. وهي تطورات موثقة في البيانات المالية، تعكس تحسناً مقارنة بالسنة السابقة، مع بقاء أداء الاستثمارات وتغيرات الإيرادات والمصروفات عناصر رئيسية لفهم النتائج خلال الفترات المقبلة.

4 499.5 ألف دينار صافي إيرادات الاستثمار يدعم التحول للأرباح

كتب خالد فهاد

حققت شركة وربة كابيتال القابضة تحولاً إيجابياً في نتائجها المالية خلال السنة المنتهية في 31 يوليو 2026، مسجلة صافي أرباح عائدة لمساهمي الشركة الأم بقيمة 334.8 ألف دينار، مقابل خسائر بلغت 46.6 ألف دينار في السنة المالية السابقة، بالتزامن مع ارتفاع الأرباح التشغيلية ونمو حقوق المساهمين وانخفاض الالتزامات، في تطورات عززت مركزها المالي بنهاية السنة.

وأظهرت البيانات المالية المجمعة، التي اعتمدها مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 6 أكتوبر الجاري، تحسناً في صافي النتائج بقيمة 381.4 ألف دينار، فيما بلغت ربحية السهم الأساسية والمخفضة 11.16 فلس، مقابل خسارة قدرها 1.55 فلس للسهم في السنة السابقة، لتترجم النتائج السنوية عودة الشركة إلى تحقيق الأرباح.

وجاء التحول مدعوماً بارتفاع صافي إيرادات الاستثمار، وزيادة أرباح وديعة الوكالة، وانخفاض تكاليف الموظفين والمصروفات العمومية والإدارية، إلى جانب تقلص خسائر العمليات الموقوفة. وعزت الشركة تحسن صافي الأرباح إلى التوسع في أنشطتها الاستثمارية والتشغيلية، فيما قدمت القوائم المالية تفاصيل مساهمة بنود الدخل والمصروفات في النتيجة النهائية.

نمو الأرباح التشغيلية

وسجل صافي الربح التشغيلي نمواً بنسبة 33.74 %، ليصل إلى 376 ألف دينار، مقارنة بنحو 281.2 ألف دينار في السنة السابقة، بزيادة تقارب 94.9 ألف دينار. ويبرز هذا التطور ضمن المؤشرات الإيجابية للنتائج، مع ارتفاع الأرباح المتحققة قبل احتساب الاستقطاعات الواردة في بيان الأرباح والخسائر.

وتحقق نمو الربح التشغيلي رغم انخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية بنسبة 5.04%

إلى 564.4 ألف دينار، مقابل 594.3 ألف دينار، ما يجعل قراءة النتائج مرتبطة بتغير مكونات الإيرادات وحركة المصروفات معاً، خصوصاً أن السنة السابقة تضمنت أرباحاً من بيع ممتلكات ومنشآت ومعدات لم تتكرر في السنة الحالية. وبلغت أرباح بيع الممتلكات والمنشآت والمعدات في السنة السابقة نحو 546.3 ألف دينار، بينما أظهرت السنة الحالية زيادة كبيرة في صافي إيرادات الاستثمار. وتوضح هذه المقارنة اختلاف مصادر الدخل بين الفترتين، مع نجاح الشركة في إنهاء السنة بربح تشغيلي أعلى، رغم غياب أرباح البيع المذكورة.

الاستثمارات تدعم النتائج

وارتفع صافي إيرادات الاستثمار إلى نحو 499.5 ألف دينار، مقارنة بنحو 11.4 ألف دينار في السنة المالية السابقة، بزيادة تقارب 488.1 ألف دينار، ليصبح أحد أبرز البنود الداعمة للأداء السنوي، ومكوناً رئيسياً في الإيرادات التي سجلتها الشركة خلال الفترة.

وتزامن ذلك مع ارتفاع قيمة الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إلى نحو 2.775 مليون دينار في نهاية يوليو 2026، مقابل 50 ألف دينار قبل عام. ويعكس هذا التغير اتساع وزن الاستثمارات المالية ضمن الموجودات، وهو ما يظهر بوضوح في هيكل المركز المالي بنهاية السنة.

وشكلت هذه الموجودات المالية نحو 76.6 % من إجمالي الأصول، لتستحوذ على الحصة الأكبر من موجودات الشركة. وتوضح البيانات بذلك حجم مساهمة المحفظة الاستثمارية في تكوين الأصول، بالتوازي مع الدور الذي أدته إيرادات الاستثمار في دعم الأرباح السنوية والتحول الإيجابي في النتيجة الصافية.

ارتفاع عوائد الوكالة

وسجلت أرباح وديعة الوكالة ارتفاعاً إلى 49.8 ألف دينار، مقابل 24.8 ألف دينار في السنة السابقة، بزيادة تقارب 25 ألف دينار، ونمو يتجاوز 100 %. وأضاف هذا البند مساهمة إيجابية إلى الدخل، إلى جانب إيرادات الاستثمار التي شكلت المحرك الأبرز للإيرادات خلال السنة. كما تضمنت النتائج إيرادات من عقود مع العملاء بقيمة 12.8 ألف دينار، مقابل تكلفة إيرادات بلغت نحو 3.4 آلاف دينار، ما أسفر عن مجمل ربح بقيمة 9.4 آلاف دينار. وبلغت الإيرادات الأخرى نحو 2.2 ألف دينار، وفقاً لبنود بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

وتتيح هذه التفاصيل التمييز بين مصادر الدخل المختلفة، بدلاً من الاكتفاء بإجمالي الإيرادات؛ إذ اجتمعت عوائد الاستثمار والوكالة مع إيرادات العقود والإيرادات الأخرى، بينما تغيرت مساهمة كل بند مقارنة بالسنة السابقة. وكان الأثر النهائي لهذه المكونات، بعد المصروفات، ارتفاع الربح التشغيلي إلى 376 ألف دينار.

انخفاض المصروفات

وعلى جانب المصروفات، تراجعت تكاليف الموظفين إلى نحو 92.9 ألف دينار، مقارنة بنحو 180.4 ألف دينار في السنة السابقة، بانخفاض يقارب 87.5 ألف دينار، وبنسبة تبلغ نحو 48.5 %، ما أسهم في دعم النتائج التشغيلية وتقليل حجم التكاليف المحملة على الإيرادات. وانخفضت المصروفات العمومية والإدارية إلى 92.1 ألف دينار، مقابل 132.8 ألف دينار، بتراجع يقارب 40.7 ألف دينار، وبنسبة تبلغ نحو 30.7 %. وبذلك تراجع مجموع هذين البندين إلى نحو 184.9 ألف دينار، مقارنة بنحو 313.2 ألف دينار، بانخفاض إجمالي يقارب 128.2 ألف دينار.

33.7 % نمواً بالأرباح التشغيلية

ارتفعت الأرباح التشغيلية إلى 376 ألف دينار، بنمو 33.74 %، مدعومة بارتفاع إيرادات الاستثمار وانخفاض المصروفات، فيما زادت أرباح العمليات المستمرة بنحو 28 % إلى 359.8 ألف دينار.

128 ألف دينار انخفاضاً بالمصروفات تراجع مجموع تكاليف الموظفين والمصروفات العمومية والإدارية بنحو 128.2 ألف دينار، ليلعب 184.9 ألف دينار،

ويفسر انخفاض هذين البندين جانباً مهماً من تحسن الربح التشغيلي رغم تراجع إجمالي الإيرادات التشغيلية. فالمقارنة السنوية تظهر أن تقلص المصروفات المذكورة تجاوز مقدار الانخفاض في الإيرادات، الأمر الذي انعكس إيجابياً على الفارق بين الدخل والتكاليف، ودعم ارتفاع الأرباح قبل الاستقطاعات.

أرباح العمليات المستمرة

وارتفع ربح السنة من العمليات المستمرة إلى 359.8 ألف دينار، مقابل 281.2 ألف دينار، بزيادة بلغت نحو 78.6 ألف دينار، وينمو يقارب 28 %، ليضيف مؤشراً آخر على تحسن الأداء السنوي، إلى جانب نمو الربح التشغيلي وارتفاع صافي الربح النهائي.

وجاءت أرباح العمليات المستمرة بعد احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بقيمة 3.4 ألف دينار تقريباً، وضريبة دعم العمالة الوطنية البالغة 9.4 آلاف دينار، والزكاة البالغة نحو 3.4 آلاف دينار. وبلغت ربحية السهم من العمليات المستمرة 11.99 فلس، مقابل 9.37 فلس في السنة السابقة.

وفي المقابل، تقلصت خسائر العمليات الموقوفة إلى 25 ألف دينار، مقارنة بنحو 327.8 ألف دينار، بانخفاض يقارب 302.8 ألف دينار، أو نحو 92.4 %. وأسهم هذا التراجع، إلى جانب ارتفاع أرباح العمليات المستمرة، في انتقال النتيجة النهائية من الخسارة إلى الربح.

حقوق المساهمين ترتفع

وعلى مستوى المركز المالي، ارتفعت حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم بنسبة 10.83 % إلى نحو 3.425 مليون دينار، مقابل 3.09 مليون دينار، بزيادة قدرها 334.8 ألف دينار، تعادل صافي الأرباح المحققة خلال السنة، فيما استقر

رأس المال عند 3 ملايين دينار. وصعد رصيد الأرباح المرحلة إلى نحو 309.5 ألف دينار، مقارنة بنحو 12.3 ألف دينار في نهاية السنة السابقة، بزيادة تقارب 297.2 ألف دينار. كما ارتفع رصيد الاحتياطي الإجمالي إلى نحو 115.1 ألف دينار، مقابل 77.5 ألف دينار، بزيادة تبلغ نحو 37.6 ألف دينار.

وتظهر هذه الأرقام انعكاس الأرباح السنوية على مكونات حقوق الملكية، مع ارتفاع رصيدي الأرباح المرحلة والاحتياطي الإجمالي. وأفاد نموذج النتائج المالية بعدم وجود خسائر متراكمة، فيما شكلت حقوق المساهمين نحو 94.5 % من إجمالي الموجودات، مقارنة بنحو 85 % في نهاية السنة السابقة.

تراجع كبير في الالتزامات

وانخفض إجمالي المطلوبات بنسبة 63.52% إلى نحو 199.4 ألف دينار، مقابل 546.7 ألف دينار، بتراجع بلغ نحو 347.3 ألف دينار، لتسجل الالتزامات انخفاضاً واضحاً بالتزامن مع ارتفاع حقوق المساهمين، وهو أحد أبرز التغيرات الإيجابية في المركز المالي للشركة.

وبحسب نموذج النتائج، تراجعت المطلوبات المتداولة بنسبة 58.27 % إلى نحو 197.9 ألف دينار، مقارنة بنحو 474.2 ألف دينار. وانخفضت نسبة إجمالي المطلوبات إلى الموجودات إلى نحو 5.5 %، مقابل قرابة 15 %، بما يعكس تقلص وزن الالتزامات في تمويل الأصول بنهاية السنة. وبلغ إجمالي الموجودات نحو 3.624 مليون دينار، مقابل 3.637 مليون دينار، بانخفاض محدود نسبته 0.34 %. وضمن مكونات الأصول، بلغ النقد والودائع قصيرة الأجل نحو 568.9 ألف دينار، والمديون والمدفوعات المقدمة نحو 205 آلاف دينار، والممتلكات والمنشآت والمعدات نحو 74.9 ألف دينار.

نحو 49.8 ألف دينار، مقابل 24.8 ألف دينار، بنمو يتجاوز 100 %، لتضيف مساهمة إيجابية إلى إيرادات الشركة خلال السنة المالية المنتهية في يوليو 2026.

احتياطي وأرباح مرحلة أعلى

ارتفع الاحتياطي الإجمالي إلى 115.1 ألف دينار، مقابل 77.5 ألف دينار، وصعدت الأرباح المرحلة إلى 309.5 ألف دينار، مع استقرار رأس المال عند 3 ملايين دينار وعدم وجود خسائر متراكمة.

11.16 فلس ربحية السهم

انعكس التحول الإيجابي في النتائج على ربحية السهم، التي بلغت 11.16 فلس، مقابل خسارة 1.55 فلس في السنة السابقة، فيما ارتفعت ربحية السهم من العمليات المستمرة إلى 11.99 فلس، مقارنة بنحو 9.37 فلس.

عوائد الوكالة تتضاعف

ارتفعت أرباح وديعة الوكالة إلى

ماذا تقول الأرقام؟

أرباح تعزز حقوق المساهمين

ارتفعت حقوق مساهمي «وربة كابيتال» بنسبة 10.83 % إلى 3.425 مليون دينار، بزيادة بلغت 334.8 ألف دينار، تعادل صافي الأرباح السنوية، فيما ارتفع رصيد الأرباح المرحلة إلى 309.5 ألف دينار.

63.5 % انخفاضاً في الالتزامات

خفضت الشركة إجمالي مطلوباتها بنحو 347.3 ألف دينار، لتصل إلى 199.4 ألف دينار، مقابل 546.7 ألف

«فوتسي راسل» تبقى الكويت ضمن الأسواق الناشئة الثانوية

البورصة تتمسك بالمكاسب.. والتصنيف مستقر

1 المؤشر العام يرتفع 0.16 % و«الأول»
يصعد 0.15 % و«الرئيسي» 0.20 %

2

١٤.٤٦ مليون دينار تداولات السهم..
تستحوذ على 18 % من سيولة السوق



كتب مساعد صالح

احتفظت بورصة الكويت بمكاسب ثلاثة من مؤشراتها الرئيسية عند إغلاق تعاملات أمس الأربعاء، في جلسة تصدر فيها سهم شركة التخصيص القابضة نشاط التداول وقائمة الأسهم المرتفعة، وسط سيولة بلغت 80.16 مليون دينار، وبالتزامن مع إبقاء «فوتسي راسل» على تصنيف السوق الكويتية ضمن فئة «الأسواق الناشئة الثانوية» في مراجعتها السنوية، دون تغيير.

وجمعت حصيلة الجلسة بين ارتفاع مؤشرات السوق الأول والعام والرئيسي، وتراجع مؤشر «الرئيسي 50»، فيما مالت حركة القطاعات إلى الصعود بارتفاع 8 قطاعات مقابل انخفاض 5 قطاعات. وعلى مستوى الأسهم، ظل الأداء متقارباً، إذ تجاوز عدد الشركات المتراجعة نظيرتها المرتفعة، رغم الإغلاق الإيجابي لغالبية المؤشرات الرئيسية، بما يعكس اختلاف اتجاهات التداول بين مكونات السوق.

وبرز سهم «التخصيص» في مقدمة المشهد بعدما ارتفع 12 %، مستحوذاً على نحو 18 % من إجمالي سيولة البورصة، ونحو ربع كميات الأسهم المتداولة، وذلك بعد دخول نزار القرطاس بملكية تبلغ 5.09 % في الشركة. ومنح هذا التركيز السهم حضوراً واضحاً في جلسة توزعت فيها التحركات بين مكاسب متفاوتة لعدد من الأسهم وضغوط على أسهم أخرى.

ثلاثة مؤشرات ترتفع

وأغلق مؤشر السوق الأول مرتفعاً بنسبة 0.15 % مقارنة بمستواه في ختام تعاملات الثلاثاء، فيما صعد مؤشر السوق العام 0.16 %، وحقق مؤشر السوق الرئيسي مكاسب بنسبة 0.20 %، ليكون الأعلى ارتفاعاً بين المؤشرات الرئيسية الثلاثة الصاعدة. في المقابل، تراجع مؤشر «الرئيسي 50» بنسبة 0.22 %، مسجلاً الاتجاه

المخالف لبقية المؤشرات عند الإغلاق.

وتشير هذه المحصلة إلى أن الجلسة احتفظت باتجاه إيجابي على مستوى المؤشر العام، مع بقاء التباين قائماً داخل السوق. فصعود «الرئيسي» بالتزامن مع انخفاض «الرئيسي 50» أظهر اختلاف أداء الأسهم الداخلة في كل مؤشر، كما أن تقارب مكاسب «الأول» و«العام» جاء ضمن نطاق ارتفاع محدود، دون تحول الجلسة إلى موجة صعود شاملة.

وكان الفارق بين ارتفاع السوق الرئيسي وتراجع «الرئيسي 50» نحو 0.42 نقطة مئوية، وهو تباعد يبرز بوضوح عند قراءة مؤشرات الإغلاق مجتمعة. ولذلك، فإن وصف الجلسة بالتباين يظل معبراً عن حصيلتها، حتى مع نجاح ثلاثة مؤشرات في تسجيل المكاسب، خصوصاً أن خريطة الأسهم نفسها تضمنت عدداً أكبر من الشركات المتراجعة مقارنة بالصاعدة.

سيولة تتجاوز 80 مليوناً

وبلغت قيمة التداولات عند الإغلاق 80.16 مليون دينار، توزعت على 304.44 ملايين سهم، جرى تداولها من خلال 22.04 ألف صفقة. وتعكس هذه الأرقام حجم النشاط الذي شهدته جلسة الأربعاء، مع تركيز جزء لاقت من التعاملات في سهم «التخصيص»، الذي تصدر ترتيب الأسهم من حيث السيولة وكميات التداول، إلى جانب تصدده الارتفاعات.

وبحساب متوسطات التداول من إجمالي الأرقام المعلقة، بلغت القيمة التقريبية للصفقة الواحدة نحو 3.64 آلاف دينار، فيما بلغ متوسط عدد الأسهم في الصفقة نحو 13.8 ألف سهم. وتقدم هذه المتوسطات قراءة حسابية إجمالية للجلسة، مع اختلاف أحجام الصفقات وقيمتها من سهم إلى آخر بحسب مستويات الأسعار وكميات الأسهم المتداولة. واستحوذت بقية الأسهم مجتمعة، بعد استبعاد

تداولات «التخصيص»، على نحو 65.70 مليون دينار من السيولة، بكميات قاربت 229.89 مليون سهم. ويعني ذلك أن النشاط ظل موزعاً على السوق، مع ثقل واضح للسهم المتصدر، الذي استأثر وحده بحصة كبيرة من التداولات، سواء عند قياسها بالقيمة أو بعدد الأسهم التي جرى التعامل عليها.

«التخصيص» في الصدارة

وسجل سهم شركة التخصيص القابضة ارتفاعاً بنسبة 12 %، ليتصدر قائمة تضم 51 سهماً أنهت الجلسة على مكاسب. وبلغت كميات التداول على السهم 74.55 مليون سهم، فيما وصلت قيمة تعاملاته إلى 14.46 مليون دينار، جامعاً بذلك بين صدارة الأداء السعري وصدارة النشاط في جلسة واحدة، عقب ظهور ملكية نزار القرطاس البالغة 5.09 %.

ومثلت تداولات السهم نحو 24.49 % من إجمالي كميات الأسهم المتداولة في البورصة، مقابل نحو 18.04 % من إجمالي القيمة، وفق حسابات الأرقام المعلقة. وبذلك، كان السهم طرفاً في تداول ما يقارب سهماً واحداً من كل أربعة أسهم جرى التعامل عليها خلال الجلسة، وهو ما يوضح حجم حضوره مقارنة بإجمالي نشاط السوق.

وجاء دخول القرطاس ضمن أبرز التطورات المرتبطة بالسهم، بالتزامن مع تصدده التداولات والارتفاعات. وتبقى البيانات المعلقة محددة في نسبة الملكية وأداء السهم وقيمة التعاملات عليه، دون أن تتضمن تفاصيل إضافية عن توجهات المساهم أو خطته المتعلقة بالشركة، بينما أظهرت حصيلة الأربعاء بوضوح تزامن هذا التطور مع نشاط لاقت على السهم.

وتبرز أهمية قراءة هذا النشاط ضمن الصورة الكلية للجلسة؛ فارتفاع السهم بنسبة كبيرة لم يكن تعبيراً عن حركة مماثلة لجميع الأسهم، كما أن استحوذته على حصة مؤثرة من التداولات يفسر

جانباً من تركيز النشاط. وقد ظلت بقية الشركات موزعة بين الارتفاع والانخفاض والثبات، في سوق حافظ مؤشرها العام على مكاسب محدودة.

تباين خريطة الأسهم

وعلى مستوى حركة الأسعار، ارتفع 51 سهماً، مقابل تراجع 62 سهماً، بينما استقرت أسعار 15 سهماً دون تغيير، ليلعب إجمالي الأسهم الواردة في حصيلة الحركة السعريّة 128 سهماً. وتصدر «التخصيص» الجانب الإيجابي بارتفاعه 12 %، فيما جاء سهم «فنادق» في مقدمة الأسهم المتراجعة بانخفاض بلغت نسبته 9.01 % عند الإغلاق.

وبذلك، زاد عدد الأسهم المتراجعة على المرتفعة بمقدار 11 سهماً، رغم صعود المؤشر العام. وتوضح هذه النتيجة أن اتجاه المؤشر لا يعني بالضرورة تحرك غالبية الأسهم في الاتجاه نفسه، إذ تختلف الأوزان المؤثرة في احتسابه، كما تتفاوت نسب التغير السعري بين الشركات، وهو ما يتيح ارتفاع المؤشر بالتزامن مع تراجع عدد أكبر من الأسهم.

وشكلت الأسهم الصاعدة نحو 39.8 % من إجمالي الأسهم التي شملتها الحصيلة، مقابل نحو 48.4 % للأسهم الهابطة، و 11.7 % للأسهم المستقرة، وفق حسابات تقريبية. وتعطي هذه النسب صورة أكثر تفصيلاً عن اتساع الحركة السعريّة، وتؤكد أن المكاسب المسجلة على مستوى المؤشرات جاءت في جلسة انتقائية، تفاوتت فيها نتائج التداول من شركة إلى أخرى.

ثمانية قطاعات خضراء

وقطاعياً، ارتفعت مؤشرات 8 قطاعات، تصدرتها السلع الاستهلاكية بمكاسب بلغت 1.21 %، مقابل تراجع 5 قطاعات قادتها التكنولوجيا بانخفاض 8.77 % . وعلى هذا

الأساس، مالت حصيلة القطاعات إلى الإيجابية من حيث العدد، مع وجود فارق واضح بين نسبة ارتفاع القطاع الأفضل أداءً ونسبة انخفاض القطاع الأكثر تراجعاً خلال الجلسة.

وشكلت القطاعات المرتفعة نحو 61.5 % من إجمالي القطاعات الثلاثة عشر الواردة في الحصيلة، مقابل نحو 38.5 % للقطاعات المتراجعة. ويختلف هذا التوزيع عن خريطة الأسهم التي غلب عليها الانخفاض عددياً، بما يضيف بعداً آخر للتباين الذي اتسمت به التعاملات، ويبرز أهمية الجمع بين قراءة المؤشرات والقطاعات والأسهم لتكوين صورة متكاملة عن الإغلاق.

وفي حين تصدرت السلع الاستهلاكية القطاعات الصاعدة، كان هبوط التكنولوجيا أبرز التحركات السلبية على مستوى النسب القطاعية المعلقة. ومع ذلك، انتهت الجلسة بمكاسب للمؤشر العام، ما يعكس تفاوت أثر التحركات القطاعية على محصلة السوق، دون أن تكون نسبة التغير في قطاع منفرد كافية وحدها لتحديد اتجاه الإغلاق العام للبورصة.

استقرار تصنيف الكويت

وبالتوازي مع التعاملات المحلية، أقيمت «فوتسي راسل» على تصنيف الكويت ضمن قائمة «الأسواق الناشئة الثانوية»، في إطار مراجعتها السنوية. وشمل الإبقاء على التصنيف ذاته أسواق السعودية والإمارات وقطر، دون تغيير، فيما احتفظت سوق البحرين بتصنيفها ضمن الأسواق الحدودية، لتستمر التصنيفات المعلقة لهذه الأسواق عند مستوياتها السابقة في المراجعة.

ويمثل القرار استمراراً لموقع السوق الكويتية ضمن الفئة نفسها، ويضيف إلى المشهد اليومي للبورصة بعداً يتعلق بتصنيفها لدى مزود المؤشرات. ويختلف نطاق هذا التطور عن حركة الأسعار في جلسة واحدة، إذ يتعلق التصنيف بوضع السوق ضمن فئات «فوتسي راسل»، بينما تعبر نتائج الأربعاء عن حصيلة التداول وتغير أسعار الأسهم والمؤشرات خلال الجلسة.

وجاء تثبيت التصنيف الكويتي ضمن مراجعة تضمنت أيضاً تطورات تخص أسواقاً عربية أخرى، أبرزها إضافة سلطنة عُمان إلى قائمة المراقبة لاحتمال الترقية، وإزالة مصر من قائمة المراقبة لاحتمال الخفض. وبذلك، جمعت المراجعة بين استمرار التصنيف لعدد من الأسواق، وتعديل وضع أسواق أخرى على قوائم المتابعة، بحسب ما أعلنته «فوتسي راسل».

سيولة تجاوزت 80 مليون دينار

ومع اكتمال صورة التداولات ونتائج المراجعة، أنهت بورصة الكويت جلسة الأربعاء بمكاسب للمؤشر العام وسيولة تجاوزت 80 مليون دينار، وحضور بارز لـ«التخصيص»، بالتزامن مع استقرار تصنيفها لدى «فوتسي راسل». وظلت السمة الأوضح محلياً هي تفاوت الأداء بين الأسهم والمؤشرات، مقابل استمرار موقع السوق الكويتية ضمن الأسواق الناشئة الثانوية في المراجعة السنوية.

ويضع هذا التطور السوق العُمانية على قائمة المتابعة لاحتمال الانتقال إلى الفئة التي تضم الكويت والسعودية والإمارات وقطر، دون أن يعني إدراجها على قائمة المراقبة إتمام الترقية بالفعل. أما البحرين، فاستمرت ضمن الأسواق الحدودية، في وقت احتفظت فيه الأسواق الخليجية الأربع الأخرى المشار إليها بتصنيفها القائم دون تعديل خلال المراجعة.

وأضافت «فوتسي راسل» سلطنة عُمان إلى قائمة المراقبة لاحتمال إعادة تصنيف سوقها من سوق حدودية إلى سوق ناشئة ثانوية. وأشارت إلى أن السوق تستوفي معايير جودة الأسواق المطلوبة لديها، إلى جانب متطلبات الحد الأدنى للحجم وعدد الأوراق المالية اللازمة للانتقال إلى فئة الأسواق الناشئة الثانوية، وفق ما تضمنته نتائج المراجعة السنوية.

دعم التعاون الاقتصادي لمواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية

وزراء التجارة الخليجيون يبحثون تعزيز التكامل واستمرارية سلاسل الإمداد

1 منظومة خليجية أكثر مرونة لحماية التجارة وتدفق السلع

2 التمويل والابتكار والكفاءات تقود مسار التحول الصناعي الخليجي



بحث وزراء التجارة والصناعة ورؤساء اتحادات وغرف التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال اللقاء التشاوري الخامس عشر الذي عُقد في العاصمة البحرينية المنامة، أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، ودعم التكامل الاقتصادي الخليجي في مواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية.

وأكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي أن اللقاء يمثل منصة حوارية استراتيجية تجمع صانعي السياسات وتتخذ القرار مع ممثلي القطاع الخاص، بهدف تعزيز التعاون المشترك وتحفيز النمو الاقتصادي لدول المجلس، إلى جانب معالجة التحديات الاقتصادية الإقليمية والدولية التي تواجه القطاع الخاص الخليجي.

وأوضح البديوي أن القطاع الخاص يؤدي دوراً حيوياً في تحقيق الأهداف الوطنية لدول المجلس وتعزيز مسيرة التعاون الخليجي المشترك، مشيراً إلى أن اللقاء يركز

على التحديات التي يواجهها القطاع الخاص، والعمل على تجاوزها من خلال إيجاد الحلول المناسبة.

من جانبه، أكد رئيس اتحاد الغرف الخليجية ورئيس مجلس إدارة غرفة قطر الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني أهمية تعزيز التكامل الخليجي وبناء منظومة تجارية ولوجستية أكثر مرونة وقدرة على التعامل مع المتغيرات والاضطرابات الإقليمية والدولية، بما يضمن استمرارية تدفق السلع ويحافظ على أمن الأسواق ويعزز تنافسية القطاع الخاص الخليجي.

وأشاد بجهود الأمانة العامة لمجلس التعاون في التواصل والتنسيق مع اتحاد الغرف الخليجية، بما يساهم في تعزيز التعاون والعمل المشترك بين الجانبين، مبيّناً أن اللقاء يمثل فرصة لتعزيز الحوار العملي بين الحكومات والقطاع الخاص، وتحويل الدروس المستفادة من التحديات الراهنة إلى سياسات ومبادرات قابلة للتنفيذ. وأشار إلى أهمية تعزيز قدرة الاقتصاد

الخليجي على حماية استمرارية التجارة وسلاسل الإمداد، ودعم تنافسية القطاع الخاص، وضمان أمن الأسواق في مواجهة أي اضطرابات مستقبلية.

واختتم اللقاء بتأكيد أهمية تركيز الجهود على الموضوعات المطروحة في جدول الأعمال، بما يساهم في الوصول إلى مبادرات تدعم نمو القطاع الخاص في دول المجلس، وتعزيز دوره محركاً للاقتصاد والاستقرار والتنمية، وترسخ مكانة دول المجلس مركزاً مالياً واستثمارياً واقتصادياً عالمياً.

ترأس اللقاء وزير الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، رئيس الدورة الحالية، عبد الله فخرو، بحضور وزراء التجارة ورؤساء اتحادات الغرف بدول مجلس التعاون.

«صنع في الخليج» يواصل أعماله

ومن جهة أخرى واصل منتدى «صنع في الخليج 2026» أعماله أمس الأربعاء في المنامة بمشاركة نخبة من المسؤولين والخبراء وقادة القطاع الصناعي من دول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعدد من الأسواق الدولية بمناقشة تكامل البنية الصناعية الخليجية وتعزيز الابتكار والتمويل.

وركزت جلسات المنتدى في يومه الثاني على تعزيز التكامل الصناعي الخليجي وبناء منظومة صناعية أكثر مرونة وقدرة على مواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية من خلال تطوير البنية التحتية وسلاسل الإمداد وتوسيع فرص التمويل والاستثمار وتنمية الكفاءات الوطنية وتسريع وتيرة التحول التكنولوجي والابتكار وتعزيز دور القطاع الخاص في قيادة النمو الصناعي.

وفي جلسة بعنوان «البنية التحتية وسلاسل الإمداد الخليجية» تناول المشاركون أهمية تعزيز الترابط بين المدن والمناطق الصناعية والموانئ والمنافذ الحدودية والمناطق الاقتصادية والحرّة والجمركية بما يرفع كفاءة سلاسل الإمداد ويسهل حركة المواد الخام والمدخلات والمنتجات بين دول الخليج ويعزز قدرة الصناعات الخليجية

على النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. وفي محور التمويل والاستثمار ناقشت جلسة «آليات التمويل والشراكات الصناعية» أهمية تطوير أدوات وحلول تمويلية تلبي احتياجات المشاريع الصناعية في مختلف مراحل نموها إلى جانب تعزيز دور المؤسسات المالية وصناديق التنمية في دعم التوسع الصناعي وتوسيع نطاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص لاستقطاب الاستثمارات النوعية وتحفيز المشاريع ذات القيمة المضافة.

كما تناول المنتدى أحد المحاور الرئيسة لاستدامة القطاع الصناعي عبر جلسة «الكوادر الخليجية بين التأهيل والتوظيف» التي بحثت أهمية مواءمة مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات الصناعات الحديثة والثورة الصناعية الرابعة بما يساهم في إعداد كوادر وطنية مؤهلة تمتلك المهارات اللازمة لمواكبة التطورات التقنية ويدعم توفير فرص عمل نوعية مستدامة في القطاع الصناعي الخليجي.

«مؤسسة البترول» و«تشجيع الاستثمار» تجمعان الشركاء التجاريين المحليين والدوليين

شراكات دولية لتعزيز التوريد النفطي المستدام

1 «النافذة الواحدة» تدعم دخول المستثمرين وتأسيس أعمالهم

1 تبسيط التعاقد المباشر وتوسيع المنافسة أمام الموردين المؤهلين



نظمت مؤسسة البترول الكويتية وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، أمس الأربعاء، ملتقى الشركاء التجاريين الدوليين تحت شعار «الشراء المباشر والتوريد المستدام للقطاع النفطي الكويتي»، في مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي، بمشاركة شركات وجهات تجارية محلية ودولية ذات صلة بالقطاع النفطي.

وقالت المؤسسة، في بيان، إن الملتقى يأتي ضمن جهود تعزيز التواصل المباشر والشفاف مع الشركاء التجاريين والمستثمرين، والتعريف بالمتطلبات التنظيمية وآليات التسجيل والتأهيل والتعامل مع المؤسسة وشركاتها التابعة، إلى جانب استعراض الفرص الاستثمارية المتاحة في الكويت والقطاع النفطي.

وأكدت أن الملتقى يعكس التزامها بتعزيز الشفافية وتبسيط إجراءات التعاقد المباشر مع الموردين المحليين والدوليين، في ضوء التعديلات الأخيرة على قانون إنشاء المؤسسة بموجب القانون رقم 67 لسنة 2026.

وأوضحت أن التعديلات تستهدف توسيع قاعدة المنافسة وإتاحة الفرصة أمام جميع الموردين المؤهلين من مختلف أنحاء العالم للمشاركة على أسس عادلة وشفافة، بما يضمن حصول القطاع النفطي الكويتي على أفضل

المواد والمنتجات والخدمات وفق أعلى المعايير العالمية.

وأضافت المؤسسة أنها تعمل ضمن بيئة تشريعية وتنظيمية داعمة للاستثمار، وترحب بمشاركة القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب الذين تتوافق قدراتهم وخبراتهم مع احتياجات القطاع النفطي.

وأشار البيان إلى أن هيئة تشجيع الاستثمار

المباشر تواصل تعزيز مكانة الكويت وجهة جاذبة للاستثمار، من خلال تبسيط دخول المستثمرين إلى السوق ودعم تأسيس أعمالهم عبر مركز خدمات المستثمرين المتكامل «النافذة الواحدة».

وتقدم الهيئة الدعم في مختلف مراحل الرحلة الاستثمارية، بما يشمل خدمات ما بعد الاستثمار، لتعزيز استدامة المشاريع ونموها

وإسهامها في تنمية الاقتصاد الوطني. وشهد الملتقى استعراض منظومة الشراء المباشر والتوريد في القطاع النفطي ومتطلبات التأهيل والتسجيل، إضافة إلى فرص الاستثمار المباشر والتعاون مع شركات القطاع، بما يعكس توجه الكويت نحو تعزيز شراكات استراتيجية تدعم التنمية الاقتصادية وتواكب تطلعات القطاع النفطي.

«شؤون القصر» توزع أرباحاً سنوية 11.8 %



أعلنت الهيئة العامة لشؤون القصر توزيع أرباح سنوية بنسبة 11.8% عن عام 2025 على أوصدة المشمولين برعايتها، في إطار جهودها لتطوير الخدمات وتعزيز كفاءة إدارة استثماراتها.

وقال وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة ناصر السمييط، أمس الأربعاء، إن توزيع الأرباح يأتي ضمن مواصلة العمل المؤسسي بما يواكب توجهات الهيئة وأهدافها الاستراتيجية. جاء ذلك خلال ترؤسه اجتماع مجلس إدارة الهيئة، بحضور المدير العام بالتكليف علياء الصقر وأعضاء المجلس، حيث جرى بحث سير العمل واستعراض الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.

وأكد السمييط أهمية مواصلة تطوير خدمات الهيئة وتعزيز كفاءة إدارة استثماراتها، بما يساهم في تحقيق أفضل العوائد للمشمولين برعايتها، ويتوافق مع أهدافها واستراتيجيتها التطويرية للمرحلة المقبلة.

وأشار إلى أن نتائج عمل الهيئة تعكس نجاح سياستها الاستثمارية وقدرتها على تحقيق عوائد متميزة ضمن إطار استثماري آمن ومتوازن، يراعي الحفاظ على حقوق المشمولين بالرعاية وتنميتها.

وشدد على مواصلة جهود التطوير والتحسين المؤسسي، وتعزيز مبادئ الشفافية والكفاءة في الأداء. وناقش المجلس موضوعات وقرارات إدارية تستهدف رفع كفاءة الأداء وتحسين جودة الخدمات، كما استعرض المحضر المصدق للاجتماع السابق وتابع تنفيذ القرارات الصادرة عنه.

في توظيف الذكاء الاصطناعي الوكيل في مبادرة The Agentic AI Experience

«زين» شريك استراتيجي مع «إطلاق» لتمكين قادة الأعمال

1 الزامل: بناء القدرات المحلية يجب أن يترافق مع وضوح الصلاحيات والمسؤولية وحماية خصوصية البيانات

2 الغربلي: طموح زين يتجاوز تبني التقنيات الجديدة إلى توظيفها لصناعة قيمة حقيقية ضمن إطار حوكمة مسؤول



رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات د. خالد الزامل



الرئيس التنفيذي لـ «زين» الكويت نواف الغربلي

أعلنت زين الكويت عن شراكتها الاستراتيجية مع «إطلاق» لتقديم The Agentic AI Experience في الكويت، في خطوة مشتركة تهدف إلى دعم تبني التقنيات الناشئة وتحويل إمكانات الذكاء الاصطناعي إلى قدرات عملية تخدم قطاع الأعمال، وتسهم في تعزيز منظومة الابتكار والاقتصاد الرقمي في الكويت. وتأتي التجربة، التي ابتكرتها وتنظمها «إطلاق»، لتمكين أصحاب الأعمال والتنفيذيين والقادة من بناء فرق من وكلاء الذكاء الاصطناعي وتوظيفها عملياً بما يتناسب مع احتياجات أعمالهم.

جاء الإعلان خلال الحفل الذي استضافته زين بمقرها في الشويخ، بحضور رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات د. خالد الزامل، والرئيس التنفيذي لـ زين الكويت نواف الغربلي، والقائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الكويت ستيفن بتلر، والمؤسس والرئيس التنفيذي لإطلاق للاستشارات خالد الزنكي، والمدير العام لمركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع ندا الديحاني. وتنطلق التجربة من احتياجات أعمال المشاركين، ثم تربطها بالتطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي القائم على الوكلاء؛ وهي أنظمة تتيح لوكلاء الذكاء الاصطناعي تنفيذ مهام محددة وتنسيق العمل تحت إشراف بشري. وتهدف إلى تمكين كل مشارك من بناء فريق عامل من الوكلاء يخدم تلك الاحتياجات، ضمن مسؤوليات وصلاحيات واضحة ونقاط محددة للحصول على الموافقة البشرية، دون اشتراط خلفية تقنية.

صلاحياتها والمسؤولية عن أعمالها مطلباً أساسياً.

وقال نواف الغربلي، الرئيس التنفيذي لـ زين الكويت: «يشهد الذكاء الاصطناعي تطوراً متسارعاً يُعيد تشكيل بيئة الأعمال ويمنح المؤسسات قدرات جديدة على الابتكار والنمو، ويمثل الذكاء الاصطناعي القائم على الوكلاء (Agentic AI) مرحلة مهمة في هذه النقلة الجديدة. في زين، لا يقتصر طموحنا على مواكبة التقنيات الجديدة وتبنيها، بل على توظيفها بما يصنع قيمة حقيقية، ضمن إطار يحافظ على دور القرار البشري ويُعزّز المساءلة والأمن والحوكمة المسؤولة».

وأضاف: «تأتي شراكتنا الاستراتيجية مع مبادرة The Agentic AI Experience امتداداً لدورنا في دعم منظومة الابتكار وريادة الأعمال في الكويت، وتمكين رؤاد الأعمال والشركات الناشئة من الوصول إلى التقنيات الحديثة والمعرفة والمهارات العملية التي تساعدهم على التطور والنمو والإسهام بفعالية في الاقتصاد الرقمي. ومع استمرار تحول زين من شركة اتصالات إلى شركة تكنولوجيا متكاملة، نواصل توظيف التكنولوجيا لصناعة أثر ملموس وبناء منظومة رقمية متكاملة توازن بين الابتكار والنمو من جهة، والأمن والحوكمة والمسؤولية من جهة أخرى».

وقال ستيفن بتلر، القائم بأعمال

الخبرات، ويساعد المشاركين على تحويل ما يكتسبونه من معرفة إلى قدرات قابلة للتطبيق في بيئات أعمالهم.

وتسهم هذه المنهجية في دعم بناء القدرات الرقمية والاقتصادية في الكويت، من خلال مساعدة أصحاب القرار في قطاع الأعمال على تحويل التقنيات الناشئة إلى أدوات عملية تستجيب لاحتياجات حقيقية. كما أن تمكين أصحاب الأعمال والتنفيذيين والقادة من توظيف وكلاء الذكاء الاصطناعي في مجالات محددة من أعمالهم من شأنه أن يدعم الإنتاجية، ويسهم في تطوير خدمات جديدة، ويعزز قدرة القطاع الخاص على الابتكار والنمو.

وبتقاطع هذا التوجه مع أولويات رؤية الكويت 2035 في تنمية رأس المال البشري، ورفع الإنتاجية وتعزيز دور القطاع الخاص في بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والابتكار. وفي هذا السياق، تركز المبادرة على بناء قدرات عملية تمكن المشاركين من تطوير فرق فعالة من وكلاء الذكاء الاصطناعي وتوجيهها بمسؤولية، بحيث تصبح التكنولوجيا وسيلة لتحقيق قيمة وأثر ملموسين، وليس غاية بحد ذاتها.

تجمع المبادرة جهات من قطاع الأعمال والتكنولوجيا والتعليم والابتكار والمجتمع، حيث تشارك زين الكويت بصفتها الشريك الاستراتيجي، والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات (CITRA) بصفتها شريك الثقة الرقمية، كما تشارك «إطلاق» وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الكويت كشركاء الإطلاق، وGUST Startup، ومركز صباح الأحمد للموهبة Lab، ومركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع، فيما تشارك شركة السينما الكويتية وBPG كشركاء الإعلام والإبداع، وغرفة التجارة الأمريكية في الكويت، والجمعية الاقتصادية الكويتية، وجمعية المهندسين الكويتية، والجمعية الكويتية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كراعاة مجتمعيين.

وعبر هذه الشراكات، تواصل زين دعم المبادرات التي تسهم في بناء وتطوير القدرات الرقمية وتعزيز ريادة الأعمال وتشجيع التبني المسؤول للتكنولوجيا، وربط التقنيات الناشئة باحتياجات قطاع الأعمال الفعلية. ويأتي ذلك ضمن استراتيجيتها لتعزيز منظومة الابتكار، ودعم التنافسية في القطاع الخاص، والمساهمة في تطوير الاقتصاد الرقمي في الكويت.



المدير العام لمركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع ندا الديحاني

3 الديحاني: تمكين الشباب والمبتكرين من تحويل المعرفة إلى حلول عملية يساهم في بناء مستقبل الكويت

لتحليله. وكما قال الرئيس ترمب، فإن الأنظمة التكنولوجية الرائدة اليوم «تُضاعف البراعة البشرية وتفتح آفاقاً لأشكال جديدة من الإبداع». فهي تجعل المستحيل ممكناً في العلوم والطب وفي كل مجال آخر تقريباً». وقال م. خالد الزنكي، المؤسس والرئيس التنفيذي لإطلاق

سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الكويت: «تفخر سفارة الولايات المتحدة بدعم هذا البرنامج بوصفه استثماراً مباشراً في شباب الكويت الموهوبين وفي مستقبل الاقتصاد الكويتي. إننا نعيش لحظة استثنائية في عالم التكنولوجيا، فتقنيات اليوم تتجاوز بكثير كل ما كان يمكن

تخيّله. وكما قال الرئيس ترمب، فإن الأنظمة التكنولوجية الرائدة اليوم «تُضاعف البراعة البشرية وتفتح آفاقاً لأشكال جديدة من الإبداع». فهي تجعل المستحيل ممكناً في العلوم والطب وفي كل مجال آخر تقريباً». وقال م. خالد الزنكي، المؤسس والرئيس التنفيذي لإطلاق

وقال ندا الديحاني، المدير العام لمركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع: «تعكس شراكتنا في THE AGENTIC AI EXPERIENCE حرص مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع على تمكين الشباب والمبتكرين من استكشاف تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتحويل المعرفة إلى حلول عملية تساهم في بناء مستقبل الكويت».

إلى جانب البرنامج التدريبي المكثف، تجمع التجربة بين الإرشاد واللقاءات الحوارية وعرض المشاريع والعضوية، بما يعزز استمرارية التعلم والتطبيق العملي وتبادل



د. خالد الزامل ونواف الغربلي وستيفن بتلر وخالد الزنكي وندا الديحاني خلال الحفل

لاستعراض تجربته المصرفية وبحث آفاق التعاون مع المؤسسات المالية العالمية

«بوبيان» يشارك في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

مسيرة نمو متواصلة ومكانة عالمية رسختها إنجازاته وريادته في التميز والابتكار والتحول الرقمي



عبد السلام الصالح

مسؤولي المؤسسات المالية والبنوك العالمية والبنوك المركزية وصنّاع القرار. إلى جانب حضور حفل العشاء الذي تقيمه سفارة دولة الكويت لدى مملكة تايلند على شرف الوفد الكويتي المشارك، بما يعزز التواصل بين ممثلي القطاع المصرفي الكويتي والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، ويفتح آفاقاً أوسع لبناء العلاقات واستكشاف فرص التعاون.

أوسع للاتجاهات التي تعيد تشكيل الاقتصاد والصناعة المصرفية عالمياً.

تعزيز التواصل الدولي

ويتضمن برنامج وفد «بوبيان» حضور حفل استقبال البنوك الكويتية الذي ينظمه اتحاد مصارف الكويت على هامش الاجتماعات، بمشاركة قيادات البنوك الكويتية ونخبة من



عادل الماجد

العالمي والتحديات التي تواجه النمو والاستقرار المالي، إلى جانب التحولات المتسارعة التي تشهدها الأسواق والقطاع المصرفي.

وتوفر الاجتماعات مساحة دولية لتبادل الرؤى حول السياسات المالية والاقتصادية، والاستفادة من الخبرات المتنوعة في التعامل مع المتغيرات، ودعم فرص النمو والاستقرار على المدى الطويل، بما يمنح المؤسسات المشاركة فهماً

والحلول الرقمية الحديثة.

منصة للحوار الاقتصادي العالمي

وتمثل الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي حدثاً اقتصادياً ومالياً عالمياً بارزاً، يجمع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية وقيادات المؤسسات المالية والمصرفية وصنّاع القرار، لمناقشة آفاق الاقتصاد

التحول إلى مؤسسة مصرفية مدعومة بالذكاء الاصطناعي، بما يعيد تشكيل نموذج الأعمال وتجربة العملاء، ويرفع كفاءة العمليات ويدعم فرص النمو. وفي الوقت نفسه، تتيح المشاركة الاطلاع على التوجهات الاقتصادية والمالية العالمية والاستفادة منها في تطوير خطط تعزز قدرة البنك على مواكبة المتغيرات والاستعداد للمرحلة المقبلة.

وعلى هامش الاجتماعات، سيجري وفد «بوبيان» عدداً من اللقاءات الثنائية رفيعة المستوى مع كبار المسؤولين وقيادات المؤسسات المالية والبنوك العالمية، لبحث آفاق التعاون وتبادل الرؤى حول التطورات الاقتصادية والمالية والقضايا المؤثرة في مستقبل الصناعة المصرفية، بما يدعم تبادل الخبرات وتطوير حلول وممارسات مصرفية أكثر كفاءة، ويعزز قدرة البنك على تقديم قيمة مستدامة لعملائه ومساهميته والاقتصاد الوطني.

كما سيسلط الوفد الضوء على ما حققه القطاع المصرفي الكويتي من تطور في الكفاءة والمرونة والابتكار، وقدرته على مواكبة التحولات العالمية وتقديم نموذج مصرفي متطور يجمع بين الأسس الراسخة للصيرفة الإسلامية

وتطوير نموذج أعماله بما يواكب التحولات التي يشهدها القطاع المالي العالمي.

وتتيح الاجتماعات فرصة لاستعراض رؤية «بوبيان» الاستباقية لمستقبل العمل المصرفي، وتبسيط الضوء على مسيرته نحو

يشارك بنك بوبيان في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام 2026، المقرر انعقادها في العاصمة التايلندية بانكوك خلال الفترة من 12 إلى 18 أكتوبر الجاري، بوفد رفيع المستوى يترأسه نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة عادل الماجد، ويضم الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للشركات والإدارة المالية والخزانة والإدارة القانونية في البنك عبدالسلام الصالح، وعدداً من قيادات البنك.

وتأتي هذه المشاركة تعزيزاً للحوار الدولي لبنك بوبيان، وتأكيدها لحرصه على الإسهام في الاجتماعات والمحافل الدولية المعنية بصياغة مستقبل القطاع المالي والمصرفي، مستنداً إلى مكانته العالمية المترسخة في مجالات التميز والابتكار والتحول الرقمي، إلى جانب خبراته في الصيرفة الإسلامية. كما تتيح المشاركة إبراز مسيرة البنك في تحقيق النمو وتطوير نموذج أعماله بما يواكب التحولات التي يشهدها القطاع المالي العالمي.

وتتيح الاجتماعات فرصة لاستعراض رؤية «بوبيان» الاستباقية لمستقبل العمل المصرفي، وتبسيط الضوء على مسيرته نحو

في نسخته الثانية عشرة

طيران الجزيرة الناقل الجوي الرسمي لماراثون بنك الخليج



وبصفته الناقل الجوي الرسمي، ستدعم طيران الجزيرة ماراثون بنك الخليج 642 من خلال المساهمة في ربط المشاركين والزوار إلى الكويت عبر شبكة وجهاتها المتنامية في الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا وأفريقيا.

وقال باراثان باسوبا، الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة: «يسعدنا دعم ماراثون بنك الخليج 642 الذي أصبح من أهم الفعاليات أجندة الكويت الرياضية والمجتمعية. في طيران الجزيرة، يشكل ربط الناس جوهر ما نقوم به، وتمنحنا هذه الشراكة فرصة أخرى لجمع الناس من خلال شغف مشترك بالرياضة والصحة والمجتمع. كما يوفر الماراثون منصة مميزة لإبراز الكويت وتشجيع العدائين والزوار من مختلف أنحاء المنطقة وخارجها على المشاركة. نتطلع إلى دعم هذا الحدث والترحيب بالشاركون القادمين إلى الكويت على متن طيران الجزيرة.»

يجمع ماراثون بنك الخليج 642 بين الرياضيين المحترفين والعدائين الهواة والعائلات وعشاق اللياقة البدنية، يشجع على الصحة والرفاهية والمشاركة المجتمعية، حيث يتيح للعدائين من مختلف المستويات المشاركة فيه.

المجتمع إلى أسلوب أكثر صحة. كما أن هذه الشراكة مع طيران الجزيرة ستدعم جهودنا الرامية إلى ترسيخ مكانة الماراثون كأحد أكبر الفعاليات الرياضية في الكويت والمنطقة، وتعزيز دور الكويت كوجهة جاذبة للأحداث الرياضية والمجتمعية التي تعكس روح المشاركة والتفاعل الإيجابي.» ومن جانبه، أثني أحمد الماجد، الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة سافكس، مشاركة طيران الجزيرة بصفته الناقل الجوي الرسمي لماراثون بنك الخليج 642، مشيراً إلى أن هذه الشراكة ستساهم في ربط العدائين والزوار من مختلف أنحاء المنطقة بالماراثون، إلى جانب دعم الجهود الرامية إلى إبراز الكويت كوجهة لاستضافة الفعاليات الرياضية والمجتمعية الكبرى.

وقال: «صمّم ماراثون بنك الخليج 642 ليجمع الأفراد من خلال الرياضة والتجارب المشتركة وروح المجتمع. يسعدنا أن نرحب بطيران الجزيرة كناقل جوي رسمي في ماراثون هذا العام، حيث ستسهل وصول العدائين والزوار من مختلف أنحاء المنطقة بفضل شبكة وجهاتها الواسعة للمشاركة في الماراثون، كما ستدعم طموحنا في إبراز الكويت كوجهة لاستضافة الفعاليات الرياضية الكبرى.»

كشفت طيران الجزيرة اليوم عن تعاونها مع بنك الخليج وشركة سافكس لتنظيم الفعاليات الرياضية لتكون الناقل الجوي الرسمي لماراثون بنك الخليج 642 الذي يُعد أحد أبرز الفعاليات الرياضية والمجتمعية ويقام سنوياً في الكويت، إذ تعكس هذه الشراكة التزام طيران الجزيرة بدعم المبادرات التي تجمع مختلف شرائح المجتمع في الكويت، وتشجع على اتباع نمط حياة نشط، وتساهم في إبراز الكويت كوجهة حيوية لاستضافة الفعاليات الرياضية والترفيهية الكبرى.

ورحبت نجلاء العيسى، رئيس التسويق في بنك الخليج، الراعي الرئيسي للماراثون الأكبر في الكويت والوحيد المصنف عالمياً، بانضمام طيران الجزيرة كشريك ليكون الناقل الجوي الرسمي لماراثون بنك الخليج 642، وهي شراكة تعكس التلاقي بين مؤسستين كويتيتين تجمعهما رؤية مشتركة تتمثل في خدمة المجتمع ودعم المبادرات التي تترك أثراً إيجابياً ومستداماً. وأضافت: «نفخر بنجاح ماراثون بنك الخليج عاماً بعد عام، وتحوله إلى منصة رياضية ومجتمعية تجمع مختلف فئات المجتمع من كل الأعمار تحت هدف واحد وهو ممارسة الرياضة وتغيير ثقافة

السعيد: حلول تمويلية وعروض حصرية بالتعاون مع أبرز حملات الحج والعمرة

بيت التمويل الكويتي يوفر تمويل الحج والعمرة حتى 25 ألف دينار



عبد العزيز السعيد

الكويتي المستمر بتطوير منتجات تمويلية متخصصة ترتقي بتجربة العملاء وتوفر لهم حلولاً عملية ومبتكرة تساعدهم على تحقيق أهدافهم وتلبية احتياجاتهم الحياتية والدينية بكل سهولة ومرونة، بما يعزز ريادة البنك في تقديم خدمات مصرفية شاملة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويواصل بيت التمويل الكويتي من خلال هذه الخدمة تعزيز ريادته في تطوير المنتجات التمويلية المتخصصة التي ترتقي بتجربة العملاء وتوفر لهم حلولاً عملية ومبتكرة تساعدهم على تحقيق أهدافهم وتلبية مختلف احتياجاتهم الحياتية بكل سهولة ومرونة.

خيارات متنوعة وخدمات متكاملة تساهم في تسهيل رحلتهم الإيمانية. وأشار إلى إمكانية إضافة خدمة KFH Pass إلى التمويل، والتي تمنح العملاء ميزة تأجيل سداد قسط واحد سنوياً، الأمر الذي يوفر مرونة أكبر في إدارة الالتزامات المالية وفقاً لاحتياجاتهم وظروفهم المختلفة. وبين السعيد أن الحصول على التمويل يتطلب تقديم البطاقة المدنية الأصلية وشهادة راتب، بالإضافة إلى عرض سعر من إحدى الحملات أو الشركات المشاركة مع بيت التمويل الكويتي. وأكد أن إطلاق هذه الخدمة يعكس التزام بيت التمويل

في إطار حرصه على تقديم حلول تمويلية مبتكرة تلبي تطورات العملاء وتواكب احتياجاتهم المتنوعة، يوفر بيت التمويل الكويتي خدمة تمويل الحج والعمرة التي تتيح للعملاء وأفراد أسرهم أداء مناسك الحج والعمرة بكل يسر وسهولة، من خلال تغطية مختلف التكاليف والنفقات بالتعاون مع نخبة من حملات الحج والعمرة المعتمدة. وقال المدير التنفيذي للمنتجات التمويلية للأفراد في بيت التمويل الكويتي، عبدالعزيز السعيد، أن تمويل الحج والعمرة يأتي ضمن حرص بيت التمويل الكويتي على تقديم حلول تمويلية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تلبي احتياجات العملاء وتساعدهم على أداء مناسك الحج والعمرة بكل يسر وراحة، من خلال مزايا تنافسية وخيارات تمويلية مرنة.

وأضاف السعيد أن الخدمة تتميز بمجموعة من المزايا التي تعزز مرونة التخطيط المالي للعملاء، حيث يوفر بيت التمويل الكويتي تمويلًا يصل إلى 25 ألف دينار كويتي، مع أقساط شهرية ميسرة تمتد حتى 5 سنوات، وهامش ربح تنافسي، بما يمنح العملاء قيمة مضافة ويواكب احتياجات مختلف الشرائح.

وأوضح السعيد أن التمويل يتيح الاستفادة من عروض حصرية ومميزة مقدمة بالتعاون مع أبرز حملات الحج والعمرة المشاركة، بما يوفر للعملاء

لدعم تطور الطفل من الولادة حتى سن الخامسة

«الوطني» يُطلق «المبادرة الوطنية للطفولة المبكرة» بالشراكة مع وزارة الصحة

1 العوضي: استثمارنا في الطفولة استثمار في الإنسان الذي سيحمل مستقبل الكويت

2 الصقر: تهدف المبادرة إلى توفير الموارد والدعم اللازمين لمساعدة كل طفل على تحقيق كامل إمكاناته



عصام الصقر يلقي كلمته



وزير الصحة متحدثاً



الدكتورة وفاء العتيقي

الخاص.. ولفت الصقر إلى أن ما يميز هذه المبادرة أنها تركز على المرحلة الأكثر أهمية في حياة الإنسان. ومن هذا المنطلق، فإن هذه المبادرة الوطنية تهدف إلى توفير الأدوات والدعم اللازمين لمساعدة كل طفل على تحقيق كامل إمكاناته، من خلال محورين رئيسيين هما: البرنامج الوطني للمسح التطوري بالشراكة مع وزارة الصحة، ومنصة «بدا» لتطور الطفولة المبكرة التي ستوفر للأسر مصدراً موثقاً للمعلومات والإرشاد والدعم.

واختتم الصقر كلمته مؤكداً التزام «الوطني» بمواصلة دعم المبادرات الوطنية ذات الأثر المستدام، وتعزيز التعاون البناء بين القطاعين العام والخاص، بما يسهم في خدمة وطننا العزيز ورفع جودة حياة أفرادها، متطلعاً لأن تكون هذه المبادرة خطوة مهمة نحو مستقبل أكثر صحة وازدهاراً لأطفال الكويت وأسرها.

تقديم الأفضل

من جانبها، قالت الرئيس التنفيذي لشركة كريتيف كونسولدينغ، سميرة الجاسم: «كل أم وأب يسعون لتقديم الأفضل لأبنائهم، واليوم، مع انطلاق المبادرة الوطنية للطفولة المبكرة، ومن خلال برنامج المسح التطوري ومنصة بدا، أصبح لدى الوالدين سند ومصدر موثوق للمعرفة يساعدهما على فهم تطور طفلها، ومتابعتها، ودعمه في سنواته الأولى».

عصام جاسم الصقر، أبعاد المبادرة وأهدافها الوطنية، قائلاً: «يسعدني أن أكون معكم اليوم في هذه المناسبة المميزة، لنشهد معاً إطلاق المبادرة الوطنية للطفولة المبكرة، وهي مبادرة وطنية تعكس إيماننا العميق بأن بناء مستقبل أكثر ازدهاراً للكويت يبدأ من الاهتمام بأطفالها خلال سنواتهم الأولى، وهي المرحلة الأكثر تأثيراً في تشكيل قدراتهم وإمكاناتهم ومستقبلهم».

وأعرب الصقر عن تقديره للجهاز المشاركة متوجهاً بخالص الشكر والتقدير إلى وزارة الصحة، قيادة وكوادر طبية وإدارية، على دعمها الكبير وشراكتها الفاعلة التي كان لها الدور الأساسي في تحويل هذه الفكرة إلى واقع، مضيفاً: «لقد لمسنا منذ اللحظة الأولى حرصاً حقيقياً على إنجاح هذه المبادرة وتسخير الإمكانيات اللازمة لتنفيذها بما يخدم صحة الطفل والأسرة في الكويت».

واستطرد الصقر موضحاً خلفية المبادرة: «لقد بدأت رحلة هذه المبادرة قبل أكثر من عامين، حين عرضت علينا هذه الفكرة الواعدة. ومنذ ذلك الوقت، لم يكن دعمها بالنسبة لنا مجرد مساهمة في مشروع مجتمعي، بل كان التزاماً نابعاً من قناعة راسخة بأن رعاية الأطفال وتمكين الأسر خلال السنوات الأولى من حياة أبنائنا مسؤولية وطنية مشتركة تتطلب تكامل الأدوار وتضافر الجهود بين مختلف مؤسسات الدولة والقطاع

في إعداد هذه المبادرة. وختم العوضي كلمته بالتأكيد على أن نجاح المبادرة سيقاس بقدرتها على إيصال كل طفل إلى الرعاية التي يحتاجها ومساندة أسرته في الوقت المناسب، مجدداً التزام وزارة الصحة بأن يصل أثر هذا التقدم إلى كل أسرة في الكويت، وأن يجد كل طفل الرعاية المناسبة لاحتياجاته، انطلاقاً من أن أطفال الكويت أمانة في حاضرننا، ورعايتهم مسؤوليتنا تجاه مستقبلها.

إطلاق المبادرة

من جانبه، أصّل نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني،



الدكتورة ناهد العتيقي

وبما يمثله مستشفى بنك الكويت الوطني التخصصي للأطفال من نموذج للشراكة في خدمة صحة الطفل. فالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، حين تقوم على هدف واضح ومسؤولية مشتركة، تسهم في تطوير الخدمات وتوسيع أثرها». وأوضح أن فرق العمل المشتركة بين وزارة الصحة و«الوطني» أسهمت في إعداد المبادرة الوطنية للطفولة المبكرة ووضع مسارات الإحالة وتجهيز الموارد المعرفية وتدريب الكوادر الصحية، معرباً بالشكر لمجلس إدارة بنك الكويت الوطني وقياداته وفرق العمل فيه، كما توجه بالشكر للفرق المشتركة وكوادر وزارة الصحة الذين أسهموا

استثمار في الإنسان الذي سيحمل مستقبل الكويت. ففي هذه السنوات تشكلت أسس الصحة والتعلم والتواصل، وتفتتح قدرات الطفل، وما نقدمه للطفل خلالها من رعاية ومعرفة وأمان يترك أثره في حياته وأسرته والمجتمع بأسره، ولذلك فإن الاهتمام بالطفولة المبكرة يأتي في صميم أولوياتنا الصحية والتنموية، إلى جانب دعم الأسرة وتمكينها بالمعرفة والخدمات التي تحتاجها باعتبارها الشريك الأول في رعاية الطفل».

وأضاف أن رؤية وزارة الصحة لصحة الطفل تقوم على رعاية متصلة عبر المراحل تبدأ قبل الحمل من خلال العناية بصحة الوالدين والمشورة الصحية والفحوصات الوقائية، وتتواصل خلال الحمل والولادة ورعاية المواليد والتطعيمات ومتابعة النمو والتطور، بما يجعل الوقاية المبكرة أساساً لصحة الأسرة وأجيالها.

وأوضح العوضي أن المبادرة الوطنية للطفولة المبكرة تضيف إلى منظومة الرعاية الصحية مساراً منظماً لمتابعة تطور الطفل ومساندة أسرته، بما يسهم في تعزيز النمو والتعلم وجودة الحياة للأطفال في الكويت، مشيراً إلى أن المبادرة تستهدف أن يجد كل أب وأم فيها معرفة تطمئنهما ومساندة تعينهما وخدمة تستجيب لاحتياجات طفلها.

وحول الشراكة مع «الوطني» في هذه المبادرة، قال العوضي: «نعتز بشراكتنا مع بنك الكويت الوطني،

أعلن بنك الكويت الوطني، بالتعاون مع وزارة الصحة، عن الإطلاق الرسمي لـ «المبادرة الوطنية للطفولة المبكرة»، خلال حفل أقيم في مسرح الدراما بمركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي، تحت رعاية وحضور وزير الصحة الدكتور أحمد عبد الوهاب العوضي، وبحضور نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام جاسم الصقر، إلى جانب أعضاء الإدارة التنفيذية في بنك الكويت الوطني ومجموعة من القيادات والكوادر الطبية والمتخصصين.

تأتي هذه المبادرة الوطنية الشاملة بهدف جعل تمكين وتطور الطفولة المبكرة أولوية وطنية، من خلال تقديم الدعم والمتابعة لكل طفل في دولة الكويت منذ اللحظات الأولى لولادته وحتى بلوغه سن الخامسة.

تقدم المبادرة دعماً متكاملًا للطفل وأسرته، بدءاً من التوعية والإرشاد من خلال منصة بدا، وانتهاءً بالعمل مع الكوادر الصحية لضمان وجود مسار واضح للاكتشاف المبكر لاحتياجات الطفل من خلال المسح التطوري، وتسهيل وصوله إلى الدعم والخدمات المتخصصة مبكراً، حين يكون للتدخل الأثر الأكبر.

وفي كلمته خلال الحفل، قال وزير الصحة: «نؤكد من خلال إطلاق المبادرة الوطنية للطفولة المبكرة أن رعاية الطفل في سنواته الأولى مسؤولية وطنية مشتركة، وأن الاستثمار في طفولته هو



وزير الصحة وعصام الصقر وشمس الحمود وهشام النصف، وغدير العوضي ومنال المطر، وعبد المحسن الرشيد، ووفاء العتيقي وناهد العتيقي وسمية الجاسم

«تاسي» انخفض 0.45 % بضغط 3 قطاعات كبرى

بورصة السعودية تتراجع وسط حذر المستثمرين

جني الأرباح يضغط على المؤشر العام والسيولة دون 3.5 مليار ريال

السوق تختبر 10.500 نقطة مع
ترقب نتائج الربع الثالث

وفقاً للبيانات الفنية الأخيرة، يتداول سهم الرياض للتعمير حالياً عند مستوى 16.85 ريالاً، حيث يسعى السهم لاختراق المتوسط المتحرك البسيط (SMA 200) نحو الأعلى. وتعتبر هذه الخطوة الفنية ذات دلالة جوهرية للمحللين، كونها تعكس رغبة السهم في الخروج من النطاق العرضي أو الهابط والبدء في مرحلة استقرار جديدة.

وتعززت هذه الرؤية بظهور تقاطع إيجابي بين المتوسط المتحرك الأسّي لـ 9 أيام (EMA 9) والمتوسط المتحرك الأسّي لـ 21 يوماً (EMA 21)، وهي إشارة فنية تستخدم غالباً للاستدلال على زخم الصعود في المدى القصير. وفي سياق المؤشرات الفنية المساعدة، يتحرك مؤشر القوة النسبية (RSI) في مناطق أعلى من مستوى 50، وهو ما يفسر تقنياً بزيادة جدية القوى الشرائية داخل السوق وتفوقها النسبي على الضغوط البيعية في الوقت الراهن.

وتشير القراءات الفنية إلى أن استدامة هذه الحركة الإيجابية تظل مرهونة بمدى توفر أحجام تداول عالية تدعم الاختراق، حيث يمثل حجم السيولة الداخلة الوقود اللازم لتأكيد صحة التحول السعري وضمان عدم حدوث اختراقات وهمية.

وبالنظر إلى المستهدفات السعرية القادمة في حال نجاح الزخم الشرائي، يبرز مستوى 17.35 ريالاً كهدف أول للسهم، يليه مستوى 17.85 ريالاً، وصولاً إلى مستويات 18.70 ريالاً كمستهدفات استراتيجية متوسطة المدى.

وفي المقابل، حددت المعطيات الفنية مستوى 16.35 ريالاً كمستوى حرج لوقف الخسارة؛ إذ إن التداول دون هذا المستوى سيغني عوده السهم للتحرك أسفل المتوسطات المتحركة الرئيسية، مما يشير إلى عدم نجاح الحركة الإيجابية الحالية واستمرار الضغوط البيعية.

وتأتي هذه التحركات الحالية بعد فترة من التراجع شهدها السهم خلال عام 2024، حيث سيطر الاتجاه الهابط على الأداء العام، متراجعاً من أعلى قمة سجلها عند مستوى 22.83 ريالاً وصولاً إلى أدنى قاع عند مستوى 15.20 ريالاً.

ويظهر السهم في الوقت الحالي بوادر حركة ارتدادية بدأت ملامحها تظهر بوضوح بعد الارتفاع القوي الذي شهده في منتصف شهر سبتمبر الماضي، بانتظار تدخل مستمر من القوى الشرائية لاستكمال هيكل القيعان الصاعدة التي من شأنها عكس الاتجاه الهابط العام.



سهم «العمران» يختبر مستويات مقاومة فنية

مع اقتراب السهم من مناطق فنية جوهرية، وتكشف القراءة الفنية لحركة السهم عن محاولة لتجاوز الضغوط البيعية التي سيطرت عليه لفترة طويلة، حيث ظهرت شحنة إيجابية في تداولات اليوم تزامنت مع تدفقات نقدية مرتفعة جداً، وهو ما يفسر عادة بوجود رغبة شرائية تسعى لتغيير الاتجاه السائد.

قياسية في أحجام التداول وتكون شموع سعريّة إيجابية، مما يضع السهم أمام اختبار حاسم لتحديد مساره المستقبلي بين استمرار الاتجاه الهابط أو بدء مرحلة تصحيحية صاعدة.

ويتداول سهم شركة العمران حالياً عند مستوى 19.30 ريالاً، وهو مستوى يعكس حالة من الترقب في أوساط المتداولين، خاصة

شهد سهم شركة العمران للصناعة والتجارة، تحركات فنية لافتة خلال الجلسات الأخيرة، حيث رصد المحللون محاولات جادة من قبل السهم لاختراق الحد العلوي للقناة السعريّة الهابطة التي تحكم حركته منذ شهر يوليو الماضي. وتأتي هذه التحركات مدعومة بظهور إشارات فنية إيجابية متمثلة في ارتفاعات

ترقب نتائج الأعمال

وتترقب السوق نتائج أعمال الشركات عن الربع الثالث، إلى جانب نتائج أعمال أرامكو وأملاك العالمية، وكذلك توزيعات الأرباح، والتي عادة ما يكون لها تأثير إيجابي على حركة الأسهم المستفيدة منها.

ولفتت إلى أن انخفاض قيم التداول يمثل عاملاً إضافياً وراء استمرار المؤشر في التحرك العرضي، خاصة أن إجمالي قيم التداول لم يرتفع إلى مستوى 3.5 مليار ريال، مؤكدة أن زيادة السيولة ستكون عاملاً حاسماً في قدرة السوق على الخروج من هذه المنطقة العرضية وتحديد اتجاه أكثر وضوحاً.

المرتبطة بالسياحة والضيافة والطيران.

سهم «التعمير» يشهد تحركات فنية

تشهد تحركات سهم شركة الرياض للتعمير محاولات فنية جادة لتجاوز مستويات المقاومة الرئيسية المتمثلة في المتوسط المتحرك البسيط لـ 200 يوم، وتأتي هذه التحركات مدعومة بتشكيل أنماط فنية إيجابية تتمثل في تكوين قاع سعري أعلى من القاع السابق، بالتزامن مع ظهور إشارات تقاطع إيجابية للمتوسطات المتحركة قصيرة الأجل، مما يشير إلى احتمالية تغير في موازين القوى البيعية والشرائية التي سيطرت على أداء السهم خلال الفترة الماضية.

المتعاملين، الذين أصبحوا أكثر حذراً في قراراتهم الاستثمارية.

وتحتل القطاعات الاستهلاكية، وعلى رأسها قطاع الأغذية، باهتمام أكبر خلال الفترة المقبلة، خاصة في ظل تحقيقها نتائج أعمال قوية، وهو ما قد ينعكس إيجابياً على أداء المؤشر بالتزامن مع بدء الإعلان المتوالي عن نتائج الشركات.

كما رأت أن قطاعي الضيافة والطيران قد يكونان من القطاعات الواعدة خلال الفترة المقبلة، خاصة إذا شهدت الأوضاع الجيوسياسية مزيداً من الاستقرار، بالتزامن مع توجه المملكة العربية السعودية نحو تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط، وهو ما يدعم فرص نمو القطاعات

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/10/06	2026/10/07	التغير
1 حديد وطني	2.00	2.20	10.00 %
2 بحر العرب	3.78	4.15	9.79 %
3 جيسكو	11.07	11.68	5.51 %
4 الإعادة السعودية	27.32	28.70	5.05 %
5 صدر	2.35	2.44	3.83 %
6 عزم	30.50	31.62	3.67 %
7 جاكو	11.57	11.97	3.46 %
8 بنان	3.05	3.15	3.28 %
9 التعمير	16.45	16.90	2.74 %
10 الكئيري	1.11	1.14	2.70 %

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/06	2026/10/07	التغير
1 الخدمات الأرضية	23.28	22.12	4.98 %
2 أمانة للتأمين	7.11	6.77	4.78 %
3 سلوشنز	106.99	103.10	3.64 %
4 كيان السعودية	5.00	4.84	3.20 %
5 العربية	47.70	46.22	3.10 %
6 الصناعات الكهربائية	14.20	13.77	3.03 %
7 أديس	17.35	16.83	3.00 %
8 أماك	70.40	68.50	2.70 %
9 عنابة	11.14	10.84	2.69 %
10 الخريف	91.70	89.40	2.51 %

9209 نقاط إغلاق المؤشر العام وسط أداء سلبي للأسهم

بورصة قطر تفقد الزخم مع اتساع الضغوط على الأسهم

1

«التأمين» يقود الخسائر و«الاتصالات» يخالف الاتجاه

2

انخفاض أحجام التداول والصفقات يعكس هدوء النشاط في السوق

أنهت بورصة قطر تعاملات أمس الأربعاء على تراجع، متأثرة بأداء سلبي طال غالبية القطاعات، في وقت شهدت فيه السوق انخفاضاً ملحوظاً في السيولة وأحجام التداول وعدد الصفقات، ما عكس تراجعاً في نشاط المستثمرين مقارنة بالجلسة السابقة.

وأغلق المؤشر العام لبورصة قطر عند مستوى 9209.53 نقطة، منخفضاً بنسبة 0.54 %، بما يعادل 49.77 نقطة مقارنة بإغلاق الثلاثاء. وجاء هذا الأداء في ظل ضغوط بيعية طالت 6 قطاعات، مقابل ارتفاع قطاع واحد واستقرار بقية القطاعات.

وتصدر قطاع التأمين قائمة القطاعات المتراجعة، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 1.21 %، ليشكل العامل الأبرز وراء الضغط على المؤشر خلال الجلسة. كما تراجعت بقية القطاعات المنخفضة بنسب متفاوتة، ما حدّ من قدرة السوق على الحفاظ على مستوياتها السابقة.

في المقابل، سجل قطاع الاتصالات ارتفاعاً وحيداً بنسبة 0.07 %، إلا أن المكاسب المحدودة للقطاع لم تكن كافية لتعويض الضغوط الناتجة عن تراجع القطاعات الأخرى، ولا سيما التأمين.

تراجع واضح في السيولة والتداولات

على مستوى نشاط السوق، انخفضت قيمة التداولات إلى 200.83 مليون ريال، مقارنة مع 284.64 مليون ريال في

الجلسة السابقة، بتراجع يقارب 29.8 %.

ويعكس ذلك انخفاضاً في قيمة الأموال المتداولة خلال الجلسة، بالتزامن مع تراجع المؤشر العام.

كما هبطت أحجام التداول إلى 89.28 مليون سهم، مقابل 129.49 مليون سهم الثلاثاء، بانخفاض يقارب 31.1 %.

وتزامن ذلك مع تراجع عدد الصفقات المنفذة إلى 13.97 ألف صفقة، مقارنة بنحو 16.58 ألف صفقة في الجلسة السابقة، بانخفاض يقارب 15.7 %.

وتشير حركة السيولة والأحجام والصفقات مجتمعة إلى تراجع النشاط العام للسوق، مع استمرار التعاملات ضمن نطاق أقل مقارنة بالجلسة السابقة، في وقت اتجهت فيه كفة الأسهم نحو الانخفاض.

«العام» يتصدر التراجعات و«السينما» يقود الارتفاعات

شهدت جلسة الأربعاء تداول أسهم 47 شركة، انخفضت أسعار 38 سهماً منها، بينما ارتفعت أسعار 9 أسهم، في حين استقرت أسعار 7 أسهم دون تغيير.

وتصدر سهم «العام» قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً، بعدما انخفض بنسبة 5.71 %، ليكون من أبرز الأسهم التي تعرضت لضغوط بيعية خلال الجلسة.

وعلى الجانب الآخر، جاء سهم «السينما» في مقدمة الأسهم الراحبة، مرتفعاً بنسبة 8.70 %، مسجلاً أكبر مكاسب بين الأسهم المتداولة، رغم الاتجاه العام الهابط للسوق.

وتكشف هذه التحركات عن تباين واضح بين أداء الأسهم الفردية، إذ تمكنت بعض الأسهم من تسجيل مكاسب قوية رغم الضغوط التي سيطرت على المؤشر والقطاعات الرئيسية.

«بلدنا» في صدارة الكميات و«كيو إن بي» يقود السيولة

وعلى صعيد الأسهم الأكثر نشاطاً، تصدر سهم «بلدنا» قائمة الأسهم من حيث حجم التداول، بعدما بلغ عدد الأسهم المتداولة عليه نحو 7.55 مليون سهم، ليحتل المرتبة الأولى من حيث الكميات خلال الجلسة.

أما من حيث قيمة التداولات، فجاء سهم «كيو إن بي» في الصدارة، مسجلاً سيولة بلغت نحو 23.73 مليون ريال، ما يعكس تركيز جانب مهم من التعاملات على الأسهم ذات الوزن والسيولة المرتفعة.

وبذلك اتسمت جلسة بورصة قطر بمزيج من التراجع العام للمؤشر، وضغوط البيع على غالبية القطاعات والأسهم، وانخفاض مستويات النشاط مقارنة بالجلسة السابقة. ويظل اتجاه السوق خلال الجلسات المقبلة مرتبطاً بقدرة الأسهم القيادية على استعادة الزخم، إلى جانب تطورات السيولة واتجاه المستثمرين نحو القطاعات المختلفة.

وتأتي هذه الحركة في إطار متابعة المستثمرين لمستويات المؤشر وأداء الشركات المدرجة، مع أهمية مراقبة أحجام التداول وقيم السيولة باعتبارها مؤشرات رئيسية على قوة الاتجاه السائد في السوق.

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/10/06	2026/10/07	التغير	
1 ودام	1.500	1.526	1.73 %	
2 الطبية	1.334	1.349	1.12 %	
3 التحويلية	2.150	2.163	0.60 %	
4 للتحدة للتنمية	0.755	0.759	0.53 %	
5 إزدان القابضة	0.795	0.799	0.50 %	
6 أوريدو	11.750	11.780	0.26 %	
7 الفالح	0.538	0.539	0.19 %	

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/06	2026/10/07	التغير	
1 العامة	2.450	2.310	5.71 %	
2 بنك دخان	3.080	3.020	1.95 %	
3 مقدم القابضة	2.051	2.015	1.76 %	
4 إنماء القابضة	2.475	2.437	1.54 %	
5 الدوحة	2.900	2.859	1.41 %	
6 اللاحه	9.569	9.451	1.23 %	
7 السلام	0.739	0.730	1.22 %	

رجحت ارتفاعه إلى 64.1 % من الناتج المحلي الإجمالي

فيتش تتوقع توسع سوق الدين القطري بدعم التمويل وإصلاحات السوق



توقعت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية توسع سوق الدين القطري، بدعم ديناميكيات التمويل الإيجابية، وإصلاحات السوق، كما سيدعم ربط السوق بنظام يوروكير للسندات الحومية والصكوك المؤهلة بالريال في تنوع استثمارات المستثمرين، وزيادة السيولة، إلا أن توسع نطاق المشاركة الأجنبية سيعتمد على المزيد من التطور في السوق المحلية.

وكان مصرف قطر المركزي قد أعلن قبل يومين تعاونه مع يوروكير؛ لإنشاء رابط جديد للتسوية الدولية؛ بما يعزز وصول المستثمرين العالميين إلى سوق الدين الحكومي المحلي في دولة قطر، إذ سيعمل بنك يوروكير بصفته جهة الإيداع المركزي للأوراق المالية للجهة المصدرة، فيما ستتولى شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية دور جهة الإيداع المركزي للمستثمرين المحليين لدى البنك، وسيقوم «المركزي» بدور المصدر ووكيل الدفع ضمن هيكل التسوية الجديد.

ذكرت الوكالة في تقرير حديث أن نمو سوق الدين في قطر سيكون مدعوماً باحتياجات التمويل السيادية، واستمرار الوصول إلى أسواق الدين الدولة، والإصلاحات التنظيمية، وحجم الطلب على الصكوك من البنوك الإسلامية، مرجحة نمو الدين

الحكومي في قطر إلى 64.1 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026، من مستواه البالغ 51.3 % في العام المنصرم.

وتابعت: «سوق الدين القطري هو ثالث أكبر سوق في دول مجلس التعاون الخليجي بنهاية الربع الثالث من عام 2026، بعد المملكة العربية السعودية والإمارات»، مبيّنة أن حجم الدين القائم بلغ 140 مليار دولار، بارتفاع سنوي يبلغ 4 %، شكلت الأدوات المقومة بالدولار الأمريكي نحو 69 %، فيما شكلت المقومة بالريال 27 % فقط.

وبشأن الصكوك، فقد أوضحت «فيتش» أن حصتها ارتفعت بأكثر من 23 % من إجمالي سوق الدين القائم في نهاية الربع الثالث من العام الحالي، وبلغ حجم الدين القائم المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة نحو 4.7 مليار دولار.

وكشفت أن الربط الجديد لنظام التسوية «يوروكير» سيدعم تحسين وصول المستثمرين العالميين إلى إصدارات الدين الحكومية في قطر المصدرة بالريال، بما يسهم في تنوع قاعدة المستثمرين لتتجاوز البنوك المحلية، ودعم السوق والسيولة، مع توقعات أن يكون له تأثير تدريجي في زيادة شاط

السوق، والإدراج بمؤشرات الدخل الثابت العالية.

حافظ المصدرون القطريون وفق «فيتش» على قدرتهم في الوصول إلى الأسواق خلال فترة التقلبات الشديدة، كما استأنفت الدولة الخليجية إصدار السندات السيادية

في الشهر الماضي بقيمة 3 مليارات دولار، وارتفع إصدارات الديون بالدولار الأمريكي من قبل الكيانات القطرية بأكثر من 35 % سنوياً في التسعة أشهر الأولى من 2026، بدعم احتياجات التمويل السيادية التي جاءت في صورة سندات، فيما

انخفضت إصدارات الصكوك 25 %، باستثناء الإدارات الإضافية وتشير أسعار السوق إلى استمرار التقلبات، فقد اتسعت هوامش العائد على السندات السيادية القطرية بالدولار الأمريكي لمدة 10 أعوام مقارنة

بسندات الخزانة الأمريكية لتصل إلى 48.5 نقطة أساس اعتباراً من 2 أكتوبر 2026، بما يعكس علاوة المخاطر الجيوسياسية، إلا أن عوائد الديون القطرية تظل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسندات الخزانة الأمريكية بسبب ربط العملة.

في ظل تباين أداء الأسهم والقطاعات

سوق دبي يحافظ على تماسكه رغم فتور الأداء

84 مليون درهم قيمة صفقة ضخمة على «اتحاد إنيرجي»



3.23 مليار درهم خسائر القيمة السوقية للأسهم



مليون درهم أضاف زخماً إلى قيمة التداول، بينما لم ينعكس حجم الصفقة في اتجاه صعودي واضح للمؤشر، في ظل تعرض قطاعات أخرى لضغوط، وفي مقدمتها المواد الأساسية. ومع تساوي الأسهم المرتفعة والمنخفضة، بدا أن المستثمرين يواصلون إعادة توزيع مراكزهم الاستثمارية بين الشركات والقطاعات، وسط تباين في مستويات الطلب والسيولة. وبذلك اختتم سوق دبي المالي جلسة الأربعاء على تراجع محدود، مع سيولة بلغت 475.176 مليون درهم، وقيمة سوقية عند 962.605 مليار درهم، فيما تصدرت السلع الاستهلاكية القطاعات الراجبة، بينما قاد قطاع المواد الأساسية قائمة التراجعات.

ويبرز هذا التباين القطاعي استمرار انتقائية المستثمرين في سوق دبي المالي، إذ تتحرك السيولة وفقاً لأداء الشركات والفرص المتاحة في كل قطاع، بدلاً من اتجاه جماعي صعوداً أو هبوطاً. **قراءة لأداء الجلسة** تعكس نتائج جلسة الأربعاء حالة من الهدوء النسبي في المؤشر العام، مع تراجع محدود لم يمنع استمرار النشاط في التداولات. فقد حافظ السوق على مستوى تداولات مرتفع نسبياً، في حين أظهرت حركة الأسهم والقطاعات انقساماً واضحاً بين قوى الشراء والبيع. وفي الوقت نفسه، فإن تنفيذ الصفقة الكبيرة على أسهم «اتحاد إنيرجي القابضة» بقيمة 84

القيمة السوقية للأسهم المدرجة في سوق دبي المالي إلى نحو 962.605 مليار درهم بنهاية تعاملات الأربعاء، مقارنة مع 965.837 مليار درهم في الجلسة السابقة، لتفقد نحو 3.232 مليار درهم، بانخفاض نسبته %0.335. ويعكس هذا التراجع في القيمة السوقية انخفاضاً أكبر نسبياً من نسبة تراجع المؤشر العام، نتيجة تحركات متفاوتة في أسهم الشركات ذات الأوزان المختلفة، إلى جانب ضغوط البيع التي طالت عدداً من القطاعات، ولا سيما قطاع المواد الأساسية.

توازن في حركة الأسهم

اتسم أداء الأسهم خلال الجلسة بحالة واضحة من التوازن، إذ تساوى عدد الأسهم المرتفعة مع الأسهم المتراجعة. وارتفعت أسعار 21 سهماً، مقابل انخفاض 21 سهماً أخرى، بينما استقرت أسعار 10 أسهم دون تغيير، ما يشير إلى غياب اتجاه موحد عن السوق، وانقسام السيولة بين فرص الشراء والبيع. وتصدر سهم «سبينس» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، بعدما صعد بنسبة 2.47 %، مستفيداً من عمليات شراء دفعت السهم إلى تسجيل أفضل أداء بين الأسهم خلال الجلسة.

تباين أداء القطاعات

على مستوى القطاعات، جاءت حركة السوق متباينة بشكل لافت، مع اختلاف واضح في اتجاهات القطاعات المدرجة. وتصدر قطاع السلع الاستهلاكية قائمة القطاعات الأكثر ارتفاعاً، بعدما سجل نمواً بنسبة 2.03 %، ليكون أبرز القطاعات الداعمة لأداء السوق خلال الجلسة. في المقابل، تصدر قطاع المواد الأساسية قائمة القطاعات الأكثر انخفاضاً، متراجعاً بنسبة حادة بلغت 4.86 %، ليشكل أحد أبرز مصادر الضغط على المؤشر العام، في ظل انخفاض أسهم الشركات المنضوية ضمن القطاع.

وتنوع توجهات المستثمرين بين القطاعات والأسهم المختلفة. وشهدت الجلسة تنفيذ صفقة كبيرة مباشرة على أسهم شركة اتحاد إنيرجي القابضة بقيمة إجمالية بلغت 84 مليون درهم. واستهدفت الصفقة 28 مليون سهم من أسهم الشركة، بما يعادل نحو 0.8 % من إجمالي رأسمالها، وتُغذت بسعر 3 دراهم للسهم الواحد. وساهمت هذه الصفقة في تعزيز قيمة التداولات الإجمالية خلال الجلسة، مع بقاء المؤشر العام في نطاق التراجع المحدود، في وقت اتسمت فيه حركة الأسهم بالتوازن بين الارتفاع والانخفاض.

وعلى صعيد القيمة السوقية، تراجعت

أنهى مؤشر سوق دبي المالي تعاملات جلسة أمس الأربعاء على تراجع هامشي، في ظل تباين أداء الأسهم والقطاعات، مع استمرار التداولات النشطة والسيولة الملحوظة التي دعمت حركة السوق خلال الجلسة. وانخفض المؤشر العام للسوق بنسبة 0.16 %، فاقداً 9.63 نقاط، ليغلق عند مستوى 5897.57 نقطة، متأثراً بحالة التباين التي سيطرت على حركة الأسهم والقطاعات المدرجة، رغم صعود عدد من الأسهم القيادية. وسجلت تعاملات السوق سيولة إجمالية بلغت نحو 475.176 مليون درهم، من خلال تداول 249.907 مليون سهم، عبر تنفيذ 11.762 صفقة، بما يعكس استمرار النشاط في التداولات

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/10/06	2026/10/07	التغير
1	الإسمنت الوطنية	4.52	4.30	4.87%)
2	أمان	0.74	0.72	3.37%)
3	الإمارات ريم للاستثمار	1.90	1.86	2.11%)
4	السلام- السودان	0.53	0.52	2.06%)
5	شعاع كابيتال	0.27	0.27	1.48%)
6	اكتتاب	0.42	0.41	1.44%)
7	الإمارات دبي الوطني	30.80	30.40	1.30%)
8	بنك السلام - البحرين	2.14	2.12	0.93%)
9	طلبات	1.10	1.09	0.91%)
10	للشرق	325.10	323.00	0.65%)

8 مليارات درهم تتبخر من القيمة السوقية للأسهم المدرجة

بورصة أبوظبي تتراجع 33 نقطة وسط ضغوط بيعية واسعة

المليار درهم، مؤشراً على استمرار النشاط في السوق، رغم الأداء السلبي للمؤشر. وتكتسب حركة السيولة أهمية خاصة في تقييم اتجاهات المستثمرين، إذ إن ارتفاع التداولات بالتزامن مع تراجع المؤشر قد يعكس إعادة توزيع للمراكز الاستثمارية أو عمليات جني أرباح في بعض الأسهم. وفي المقابل، فإن قدرة الأسهم القيادية على استعادة الزخم ستكون عاملاً مهماً في تحديد مسار السوق خلال الجلسات المقبلة، خصوصاً مع بقاء المؤشر بالقرب من مستوى 10 آلاف نقطة. وبصورة عامة، أظهرت جلسة أمس تراجعاً في أداء سوق أبوظبي على مستوى المؤشر والقيمة السوقية، مع استمرار التداولات عند مستويات نشطة نسبياً، بينما كشفت حركة الأسهم عن تفاوت واضح في اتجاهات المستثمرين، وسط تفوق الضغوط البيعية واتساع نطاق الأسهم المتراجعة.

عموماً بالضغوط، ما يعكس وجود تحركات انتقائية على بعض الأسهم التي تمكنت من جذب السيولة وتحقيق مكاسب، رغم الاتجاه العام للمؤشر نحو الانخفاض. ويظهر أداء الأسهم الراجبة أن التراجع العام للسوق لم يمنع بعض الشركات من تسجيل مكاسب، إلا أن هذه الارتفاعات لم تكن كافية لتعويض الضغوط الناتجة عن انخفاض عدد أكبر من الأسهم.

قراءة في حركة السوق

وتشير المحصلة الإجمالية لجلسة الأربعاء إلى أن سوق أبوظبي واجه ضغوطاً بيعية واضحة، انعكست في تراجع المؤشر العام والقيمة السوقية، إلى جانب ارتفاع عدد الأسهم الخاسرة مقارنة بالأسهم الراجبة. ويظل مستوى السيولة، الذي اقترب من حاجز

8 مليارات درهم خسائر سوقية

وتزامن تراجع المؤشر مع انخفاض القيمة السوقية للأسهم المدرجة في سوق أبوظبي، إذ بلغت في ختام تعاملات أمس نحو 2.612 تريليون درهم، مقابل 2.620 تريليون درهم في الجلسة السابقة. وبذلك فقدت الأسهم المدرجة نحو 8 مليارات درهم من قيمتها السوقية خلال جلسة واحدة، بما يعادل انخفاضاً نسبته نحو 0.305 %.

ويعكس تراجع القيمة السوقية بالتوازي مع انخفاض المؤشر تأثير الضغوط البيعية على شريحة من الأسهم، إذ لم تقتصر الحركة السلبية على عدد محدود من الشركات، وإنما امتدت إلى نطاق واسع من مكونات السوق.

الغلبة للأسهم المتراجعة

وعلى مستوى حركة الأسهم، اتسمت الجلسة بتباين واضح بين مكونات السوق، إلا أن الكفة مالت لمصلحة الأسهم المتراجعة. وبلغ عدد الأسهم التي سجلت ارتفاعاً 26 سهماً، في حين تراجعت أسعار 51 سهماً، بينما استقرت أسعار 56 سهماً دون تغيير. وتوضح هذه الأرقام اتساع نطاق التراجع مقارنة بعدد الأسهم الصاعدة، وهو ما شكل أحد العوامل الرئيسية وراء انخفاض المؤشر العام خلال الجلسة. كما يعكس استقرار 56 سهماً حالة من الترقب لدى شريحة من المستثمرين، في ظل تفاوت توجهات المتعاملين بين عمليات جني الأرباح والاحتفاظ بالمراكز الاستثمارية القائمة. ويشير اتساع قاعدة الأسهم المستقرة إلى أن الضغوط لم تشمل جميع مكونات السوق بالدرجة نفسها، إلا أن كثافة التراجعات كانت كافية لدفع المؤشر نحو المنطقة السلبية وتقليص القيمة السوقية الإجمالية.

«أوراسكوم» في صدارة الراجحين

وعلى صعيد الأسهم الأكثر ارتفاعاً، تصدر سهم أوراسكوم قائمة الأسهم الراجبة خلال جلسة أمس، بعدما ارتفع بنسبة 3.270 %، ليغلق عند مستوى 60 درهماً. ويأتي صعود السهم في وقت اتسمت فيه السوق

إجمالية بلغت نحو 940.181 مليون درهم، بالتزامن مع تداول 266.369 مليون سهم من خلال 21.047 صفقة، بما يعكس استمرار النشاط في السوق رغم الاتجاه الهبوطي للمؤشر. وتشير مستويات السيولة والتداولات إلى استمرار حضور المستثمرين في السوق، إلا أن اتجاه الأموال نحو عدد من الأسهم الضاغطة على المؤشر حد من قدرة السوق على المحافظة على مكاسبه، خصوصاً مع اتساع نطاق الأسهم المتراجعة خلال الجلسة. ويبرز حجم التداولات المسجل خلال الجلسة وجود حركة نشطة بين المتعاملين، إلا أن هذه الحركة اتخذت في جانب كبير منها طابعاً بيعياً، ما أدى إلى زيادة الضغوط على المؤشر العام ودفعه إلى ما دون مستوى 10 آلاف نقطة.

أنهى مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات أمس الأربعاء على تراجع، مواصلاً الضغوط البيعية التي انعكست على حركة عدد كبير من الأسهم المدرجة، في وقت اتسمت فيه التداولات بنشاط نسبي على مستوى السيولة والأحجام، مع استمرار تفاوت أداء مكونات السوق بين الصعود والاستقرار والانخفاض. وأغلق المؤشر العام للسوق عند مستوى 9960.24 نقطة، متراجعاً بنسبة 0.330 %، فاقداً نحو 33 نقطة مقارنة بمستوى إغلاق الجلسة السابقة. ويعكس هذا الأداء تراجعاً في معنويات المستثمرين خلال التعاملات، مع تفوق الأسهم الخاسرة على الراجبة، رغم تمكن عدد من الأسهم من تسجيل مكاسب متفاوتة.

سيولة تقترب من مليار درهم

وسجل سوق أبوظبي خلال جلسة أمس سيولة

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/10/06	2026/10/07	التغير
1	مجموعة مير	1.09	1.05	3.67%)
2	بنك الاستثمار	0.03	0.03	3.57%)
3	أبوظبي الوطنية للاستثمار والتطوير	2.47	2.40	2.83%)
4	ايه دي ان اتش للتموين	0.63	0.62	2.52%)
5	بريسايت	3.78	3.70	2.12%)
6	فينكس كروب	0.57	0.56	1.93%)
7	جلفار	1.06	1.04	1.89%)
8	مجموعة تو بونت زيرو	2.26	2.22	1.77%)
9	ريسونس بلس القابضة	2.17	2.14	1.38%)
10	إشراف للاستثمار	0.66	0.65	1.36%)

	الشركة	2026/10/06	2026/10/07	التغير
1	الصير مارين	3.26	3.39	3.99%)
2	أوراسكوم	58.10	60.00	3.27%)
3	مجموعة إي إس جي	13.06	13.48	3.22%)
4	ألفا داتا	1.38	1.42	2.90%)
5	أدنوك للإمداد والخدمات	7.22	7.41	2.63%)
6	إن إم دي سي إنيرجي	2.66	2.72	2.26%)
7	سوداتل	0.53	0.54	1.89%)
8	ظبران أبوظبي	6.19	6.30	1.78%)
9	بيور هيلث القابضة	2.75	2.78	1.09%)
10	رأس الخيمة العقارية	1.03	1.04	0.97%)

القطاع المالي يقود المكاسب في ختام جلسة الأربعاء

مؤشر سوق مسقط يصعد 0.51% بدعم الأسهم القيادية

1

322 مليون ورقة مالية تعزز نشاط التداولات

2

السيولة المتداولة تصل إلى 90.45 مليون ريال

أنهى سوق مسقط للأوراق المالية تعاملات أمس الأربعاء على ارتفاع، مدعوماً بتحسن أداء الأسهم القيادية وصعود المؤشرات القطاعية مجتمعة، في جلسة شهدت زيادة ملحوظة في حجم التداولات، مقابل تراجع نسبي في القيمة الإجمالية للتعاملات.

وأغلق المؤشر العام لسوق مسقط عند مستوى 7,828.058 نقطة، مرتفعاً بنسبة 0.51%، بما يعادل 39.92 نقطة مقارنة بمستواه في نهاية جلسة الثلاثاء، ليواصل بذلك تحركه الإيجابي بدعم من أداء عدد من الأسهم القيادية المدرجة ضمن القطاعات الرئيسية.

وجاء الصعود مدفوعاً بشكل رئيسي بأداء القطاع المالي، الذي تصدر قائمة القطاعات الأكثر ارتفاعاً خلال الجلسة، بالتزامن مع مكاسب لأسهم قيادية في قطاعات الخدمات والصناعة، الأمر الذي عزز المؤشر العام ورفع مستوى التفاؤل بين المتعاملين.

تصدر مؤشر القطاع المالي قائمة المؤشرات القطاعية الصاعدة، بعدما ارتفع بنسبة 0.70%، مستفيداً من تحسن أداء عدد من الأسهم القيادية.

وفي مقدمة الأسهم الداعمة للقطاع، ارتفع سهم الدولية للاستثمارات المالية القابضة بنسبة 3.42%، فيما صعد سهم الشرقية للاستثمار القابضة بنسبة 1.98%، ما عزز مكاسب المؤشر المالي ودعم اتجاه السوق بشكل عام.

ويعكس أداء القطاع المالي خلال الجلسة استمرار اهتمام المستثمرين بالأسهم ذات السيولة المرتفعة، خصوصاً في ظل قدرتها على التأثير بصورة مباشرة في حركة المؤشرات الرئيسية للسوق.

مكاسب قطاع الخدمات واصل مؤشر قطاع الخدمات أداءه الإيجابي، مرتفعاً بنسبة 0.32%، بدعم من صعود مجموعة من الأسهم، وفي مقدمتها سهم النفط العمانية للتسويق الذي تصدر قائمة الشركات انخفاضاً

أكثر الشركات ارتفاعاً				
التغير	2026/10/07	2026/10/06	الشركة	
4.76%	0.022	0.021	الأسماك العمانية	1
2.15%	0.428	0.419	أبراج لخدمات الطاقة	2
2.14%	0.191	0.187	ريسوت للإسمنت	3
1.98%	0.103	0.101	الشرقية للاستثمار	4
1.60%	0.445	0.438	بنك مسقط	5
1.19%	0.255	0.252	الجزيرة للخدمات	6
1.14%	0.089	0.088	التحدة للتمويل	7
1.01%	0.500	0.495	البنك الوطني	8

أكثر الشركات انخفاضاً				
التغير	2026/10/07	2026/10/06	الشركة	
4.31%	0.200	0.209	صحار للطاقة	1
4.15%	0.323	0.337	بنك عمان العربي	2
2.94%	0.066	0.068	مسقط للتمويل	3
2.37%	0.330	0.338	العمانية للتحدة للتأمين	4
0.64%	0.155	0.156	بنك نزوى	5
0.43%	0.233	0.234	اسياد	6
0.36%	1.366	1.371	عمانتيل	7
0.36%	0.274	0.275	النهضة للخدمات	8

1898 نقطة ختام المؤشر العام مع تباين أداء الأسهم

بورصة البحرين تحت ضغط القطاعات القيادية

1

السيولة عند 365 ألف دينار في جلسة يغلب عليها الحذر

2

المال والاتصالات والصناعات تقود تحركات السوق

أنهت بورصة البحرين تعاملات أمس الأربعاء على تراجع، مع تعرض المؤشر العام لضغوط بيعية طالت عدداً من القطاعات الرئيسية، في مقدمتها المال والاتصالات والمواد الأساسية والصناعات، ما دفع السوق إلى الإغلاق في المنطقة الحمراء رغم محدودية الخسائر. وانخفض المؤشر العام لبورصة البحرين بنسبة 0.16%، ليغلق عند مستوى 1898 نقطة، فاقدًا جزءاً من مكاسبه السابقة، وسط تداولات اتسمت بمحدودية السيولة نسبياً مقارنة بحركة بعض الأسهم النشطة خلال الجلسة.

وسجلت السوق تداولات بلغت نحو 1.5 مليون سهم، توزعت على 96 صفقة، بقيمة إجمالية وصلت إلى 365 ألف دينار بحريني، بما يعكس استمرار التركيز على عدد محدود من الأسهم القيادية والنشطة، مع تباين أداء مكونات السوق بين الانخفاض والارتفاع.

ضغوط على الأسهم القيادية وجاءت الضغوط الرئيسية على المؤشر

نتيجة تراجع عدد من الأسهم المدرجة، تصدرها سهم «إيه بي إم تيرمينالز البحرين»، الذي انخفض بنسبة 2.31%، ليكون الأكثر تراجعاً خلال الجلسة. وحل سهم «الخليجية المتحدة للاستثمار» في المرتبة الثانية بين الأسهم الأكثر انخفاضاً، متراجعاً بنسبة 1.96%، بينما انخفض سهم «بنك السلام» بنسبة 0.45%.

وامتدت التراجعات إلى سهم «ألمنيوم البحرين»، الذي تراجع بنسبة 0.37%، إضافة إلى سهم «بييون» بنسبة 0.22%، وسهم «بنك البحرين والكويت» بنسبة 0.18%.

ويعكس هذا الأداء حالة من التباين بين مكونات السوق، في ظل تأثر المؤشر بتحركات أسهم تنتمي إلى قطاعات ذات أوزان مؤثرة، لاسيما القطاع المالي، الذي يعد أحد أبرز مكونات بورصة البحرين من حيث القيمة السوقية والنشاط.

«جي إف إتش» في صدارة الراجحين وعلى صعيد الأسهم الأكثر نشاطاً، تصدر «بنك السلام» قائمة الأسهم من حيث حجم التداول، بعد تداول نحو 873.83 ألف سهم، بسعر بلغ 0.222 دينار للسهم.

وجاء «بنك جي إف إتش» في المرتبة الثانية من حيث النشاط، بتداول نحو 280.14 ألف سهم، عند سعر 0.493 دولار للسهم.

ويشير تركّز التداولات في سهمي «بنك السلام» و«بنك جي إف إتش» إلى استحواذ الأسهم المصرفية على جانب مهم من اهتمام المتعاملين خلال الجلسة، رغم اختلاف اتجاهات أسعارها، إذ تراجع

وفي المقابل، جاء سهم «بنك جي إف إتش» كأبرز الأسهم الراجحة خلال الجلسة، بعدما ارتفع بنسبة 0.20%، ليكون السهم الوحيد الذي سجل ارتفاعاً ضمن الأسهم المشار إليها في حركة السوق.

ورغم محدودية المكاسب، فإن صعود السهم تزامن مع نشاط ملحوظ في التداولات، إذ جاء ضمن الأسهم الأكثر تداولاً خلال الجلسة، ما يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بالأسهم المالية ذات السيولة المرتفعة.

«بنك السلام» يتصدر النشاط

الأول بينما ارتفع الثاني.

السيولة تظل محدودة

وعلى الرغم من تسجيل السوق تداولات بنحو 1.5 مليون سهم، فإن القيمة الإجمالية البالغة 365 ألف دينار تعكس استمرار الحذر النسبي لدى المستثمرين، خصوصاً مع انخفاض المؤشر بنسبة محدودة بلغت 0.16%.

وتشير حركة السوق إلى أن التراجع جاء بصورة تدريجية ولم يكن ناتجاً عن موجة بيع واسعة، إذ حافظ المؤشر على مستوى 1898 نقطة مع استمرار النشاط في عدد من الأسهم المصرفية.

أكثر الشركات انخفاضاً

أكثر الشركات انخفاضاً				
التغير	2026/10/07	2026/10/06	الشركة	
2.31%	0.845	0.865	اي بي ام تيرمينالز	1
0.45%	0.222	0.223	بنك السلام	2
0.37%	0.812	0.815	ألبا	3
0.22%	0.446	0.447	بييون ش.م.ب	4
0.18%	0.564	0.565	البحرين والكويت	5

أكثر الشركات ارتفاعاً				
التغير	2026/10/07	2026/10/06	الشركة	
0.20%	0.493	0.492	بنك جي إف إتش	1



في جلسة عكست قدرة السوق على مواصلة الصعود رغم الضغوط

وول ستريت عند أعلى قمة بدعم الذكاء الاصطناعي

انخفاض عوائد السندات ينعش شهية المخاطرة في الأسواق

«إس آند بي 500» يتجاوز 7800 نقطة للمرة الأولى في تاريخه

مع ارتفاع تكاليف التمويل والطاقة والرسوم الجمركية، ما ساعد على تقليص المخاوف من حدوث تراجع حاد في الأرباح. وترى أولريكة هوفمان-بورشاردي من مكتب الاستثمار الرئيسي في «يو بي إس» أن الاقتصاد الأمريكي لا يزال داعماً لإيرادات الشركات وأرباحها، وأن بيئة النمو المواتية وقوة الأرباح يمكن أن تساعد في توسيع نطاق نمو الأرباح إلى ما وراء قطاع التكنولوجيا. وهذه النقطة تحديداً مهمة للسوق، لأن استمرار الاعتماد على عدد محدود من شركات التكنولوجيا العملاقة يجعل المؤشر أكثر عرضة لأي تصحيح في أسهم الذكاء الاصطناعي. أما إذا بدأ نمو الأرباح بالانتشار إلى قطاعات أخرى، فقد يصبح صعود السوق أكثر اتساعاً وأقل اعتماداً على مجموعة محدودة من الشركات.

اتساع الأرباح.. الاختبار المقبل للسوق

يمثل اتساع قاعدة الأرباح أحد أهم الاختبارات أمام «وول ستريت» خلال الأشهر المقبلة. فصعود المؤشر إلى مستويات قياسية لا يعني بالضرورة أن جميع مكوناته تحقق الأداء نفسه. وقد شهدت الفترة الأخيرة تفوقاً واضحاً لأسهم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والشركات ذات القيمة السوقية الضخمة. لكن استمرار الصعود سيكون أكثر استدامة إذا بدأت قطاعات مثل الصناعة، والمالية، والرعاية الصحية، والطاقة، والسلع الاستهلاكية في تسجيل نمو أقوى في الأرباح. وتشير بيانات السوق إلى أن ارتفاع المؤشرات لا يزال مدفوعاً بدرجة كبيرة بالشركات الكبرى؛ ففي الوقت الذي سجل فيه «إس آند بي 500» مستوى قياسياً، لم تكن جميع مكوناته عند مستويات قياسية مماثلة، وهو ما يسلط الضوء على مسألة ضيق نطاق الصعود. وبالتالي، فإن موسم الأرباح المقبل سيكون مهماً ليس فقط لتحديد ما إذا كانت الشركات ستتجاوز توقعات المحللين، وإنما أيضاً لمعرفة ما إذا كان النمو ينتشر تدريجياً عبر قطاعات الاقتصاد الأمريكي.

هل يستطيع السوق مواصلة الصعود؟

يرى عدد من الاستراتيجيين أن الأسهم يمكن أن تواصل الصعود إذا توافرت مجموعة من الشروط. أول هذه الشروط هو استمرار قوة الاقتصاد الأمريكي، بما يسمح للشركات بالحفاظ على نمو الإيرادات. والشرط الثاني يتمثل في بقاء نمو الأرباح قوياً، خصوصاً خلال الربع الثالث وبداية عام 2027.



لأنها تزيد جاذبية الأصول ذات الدخل الثابت، وترفع تكلفة الاقتراض، كما تؤثر في تقييم الشركات، خصوصاً شركات النمو والتكنولوجيا التي تعتمد قيمها السوقية بدرجة كبيرة على التدفقات النقدية المستقبلية. لكن ما حدث في جلسة الثلاثاء يعكس تغيراً مهماً في سلوك المستثمرين؛ إذ يبدو أن السوق بات أكثر استعداداً لتحمل أسعار فائدة وعوائد سندات مرتفعة طالما أن النمو الاقتصادي والأرباح قادران على الاستمرار. وهنا تكمن أهمية التراجع المحدود في عوائد السندات خلال الجلسة، إذ ساعد على تخفيف أحد الضغوط الرئيسية التي كانت تواجه الأسهم، بالتزامن مع تراجع أسعار النفط.

الاقتصاد الأمريكي لا يزال يوفر دعماً للأسهم

ورغم المخاوف المتعلقة بالتضخم وأسعار الفائدة، فإن الاقتصاد الأمريكي لا يزال يقدم دعماً مهماً لسوق الأسهم. ويتمثل ذلك في استمرار الإنفاق الاستهلاكي، وقوة استثمارات الشركات، والإنفاق الضخم المرتبط بالذكاء الاصطناعي، إلى جانب استمرار قدرة الشركات الكبرى على تحقيق نمو في الإيرادات والأرباح. وتشير تحليلات السوق إلى أن الشركات الأمريكية أثبتت حتى الآن قدرة أكبر من المتوقع على التعامل

الرقائق بشكل كبير في 2027، في ظل توقعات حافظت مراجعات توقعات أرباح شركات «إس آند بي 500» على اتجاه إيجابي، الأمر الذي يدعم إمكانية تجاوز الشركات لتقديرات الأرباح خلال الربع الثالث. **الذكاء الاصطناعي.. المحرك الأبرز للسوق** يبقى قطاع الذكاء الاصطناعي أحد أهم العوامل التي تفسر استمرار شهية المستثمرين تجاه الأسهم الأمريكية. فشركات الرقائق ومراكز البيانات والبنية التحتية للذكاء الاصطناعي أصبحت تمثل محورياً رئيسياً في دورة الإنفاق الرأسمالي الجديدة، في ظل توقعات باستمرار توسع الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي خلال السنوات المقبلة. وفي مقدمة المستفيدين تأتي إنفيديا، التي اقتربت قيمتها السوقية من حاجز 6 تريليونات دولار، بعدما ارتفع سهمها خلال الجلسة بنحو 1.2 %، لتواصل الشركة ترسيخ مكانتها باعتبارها أحد أهم محركات موجة الذكاء الاصطناعي في أسواق الأسهم. ولا يقتصر التفاؤل على إنفيديا؛ إذ جاءت تصريحات الرئيسة التنفيذية لشركة AMD، ليزا سو، لتؤكد قوة الطلب المتوقع على رقائق الذكاء الاصطناعي.

وقالت سو إن الشركة تخطط لزيادة إمدادات الرقائق بشكل كبير في 2027، في ظل توقعات حافظت مراجعات توقعات أرباح شركات «إس آند بي 500» على اتجاه إيجابي، الأمر الذي يدعم إمكانية تجاوز الشركات لتقديرات الأرباح خلال الربع الثالث. **الذكاء الاصطناعي.. المحرك الأبرز للسوق** يبقى قطاع الذكاء الاصطناعي أحد أهم العوامل التي تفسر استمرار شهية المستثمرين تجاه الأسهم الأمريكية. فشركات الرقائق ومراكز البيانات والبنية التحتية للذكاء الاصطناعي أصبحت تمثل محورياً رئيسياً في دورة الإنفاق الرأسمالي الجديدة، في ظل توقعات باستمرار توسع الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي خلال السنوات المقبلة. وفي مقدمة المستفيدين تأتي إنفيديا، التي اقتربت قيمتها السوقية من حاجز 6 تريليونات دولار، بعدما ارتفع سهمها خلال الجلسة بنحو 1.2 %، لتواصل الشركة ترسيخ مكانتها باعتبارها أحد أهم محركات موجة الذكاء الاصطناعي في أسواق الأسهم. ولا يقتصر التفاؤل على إنفيديا؛ إذ جاءت تصريحات الرئيسة التنفيذية لشركة AMD، ليزا سو، لتؤكد قوة الطلب المتوقع على رقائق الذكاء الاصطناعي.

وقالت سو إن الشركة تخطط لزيادة إمدادات

النمو الاقتصادي الأخيرة ظلت قوية، في حين حافظت مراجعات توقعات أرباح شركات «إس آند بي 500» على اتجاه إيجابي، الأمر الذي يدعم إمكانية تجاوز الشركات لتقديرات الأرباح خلال الربع الثالث.

الذكاء الاصطناعي.. المحرك الأبرز للسوق يبقى قطاع الذكاء الاصطناعي أحد أهم العوامل التي تفسر استمرار شهية المستثمرين تجاه الأسهم الأمريكية. فشركات الرقائق ومراكز البيانات والبنية التحتية للذكاء الاصطناعي أصبحت تمثل محورياً رئيسياً في دورة الإنفاق الرأسمالي الجديدة، في ظل توقعات باستمرار توسع الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي خلال السنوات المقبلة. وفي مقدمة المستفيدين تأتي إنفيديا، التي اقتربت قيمتها السوقية من حاجز 6 تريليونات دولار، بعدما ارتفع سهمها خلال الجلسة بنحو 1.2 %، لتواصل الشركة ترسيخ مكانتها باعتبارها أحد أهم محركات موجة الذكاء الاصطناعي في أسواق الأسهم. ولا يقتصر التفاؤل على إنفيديا؛ إذ جاءت تصريحات الرئيسة التنفيذية لشركة AMD، ليزا سو، لتؤكد قوة الطلب المتوقع على رقائق الذكاء الاصطناعي. وقالت سو إن الشركة تخطط لزيادة إمدادات

سجلت الأسهم الأمريكية محطة تاريخية جديدة، بعدما أغلق مؤشر ستاندرد آند بورز 500 فوق مستوى 7800 نقطة للمرة الأولى في تاريخه، في جلسة عكست قدرة سوق الأسهم على مواصلة الصعود رغم الضغوط التي يفرضها ارتفاع عوائد سندات الخزنة الأمريكية وتكاليف الطاقة ومخاوف التضخم وأسعار الفائدة. وأغلق المؤشر عند 7818.93 نقطة مرتفعاً نحو 0.58 %، ليسجل أول إغلاق قياسي له منذ أغسطس، فيما صعد مؤشر ناسداك المركب بنحو 0.45 % إلى مستوى قياسي جديد، وارتفع مؤشر داو جونز الصناعي بنحو 0.49 % إلى 51,521.28 نقطة. وفي المقابل، تراجع مؤشر راسل 2000 بنحو 0.6 %، بما يعكس استمرار تفوق الشركات الكبرى، ولا سيما شركات التكنولوجيا، على شريحة واسعة من الأسهم الأصغر.

ويأتي هذا الصعود في وقت تبدو فيه العلاقة بين أسواق الأسهم والسندات أكثر تعقيداً من المعتاد؛ إذ تمكنت الأسهم من تسجيل مستويات قياسية، رغم وصول عوائد سندات الخزنة لأجل 10 سنوات في الجلسة السابقة إلى مستويات لم تشهدها منذ عام 2002، قبل أن تتراجع بشكل طفيف خلال تعاملات الثلاثاء.

أرباح الشركات في صدارة المشهد

ورغم أن حركة الأسواق خلال الأسابيع الماضية ارتبطت بدرجة كبيرة بمسار أسعار الفائدة، وعوائد السندات، والتوترات الجيوسياسية، فإن أحد المحركات الأساسية للصعود يتمثل في تحسن توقعات أرباح الشركات الأمريكية. ويستعد المستثمرون لانطلاق موسم إعلان نتائج الربع الثالث، وسط توقعات بأن تحقق شركات مؤشر «إس آند بي 500» نمواً قوياً في الأرباح مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وتشير التقديرات الواردة في النص إلى توقع نمو أرباح شركات المؤشر بنحو 25 % على أساس سنوي خلال الربع الثالث، وهو معدل مرتفع بما يكفي لتوفير دعم أساسي للأسهم، خصوصاً إذا تمكنت الشركات من تجاوز توقعات المحللين، كما حدث في العديد من المواسم السابقة. وتكتسب هذه التوقعات أهمية أكبر لأن ارتفاع الأرباح يعني أن صعود الأسهم لا يعتمد بالكامل على توسع مضاعفات التقييم، بل يستند أيضاً إلى تحسن فعلي في قدرة الشركات على تحقيق الإيرادات والأرباح. وترى استراتيجية «غولدمان ساكس» أن بيانات

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بويج	189.82	193.23	189.33	-2.90	-1.50%	6.92M	06/10
جنرال موتورز	82.01	82.15	80.69	+1.78	+2.22%	4.12M	06/10
مجموعة شيفرون	207.58	208.69	204.89	+1.11	+0.54%	4.04M	06/10
سي تي جروب إنك	128.52	130.07	127.96	-0.03	-0.02%	5.37M	06/10
مجموعة بنك أوف أمريكا	54.09	54.46	53.88	+0.09	+0.17%	20.7M	06/10
شركة اي تي اند تي	24.43	24.45	23.97	+0.19	+0.78%	23.02M	06/10
شركة كاتربيلر	863.42	876.95	851.47	+15.28	+1.80%	1.57M	06/10
مجموعة إنتل	112.49	118.20	112.00	-3.70	-3.18%	91.3M	06/10
مجموعة مايكروسوفت	529.30	535.69	528.78	+4.12	+0.78%	18.78M	06/10
شركة فورد موتور كو للسيارات	12.28	12.31	12.14	+0.13	+1.03%	30.61M	06/10
شركة إي باي	107.06	107.25	104.71	-0.08	-0.07%	2.36M	06/10
Dell Tech	574.00	587.19	560.96	+21.71	+3.93%	4.88M	06/10
شركة والت ديزني	104.03	104.27	103.29	+0.42	+0.41%	4.14M	06/10
Dow	28.16	28.60	28.00	-0.35	-1.23%	7.12M	06/10
شركة سيسكو سيسستمز	117.94	118.40	113.31	+5.12	+4.54%	19.83M	06/10

الأرباح تدعم التقييمات المرتفعة للأسهم

رغم التفاؤل، فإن بلوغ «إس آند بي 500» مستويات قياسية يرفع أيضاً سقف التوقعات. فكلما ارتفعت الأسهم، أصبحت الشركات مطالبة بتحقيق أرباح أكبر للحفاظ على التقييمات الحالية. وأي خيبة أمل كبيرة في نتائج الشركات الكبرى يمكن أن تؤدي إلى موجة جني أرباح، خصوصاً في أسهم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي التي أصبحت ذات وزن كبير في المؤشرات. كما أن استمرار عوائد السندات قرب مستويات 5 % أو أعلى لفترة طويلة قد يمثل ضغطاً متزايداً على تقييمات الأسهم، حتى إذا ظل الاقتصاد قوياً.

وهنا تظهر مفارقة السوق الحالية في قوة الاقتصاد التي تساعد الأسهم من خلال دعم الأرباح، لكنها في الوقت نفسه قد تجعل مهمة خفض التضخم أكثر صعوبة، وبالتالي قد تبقي أسعار الفائدة والعوائد مرتفعة لفترة أطول.



صفقات بالمليارات تعزز قيمة المفاعلات القائمة

الذكاء الاصطناعي يعيد تسعير الطاقة النووية

سباق الحوسبة يفتح باباً واسعاً أمام مصادر التوليد المستمرة

1

المفاعلات العاملة تختسب قيمة استراتيجية مع تصاعد الأحمال

2

طفرة مراكز البيانات تعيد رسم خريطة الطلب على الطاقة وتدفع شركات التكنولوجيا إلى إبرام عقود بمليارات الدولارات لتأمين إمدادات مستقرة على مدار الساعة، وتتحول شركة «كونستليشن إنرجي» إلى أحد أبرز المستفيدين من التوسع المتسارع في مراكز البيانات والذكاء الاصطناعي، مع دخول قطاع التكنولوجيا مرحلة جديدة تتزايد فيها الحاجة إلى كميات ضخمة من الكهرباء الموثوقة، بالتزامن مع سباق شركات التكنولوجيا الكبرى لتأمين إمدادات مستقرة وخالية من الانبعاثات لتشغيل بنيتها التحتية على مدار الساعة.

أكبر أسطول نووي في الولايات المتحدة

تمتلك «كونستليشن» أكبر أسطول من محطات الطاقة النووية في الولايات المتحدة، فيما عزز استحواذها على «كالباين» في يناير الماضي موقعها في سوق الطاقة الأميركية، لتصبح أكبر منتج للكهرباء في الولايات المتحدة، بقدرة إجمالية تتجاوز 55 جيجاواط تشمل الطاقة النووية والغاز والطاقة الحرارية الأرضية ومصادر أخرى. ولا تكن المشكلة في حجم الاستهلاك فقط، بل في طبيعة الكهرباء المطلوبة. فمراكز البيانات لا يمكنها الاعتماد على إمدادات متقطعة، إذ تعمل الخوادم وأنظمة الحوسبة والتبريد بصورة مستمرة، ما يجعل استقرار الإمدادات عاملاً أساسياً في تشغيل هذه المنشآت. وتشير «كونستليشن» إلى أن مراكز البيانات تستهلك طاقة أعلى بكثير من المباني التجارية التقليدية، بينما يؤدي التوسع السريع في الذكاء الاصطناعي إلى زيادة الطلب على إمدادات كهرباء موثوقة ومستقرة.

الذكاء الاصطناعي يعيد تسعير الكهرباء النووية

وهذه النقطة تحديداً تمنح «كونستليشن» أفضلية كبيرة، لأن الشركة لا تبدأ من الصفر لبناء قدرات جديدة، وإنما تمتلك بالفعل مجموعة ضخمة من الأصول النووية العاملة والقادرة على توفير الكهرباء لفترات طويلة.

عقود بمليارات الدولارات

تحول الطلب المتزايد من شركات التكنولوجيا إلى عقود طويلة الأجل، توفر لـ«كونستليشن» قاعدة إيرادات مستقرة، في الوقت الذي تحصل فيه شركات التكنولوجيا على مصدر كهرباء نووي موثوق لتلبية احتياجات

من محطة «كلينتون» النووية في إلينوي، مع استمرار تشغيل المحطة، دون الكشف عن القيمة المالية للعقد. وبذلك، تتجاوز القيمة المعلنة لعقود «كونستليشن» مع مايكروسوفت 16 مليار دولار لشراء الكهرباء من محطة «كرين كلين إنيرجي سنتر» في بنسلفانيا، بقدرة 835 ميجاواط، مع خطة لإعادة تشغيل المحطة في 2027.

كما تقترب «كونستليشن» من اتفاق متعدد السنوات مع جوجل تتجاوز قيمته مليار دولار، في حين وقعت مع أمازون اتفاقية لمدة 20 عاماً لشراء 690 ميجاواط من محطة «كالفرث كليفس» النووية في ماريلاند.

وتتضمن صفقة أمازون استثمارات تتجاوز 3 مليارات دولار لتحديث المحطة وزيادة قدرتها، بينما لم تكشف الشركتان القيمة المالية لعقد شراء الكهرباء.

أما ميتا، فوقعَت اتفاقية لمدة 20 عاماً لشراء نحو 1.1 جيجاواط من الكهرباء

محطات نووية جديدة فقط، بل تستفيد من أصول قائمة يمكن تمديد عمرها التشغيلي أو رفع قدرتها الإنتاجية، وهي استراتيجية قد تكون أسرع وأقل تكلفة من إنشاء مفاعلات جديدة من الصفر. وتعمل الشركة على تمديد تراخيص عدد من مفاعلاتها، كما تستهدف إضافة نحو 1 جيجاواط من القدرات من خلال رفع كفاءة مفاعلات قائمة، بدلاً من بناء منشآت جديدة.

وتزداد أهمية هذه الاستراتيجية في ظل التحديات التي تواجه إنشاء محطات نووية جديدة، بدءاً من طول فترة البناء وارتفاع تكاليف الإنشاء، وصولاً إلى الإجراءات التنظيمية المعقدة ومتطلبات ربط المحطات بشبكات الكهرباء.

وبالنسبة لشركات التكنولوجيا التي تواجه طلباً متسارعاً على الكهرباء، فإن امتلاك قدرة توليد قائمة بالفعل يمثل ميزة مهمة، لأن بناء محطة جديدة قد

المحطات القائمة.. أصل يصعب تكراره

ولا تراهن «كونستليشن» على بناء

مراكز البيانات.. التوسع يصطدم بالقبول المحلي

لا تواجه مراكز البيانات الأميركية، التي تقود طفرة الذكاء الاصطناعي، تحدياً في تأمين الكهرباء والأراضي فقط، بل بدأت تصطدم باعتراضات المجتمعات المحلية، مع تزايد المخاوف من استهلاك الطاقة والمياه والضغط على شبكات البنية التحتية.

3% نمو مراكز البيانات قد تمثل نحو 3% من استهلاك الكهرباء عالمياً بحلول 2030.

طلب خضم على الكهرباء
مراكز البيانات المخصصة للذكاء الاصطناعي تستهلك كميات كبيرة من الكهرباء بصورة مستمرة.

مياه للتبريد
تحتاج مراكز البيانات إلى كميات كبيرة من المياه في عمليات التبريد، ما يثير تساؤلات حول تأثيرها على الموارد المحلية.

أكثر من 100 مشروع لمراكز البيانات يواجه وفقاً لمؤيدين أو قيوداً محلية في الولايات المتحدة، وفق بيانات وتصريحات إعلامية أميركية.

الشفافية
أعلنت أمازون التخلي عن استخدام اتفاقيات عدم الإفصاح مع الجهات الحكومية في مساويرة مراكز البيانات.

مليار دولار
تعهدت أمازون باستثمار أكثر من مليار دولار خلال خمس سنوات في المجتمعات التي تستضيف منشآتها، تشمل التعليم والتدريب وكفاءة الطاقة والحفاظ على الموارد.

تكشف هذه التطورات أن توسع مراكز البيانات أصبح مرتبطاً بعامل جديد يتجاوز التمويل والتكنولوجيا، والطاقة، وهو قدرة الشركات على كسب قبول المجتمعات المحلية وتحمل الكلفة المتزايدة للتوسع.

مراكز البيانات.. التوسع يصطدم بالقبول المحلي

لا تواجه طفرة مراكز البيانات الأميركية تحدياً في تأمين الكهرباء والأراضي فقط، بل بدأت تصطدم أيضاً باعتراضات المجتمعات المحلية، مع تزايد المخاوف من استهلاك الطاقة والمياه والضغط على شبكات البنية التحتية. وتحتاج مراكز البيانات المخصصة للذكاء الاصطناعي إلى كميات كبيرة من الكهرباء بصورة مستمرة، إضافة إلى المياه المستخدمة في عمليات التبريد، ما يثير تساؤلات حول تأثير

يستغرق سنوات طويلة، بينما تتطلب مراكز البيانات إمدادات إضافية بوتيرة أسرع بكثير. ومن هنا، تصبح المفاعلات العاملة أكثر قيمة، ليس فقط بسبب قدرتها الإنتاجية، ولكن أيضاً بسبب قدرتها على تلبية الطلب الجديد في وقت أقصر مقارنة بالمشروعات التي لا تزال في مراحل التخطيط أو الإنشاء.

كفاءة تشغيلية مرتفعة

وتدعم الكفاءة التشغيلية العالية للمفاعلات النووية موقف «كونستليشن» في سوق الكهرباء المخصصة لمراكز البيانات.

فقد بلغ معامل قدرة أسطولها النووي 93% خلال الربع الثاني من 2026، مقارنة بـ94.8% في الفترة نفسها من العام السابق.

كما سجل الأسطول النووي معامل قدرة بلغ 94.7% خلال 2025، ما يعكس قدرة المحطات على إنتاج الكهرباء بمعدلات مرتفعة ومستقرة.

وتكتسب هذه الأرقام أهمية خاصة في ظل طبيعة الطلب الجديد، إذ تحتاج مراكز البيانات إلى الكهرباء بصورة مستمرة، وبالتالي فإن ارتفاع معامل القدرة يعني قدرة أكبر على الاستفادة من الأصول الموجودة وتحويلها إلى تدفقات إيرادات مستقرة وطويلة الأجل. كما أن ارتفاع معدلات التشغيل يقلل من الفجوة بين الطاقة المتاحة والطاقة المطلوبة، ويجعل المحطات النووية القائمة أكثر جاذبية أمام شركات التكنولوجيا التي تبحث عن مصادر يمكن الاعتماد عليها لفترات طويلة.

من بيع الكهرباء إلى بيع اليقين

ولا تقتصر أهمية عقود التكنولوجيا بالنسبة

لـ«كونستليشن» على إيرادات بيع الكهرباء، بل تمتد إلى إعادة تسعير قيمة إنتاجها النووي في سوق أصبحت فيه موثوقية الإمدادات عنصراً أكثر أهمية.

فمع توسع مراكز البيانات، لم تعد الكهرباء مجرد سلعة متاحة بالسعر السائد، بل أصبحت جزءاً من التخطيط الاستراتيجي للشركات التي تستثمر عشرات ومئات المليارات في الذكاء الاصطناعي.

وتقدر الشركة أن لديها كميات كبيرة من إنتاج الطاقة النووية المتاحة للتعاقدات طويلة الأجل، فيما تشير توقعاتها إلى نمو الطلب على الكهرباء من شركات التكنولوجيا ومراكز البيانات خلال السنوات المقبلة.

وهذا يعني أن قيمة الأصول النووية قد ترتفع ليس فقط بسبب ارتفاع كمية الكهرباء المطلوبة، وإنما بسبب استعداد المشترين لدفع مقابل أعلى للحصول على إمدادات مستقرة يمكن التنبؤ بها لسنوات طويلة.

أصل استراتيجي في الاقتصاد

تتحول «كونستليشن إنرجي» بذلك من شركة مرافق نووية إلى لاعب استراتيجي في اقتصاد الذكاء الاصطناعي، مستفيدة من تقاطع عاملين رئيسيين: ندرة الكهرباء المستقرة من جهة، والحاجة المتسارعة لمراكز البيانات إلى طاقة نظيفة على مدار الساعة من جهة أخرى.

وبينما تتسابق شركات التكنولوجيا على تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي وزيادة قدراتها الحاسوبية، تتجه المعركة بصورة متزايدة إلى ما وراء الرقائق والخوادم والبرمجيات، لتصل إلى مصدر الطاقة الذي يجعل هذه المنظومة بأكملها قابلة للعمل.

وفي هذه المعادلة، تبدو الشركات التي تمتلك محطات نووية قائمة أمام فرصة نادرة؛ فهي لا تملك فقط قدرة توليد الكهرباء، وإنما تملك أصلاً أصبح أكثر أهمية مع كل توسع جديد في الذكاء الاصطناعي.

وبالتالي، فإن الربح من طفرة الذكاء الاصطناعي قد لا يكون دائماً شركة تكنولوجيا أو مصنعاً للرقائق. ففي المرحلة المقبلة، قد تمتد قائمة المستفيدين إلى شركات الطاقة التي تستطيع توفير العنصر الذي لا يمكن لمراكز البيانات الاستغناء عنه: الكهرباء المستقرة، على مدار الساعة، ولسنوات طويلة.

زيادة المعروض السكني 20 % تضغط على السوق

ستاندرد آند بورز تتوقع تسارع
تصحيح أسعار عقارات دبي

توقعت وكالة ستاندرد آند بورز غلوبال تسارع وتيرة تصحيح أسعار العقارات السكنية في دبي خلال 2027، مع دخول موجة كبيرة من الوحدات الجديدة إلى السوق، ولا سيما الشقق، في وقت تستمر فيه الضغوط المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية في المنطقة.

وبحسب الوكالة، من المتوقع أن يرتفع إجمالي المعروض السكني في دبي بنحو 20% خلال عامي 2027 و2028، ما قد يؤدي إلى تراجع تدريجي في الأسعار وأحجام الصفقات، من دون أن يصل التصحيح إلى مستويات حادة، مدعوماً باستمرار قوة الأسس الاقتصادية والتنظيمية للسوق.

وأظهرت بيانات دائرة الأراضي والأملاك في دبي تراجع متوسط مبيعات الوحدات العقارية إلى 12,644 معاملة شهرياً بين مارس وسبتمبر 2026، بانخفاض 26% عن متوسط بلغ 17,198 معاملة خلال يناير وفبراير. كما تراجعت أسعار العقارات بنسب تراوحت بين 5% و15% منذ نهاية 2025 وحتى سبتمبر 2026، خصوصاً في المناطق التي شهدت تسليم أعداد كبيرة من الوحدات الجديدة.

وترى «إس آند بي» أن التصحيح ظل محدوداً نسبياً بفضل تغير طبيعة المستثمرين نحو المشترين طويلي الأجل، وتحسن البيئة التنظيمية، إلى جانب استمرار الدعم الحكومي وتسهيلات التمويل.

وتشكل العقارات قيد الإنشاء نحو 70% من إجمالي المبيعات السكنية في دبي خلال 2026، فيما أسهمت خطط السداد المرن، التي تتيج دفع 20% إلى 30% خلال مرحلة البناء وتأجيل الجزء الأكبر حتى التسليم، في دعم أسعار الوحدات الجديدة. رجحت الوكالة أن تواجه أسعار الشقق

دولار لدى «داماك».

كما تتوقع «إس آند بي» أن تحافظ الشركات المصنفة على سياسات مالية متحفظة، وأن تظل توزيعات الأرباح اختيارية ومرتبطة بأداء المجموعة وتوافر فائض السيولة. وفي الوقت نفسه، تمنح الإيرادات المتراكمة ومستويات السيولة كبار المطورين هامشاً لاستيعاب تراجع المبيعات وتصحيح الأسعار.

في المقابل، تتوقع الوكالة ارتفاع حالات التأخر في السداد بمرور الوقت. وخلال فترات الركود السابقة، بما فيها تصحيح عام 2015 وجائحة كورونا، تراوحت معدلات التأخر لدى كبار المطورين بين 3% و10%، فيما قد تكون النسبة «أعلى بكثير» لدى المطورين الجدد والأقل خيرة.

المراكز المالية لأربعة مطورين تصنفهم في دبي، هم «إعمار العقارية» و«داماك العقارية» و«شوبا» و«أمنيات»، في وضع انتمائي مطمئن بسبب إيراداتهم المتراكمة وحالات تأخر سداد محدودة لديهم. إذ تغطي إيراداتهم المتراكمة فترة تتراوح بين سنتين وست سنوات. وتصل هذه الإيرادات لدى «إعمار» إلى 37 مليار دولار، مقابل 21 مليار

ضغوطاً أكبر من الفلل خلال 2027، نتيجة ارتفاع حجم المعروض قيد الإنشاء، بالتزامن مع توقعات بتباطؤ النمو السكاني بعد سنوات من التوسع القوي. ومع ذلك، أشارت إلى أن تراجع المخاطر الجيوسياسية خلال 2027 قد يدعم استقرار الأسعار رغم زيادة المعروض. رغم ضغوط السوق، ترى الوكالة أن

في إطار هيكّل جديد لسعر الصرف أقرته الحكومة

العراق يخفّض قيمة الدينار
مع تراجع إيرادات النفط

خفّض العراق قيمة الدينار أمام الدولار، أمس الأربعاء، في إطار هيكّل جديد لسعر الصرف أقرته الحكومة، في خطوة قال اقتصاديون إنها تعكس تداعيات اضطراب مبيعات النفط، المصدر الرئيسي لإيرادات البلاد، بسبب الحرب الأميركية والإسرائيلية على إيران.

وحذّدت الحكومة سعر الصرف الجديد عند 1520 ديناراً للدولار، بانخفاض يقارب 14.5 % عن السعر الرسمي السابق، وفق قرار لمجلس الوزراء وبيان لوزارة المالية. وبموجب القرار، الذي أقرّ الثلاثاء ودخل حيز التنفيذ الأربعاء، حددت وزارة المالية سعر شراء الدولار عند 1500 دينار، فيما يبلغ سعر بيعه من المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية إلى المستفيدين النهائيين 1510 دينانير للدولار.

وقال البنك المركزي العراقي، في بيان، «إن سعر الصرف الجديد أقرّ خلال اجتماع لمجلس الوزراء مساء الثلاثاء، لتلبية المتطلبات المالية والاقتصادية والنقدية ذات الصلة».

وقال المحلل العراقي محمد الصفار إن خفض قيمة الدينار يمثل في الأساس استجابة مالية للصدمة التي تعرضت لها إيرادات العراق النفطية نتيجة الحرب واضطراب الصادرات، موضحاً أن القرار «يمنح الحكومة مزيداً من الدنانير مقابل كل دولار من عائدات النفط، لكنه يرفع كلفة الواردات ويقلص القوة الشرائية

للأسر».

وكان سعر الصرف الرسمي السابق قد حُدّد في عام 2023، فيما ظل سعر السوق أعلى منه بفارق متفاوت، قبل أن تتسع الفجوة خلال الأشهر الأخيرة بفعل تداعيات الحرب واضطرابات حركة الشحن عبر مضيق هرمز.

ويأتي القرار في وقت يواجه فيه العراق ضغوطاً على مالهته العامة نتيجة تراجع صادرات النفط.

الجزء الأكبر من إيرادات الدولة.

وسعى العراق إلى إيجاد طرق بديلة لنقل النفط بعد اضطراب صادرات الخام عبر الخليج نتيجة الحرب على إيران.

وأدت الاضطرابات إلى دفع أسعار النفط العالمية فوق 100 دولار للبرميل، كما تراجعت صادرات العراق إلى نحو 2.34 مليون برميل يومياً في أغسطس، مقارنة بأكثر من 3.6 مليون برميل يومياً قبل الحرب.

ويقترض مشروع الموازنة سعراً للنفط عند 58 دولاراً للبرميل، مع إنفاق يبلغ 217 تريليون دينار، أي نحو 166 مليار دولار، وعجز يتجاوز 40 تريليون دينار، وفق ما أفاد به أربعة أعضاء في اللجنة المالية بالبرلمان لـ«رويترز».

كما يفترض مشروع الموازنة تصدير نحو 4 ملايين برميل يومياً من الخام، بما في ذلك الشحنات من إقليم كردستان، فيما تمثل مبيعات النفط

استراتيجية سعودية جديدة
لتمكين الشركات من دخول
السوق السورية

كشف مجلس الأعمال السعودي-السوري عن العمل حالياً على نحو ثلاثة مسارات جديدة لا تزال قيد البناء، ضمن إطار مؤسسي يهدف إلى تسهيل دخول الشركات السعودية إلى السوق السورية، وتهيئة المجال أمام مشروعات قطاعية جديدة خلال المراحل المقبلة.

وجرى وضع آلية للتنسيق مع هيئة الاستثمار السورية لتشكيل فريق مشترك يدرس تطوير الممرات اللوجستية البرية والبحرية، بما يشمل تسهيل الوصول المباشر للصادرات، وإجراءات الإدخال المؤقت للمعدات المستخدمة في تنفيذ المشروعات. وفي موازاة ذلك، فتح اتحاد الغرف السعودية قناة مباشرة مع الصندوق السيادي السوري لمتابعة الفرص الاستثمارية المتاحة أمام القطاع الخاص السعودي، ودعم التواصل مع الجهات المعنية في السوق السورية.

وفي هذا الإطار، قال رئيس مجلس الأعمال السعودي-السوري، محمد بن عبد الله أبو نيان، إن المجلس يضم في عضوبته عدداً من كبار المسؤولين والمستثمرين السعوديين ذوي النشاط الدولي، بما يعزز قدرته على دعم العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين وتحقيق مستهدفاته.

«مخاطر» تهدد نمو
الاقتصاد العالمي

حذرت المديرية العامة لصندوق النقد كريستالينا غورغييفا من تزايد المخاطر التي تهدد النمو العالمي، في ظل استمرار ارتفاع أسعار الطاقة، وتراكم مستويات قياسية من الدين العام، وتضاعف الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، داعية الحكومات إلى اتخاذ إجراءات مالية ونقدية للحد من تداعيات هذه الضغوط. وقالت غورغييفا، أمس الأربعاء، إن الاقتصاد العالمي «يجذب في اتجاهين»: أحدهما صدمة سلبية لإمدادات الطاقة ناجمة عن الصراعات في الشرق الأوسط، والآخر صدمة إيجابية للطلب يقودها الذكاء الاصطناعي، لكنها تُسهم في الوقت نفسه في زيادة الضغوط التضخمية. وأضافت غورغييفا أن التأثير المشترك لهذين العاملين «غير متكافئ» بدرجة كبيرة» بين اقتصادات العالم، إذ تستفيد مجموعة محدودة من الدول من طفرة الذكاء الاصطناعي، في حين تتجاوز آثارها الاقتصادية والتجارية معظم الدول الأخرى. وأوضحت أن أحدث توقعات الصندوق للنمو، ستظهر أن أكبر التخفيضات ستطول الاقتصادات التي أنهكتها الحروب، مبيّنة أن ارتفاع الدين العام يمثل أحد أبرز مصادر القلق التي ستناقشها الدول الأعضاء في اجتماعات الصندوق المقبلة، إذ قالت غورغييفا إن الدين العام بلغ أعلى مستوياته منذ الحرب العالمية الثانية، ومن المتوقع أن يتجاوز 100 % من الناتج المحلي الإجمالي قبل عام 2030.



مع ارتفاع النفط وعوائد السندات العالمية

الأسهم الأوروبية تتراجع قليلاً بعد 3 أيام من المكاسب

«ستوكس 600» يفقد 0.4 % وسط ضغوط على التكنولوجيا والتعدين

2

«بينون غروب» تهوي 15.4 % بعد زيادة رأس المال وخفض التوزيعات

وفي حال استمرت تكاليف الطاقة في الصعود، فقد تواجه الشركات الأوروبية تحدياً مزدوجاً يتمثل في ارتفاع النفقات التشغيلية من جهة، واحتمال تباطؤ الطلب من جهة أخرى، خصوصاً إذا انعكس ارتفاع الأسعار على القوة الشرائية للمستهلكين.

مكاسب الجلسات السابقة تواجه اختباراً

ويأتي تراجع الأربعاء بعد ثلاث جلسات متتالية من المكاسب، ما يشير إلى دخول السوق مرحلة من جني الأرباح وإعادة تقييم العوامل التي دعمت الصعود الأخير.

ولا يعني الانخفاض المحدود في مؤشر «ستوكس 600» بالضرورة تغيراً في الاتجاه العام، لكنه يبرز حساسية الأسهم الأوروبية تجاه تحركات أسواق الطاقة والسندات والتطورات الجيوسياسية.

وتبقى قدرة الشركات على الحفاظ على مستويات الأرباح، إلى جانب تطورات التضخم وأسعار الفائدة، عوامل رئيسية في تحديد اتجاه الأسهم خلال الجلسات المقبلة.

وفي ظل تداخل هذه العوامل، تبدو الأسواق الأوروبية أمام فترة تتسم بارتفاع حساسية المستثمرين تجاه البيانات الاقتصادية وتحركات السلع والعوائد، مع استمرار البحث عن مؤشرات توضح ما إذا كانت الضغوط الحالية مؤقتة أم تمثل تحولاً أوسع في بيئة الاستثمار العالمية.

إطلاق إصدار حقوق أولوية مضمون بالكامل بقيمة 550 مليون جنيه إسترليني، بما يعادل نحو 728.5 مليون دولار، إلى جانب خفض توزيعاتها النقدية. وتستهدف الشركة من هذه الخطوات معالجة مشكلات تشغيلية وتعزيز وضعها المالي، إلا أن الإعلان أثار رد فعل سلبياً في السوق، انعكس سريعاً على سعر السهم.

ويُنظر عادةً إلى إصدارات حقوق الأولوية باعتبارها وسيلة للشركات المدرجة لجمع أموال إضافية من المساهمين الحاليين، لكنها قد تضغط على السهم عندما ينظر المستثمرون إلى زيادة رأس المال باعتبارها مؤشراً على الحاجة إلى تعزيز السيولة أو معالجة تحديات مالية وتشغيلية.

الأسواق تتقرب مسار التضخم والفائدة

ويظل مسار التضخم وأسعار الفائدة من أبرز المحددات لاتجاه الأسهم الأوروبية خلال الفترة المقبلة. فارتفاع النفط قد يضيف ضغوطاً إلى معدلات التضخم، بينما تؤدي زيادة عوائد السندات إلى تشديد الأوضاع المالية، وهو ما قد يؤثر في قرارات الشركات الاستثمارية وتوقعات الأرباح.

وبالنسبة للمستثمرين، لا يتعلق الأمر فقط بمستوى أسعار النفط الحالي، وإنما بمدى استمرارها عند مستويات مرتفعة ومدى انتقال تأثيرها إلى أسعار السلع والخدمات.

ومن ثم، فإن الجمع بين ارتفاع النفط وصعود عوائد السندات يضع الأسواق أمام معادلة أكثر تعقيداً، خصوصاً إذا استمر ارتفاع تكاليف الطاقة بالتزامن مع تشدد الظروف المالية العالمية.

التكنولوجيا والتعدين في مقدمة الخاسرين

وسجلت أسهم شركات التكنولوجيا والتعدين أداءً أضعف من السوق الأوسع خلال الجلسة، ما ساهم في دفع مؤشر «ستوكس 600» إلى المنطقة السلبية. ويأتي تراجع قطاع التكنولوجيا في ظل حساسيته لتحركات عوائد السندات وتغير توقعات المستثمرين بشأن أسعار الفائدة، بينما تتأثر شركات التعدين بتقييمات الطلب العالي على المعادن، إلى جانب تحركات أسعار السلع وتوقعات النشاط الصناعي.

ويعكس أداء القطاعين استمرار حالة الحذر في الأسواق الأوروبية، حيث أصبح المستثمرون أكثر انتقائية في توجيه السيولة، مع إعادة تقييم مستويات الأسعار في ظل تغير البيئة الاقتصادية والمالية العالمية.

«بينون غروب» تتصدر الخسائر

وعلى مستوى الأسهم الفردية، تعرض سهم «بينون غروب» البريطانية لضغط حاد، بعدما تراجع بنسبة 15.4% خلال التعاملات.

وجاء الهبوط بعدما أعلنت شركة خدمات المياه عن

تعتمد بصورة كبيرة على الطاقة، كما يمكن أن يرفع تكاليف التشغيل والنقل، بما قد يضغط على هوامش الأرباح إذا لم تتمكن الشركات من تمرير الزيادات إلى المستهلكين.

في المقابل، قد تستفيد شركات الطاقة من ارتفاع أسعار الخام، إلا أن هذا الأثر الإيجابي لا يكفي بالضرورة لتعويض الضغوط التي تتعرض لها قطاعات أخرى، خصوصاً التكنولوجيا والصناعة والنقل والقطاعات ذات الحساسية العالية لتكاليف التمويل. وتزداد حساسية الأسواق الأوروبية لهذه التطورات مع استمرار تقييم المستثمرين لمسار التضخم والسياسة النقدية، إذ إن ارتفاع أسعار الطاقة لفترة أطول قد يعقد مهمة البنوك المركزية في مواصلة خفض أسعار الفائدة.

عوائد السندات تضيق ضغوطاً

إلى جانب النفط، ساهم ارتفاع عوائد السندات العالمية في الحد من الإقبال على الأسهم، حيث تؤثر زيادة العوائد في تكلفة التمويل وتعيد تشكيل المفاضلة بين الأصول ذات المخاطر والأدوات ذات الدخل الثابت.

وتتعرض أسهم النمو، وفي مقدمتها شركات التكنولوجيا، لضغوط أكبر عادة عندما ترتفع عوائد السندات، نظراً لأن تقييماتها تعتمد بدرجة أكبر على الأرباح والتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل.

تراجعت الأسهم الأوروبية أمس الأربعاء، لتقطع سلسلة من المكاسب امتدت لثلاث جلسات متتالية، وسط ضغوط متزايدة على معنويات المستثمرين بفعل ارتفاع أسعار النفط وصعود عوائد السندات العالمية، ما أعاد التركيز إلى تداعيات تكاليف الطاقة والتمويل على أرباح الشركات وتقييمات الأسهم.

وانخفض مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي، الذي يقيس أداء مجموعة واسعة من الأسهم في الأسواق الأوروبية، بنسبة 0.4 % إلى 633.98 نقطة، مع تصدر أسهم شركات التكنولوجيا والتعدين قائمة القطاعات الأكثر تراجعاً، وفقاً لما أورده «رويترز».

وجاء هذا الأداء بعد موجة صعود متتالية دعمتها شهية المستثمرين تجاه الأصول الأوروبية، إلا أن استمرار ارتفاع أسعار الطاقة بدأ يفرض ضغوطاً جديدة على الأسواق، خصوصاً مع انتقال تأثيرات تكاليف النفط إلى توقعات التضخم وهوامش أرباح الشركات.

النفط يضغط على شهية المستثمرين

ويشكل ارتفاع أسعار النفط أحد أبرز العوامل التي تحرك اتجاهات الأسهم العالمية في الوقت الراهن، إذ تراقب الأسواق انعكاسات اضطرابات إمدادات الطاقة والتوترات الجيوسياسية على تكلفة الوقود والنقل والإنتاج.

ويزيد ارتفاع النفط من أعباء الشركات التي

المؤشرات تفقد الزخم وسط اضطراب الطاقة

الأسهم الآسيوية تتراجع رغم تسجيل «وول ستريت» مستويات قياسية

«نيكي» و«هانغ سنغ» ينخفضان مع تصاعد حذر المستثمرين

1

مبيعات الأجانب تضغط على الأسهم الكورية بقيمة 865 مليار وون

2

مكاسب السوق المحلية ستظل محدودة بفعل تقرب نتائج «سامسونغ» والحذر قبل عطلة رسمية في وقت لاحق من الأسبوع. وستغلق الأسواق المالية الكورية الجنوبية الجمعة بمناسبة العطلة.

وتباين أداء الأسهم الكبرى الأخرى، إذ ارتفع سهم شركة صناعة البطاريات «إل جي إنرجي سوليوشن» 0.38 %، بينما تراجع سهم «هيونداي موتور» و«كيا» 2.16 و1.95 % على التوالي.

وانخفض سهم «بوسكو هولدينغز» للصلب 2.36 %، بينما تراجع سهم «سامسونغ بايولوجيكس» للأدوية 1.91%.

ومن بين 911 سهماً جرى تداولها، ارتفع 415 سهماً مقابل تراجع 438 سهماً، فيما سجل المستثمرون الأجانب صافي مبيعات للأسهم بقيمة 865.3 مليار وون (646.93 مليون دولار).

وفي سوق العملات، ارتفع الوون إلى 1338.8 مقابل الدولار، من 1338.8 في الإغلاق السابق، بزيادة 0.04%.



تراجعت الأسهم الآسيوية، أمس الأربعاء، رغم تسجيل الأسهم الأميركية مستويات قياسية جديدة، في وقت ارتفعت فيه أسعار النفط، واقترب عاصفة من مناطق إنتاج النفط في خليج المكسيك.

وانخفض مؤشر «إم إس سي آي» الأوسع نطاقاً لأسهم منطقة آسيا والمحيط الهادئ باستثناء اليابان 0.3 %، بعدما أغلقت الأسهم الأميركية على ارتفاع. وصعد المؤشر 1.5 % منذ بداية أكتوبر.

وعلى صعيد الأسهم الآسيوية، استقرت الأسهم الأسترالية، بينما تراجع مؤشر «نيكي» الياباني 0.86 %، وانخفض مؤشر «هانغ سنغ» في هونغ كونغ 0.63 %، متأثراً بتراجع مؤشر شركات التكنولوجيا الحيوية 4 %.

الأسهم الكورية تتراجع تقريباً لنتائج «سامسونغ»

وفي سياق متصل تراجعت الأسهم الكورية، مع إجماع المستثمرين عن تكوين مراكز جديدة قبل إعلان نتائج

«سامسونغ إلكترونيكس»، وسط تقرب لتقييم الشركة آفاق الطلب على منتجات الذكاء الاصطناعي، في حين ارتفع السون بشكل طفيف أمام الدولار.

وانخفض مؤشر «كوسبي»

الرئيسي 43.20 نقطة، أو 0.62 %، إلى 6898.19 نقطة.

وارتفع سهم «سامسونغ إلكترونيكس» 0.18 %، بعدما كان قد صعد بأكثر من 2 % في وقت سابق من الجلسة، بينما

تراجع سهم «إس كيه هانكس» 1.52%.

ومن المتوقع أن تعلن «سامسونغ إلكترونيكس» الخميس ارتفاع أرباحها التشغيلية للربع الثالث بنحو تسعة أمثالها على أساس

سنوي، بدعم من قوة الطلب المرتبط بالذكاء الاصطناعي، رغم خفض المحللين توقعاتهم للأرباح بنحو 8 % منذ نهاية أغسطس.

وقالت هان جي يونغ، المحللة لدى «كيوم سيكيوريتيز»، إن

الديون والتضخم والنفط تشعل ضغوط الاقتراض في الأسواق الدولية

موجة بيع تضرب السندات العالمية.. عوائد الخزانة الأميركية لأعلى مستوى منذ 2002

1 تصاعد أعباء التمويل يثقل الأسهم ويهز شهية المستثمرين للمخاطرة

2 تكلفة الاقتراض في فرنسا ترتفع لأجل ١٠ سنوات إلى 4.91 %



استأنفت أسواق السندات العالمية موجة البيع القوية، أمس الأربعاء، ما دفع تكاليف الاقتراض الأميركية طويلة الأجل إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2002، وسط تصاعد مخاوف المستثمرين من التضخم وارتفاع أعباء الديون الحكومية. وارتفع العائد على سندات الخزانة الأميركية لأجل 30 عاماً بنحو 0.09 نقطة مئوية ليصل إلى 5.73 %، ما يزيد الضغوط على الأسر والشركات الأميركية في ظل تداعيات موجة التضخم التي فاقمتها الحرب مع إيران. كما تعرضت السندات الحكومية الأوروبية لضغوط مماثلة، إذ صعدت عوائد السندات الفرنسية والإيطالية بنحو 0.15 نقطة مئوية، ما يضعها على مسار تسجيل واحدة من أكبر التحركات اليومية هذا العام ويعكس استمرار التقلبات الحادة في أسواق تُعرف عادة بالاستقرار النسبي. وتتحرك عوائد السندات عكسياً مع الأسعار. وقال مستثمرون إن مزيجاً من المخاوف المرتبطة بارتفاع الديون السيادية وأسعار النفط، إلى جانب غياب رؤية واضحة لنهاية الحرب مع إيران، يدفع العوائد إلى مستويات أعلى. كما أسهمت البيانات الاقتصادية الأميركية القوية في زيادة الضغوط الصعودية على عوائد سندات الخزانة، وفقاً لتقرير نشرته صحيفة «فاينانشال تايمز».

تكلفة الاقتراض في فرنسا

وفي فرنسا، ارتفعت تكلفة الاقتراض لأجل عشر سنوات إلى 4.91 %، مقتربة من أعلى مستوياتها منذ عام 2002 التي لامستها في وقت سابق من الأسبوع، وسط مخاوف مستمرة بشأن المسار المالي لثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو.

وقال أكشاي سينغال، رئيس تداول أسعار الفائدة قصيرة الأجل عالمياً لدى «سي تي»؛ «قد تكون فرنسا الأولى، لكنها لن تكون الأخيرة». وأضاف: «يكثر الحديث عن حراس سوق

السندات، لا سيما في المملكة المتحدة، لكن القضية الحقيقية تتعلق بوجود سياسات مالية وموازنات تتمتع بالمصادقية، وهو أمر أصبح نادراً على المستوى العالمي، وهذا ما يحرك سوق السندات حالياً». وامتدت تداعيات موجة بيع السندات إلى أسواق الأسهم، حيث تراجع مؤشر «ستوكس أوروبا 600» بنحو 0.9 % خلال تعاملات بعد الظهر، بينما هبطت العقود الآجلة المرتبطة بمؤشري «ستاندرد آند بورز 500» و«ناسداك 100» بنسبة 0.5 % و0.8 % على التوالي، بعدما سجلا مستويات قياسية خلال الأسبوع الجاري.

تراجع شهية المخاطرة

وقالت إيفلين غوميز ليشتي، استراتيجية الأصول المتعددة لدى «ميزوهو»، إن موجة البيع جاءت مدفوعة بتراجع شهية المخاطرة مع عودة أسعار النفط إلى الارتفاع. وأضافت أن المستثمرين لا يزالون مترددين في شراء السندات طويلة الأجل بسبب التقلبات العالية، مشيرة إلى أن المستثمرين المؤسسيين، مثل صناديق التقاعد، لم يظهروا حتى الآن رغبة كبيرة في اقتناص العوائد المرتفعة. وارتفع خام برنت، المعيار العالمي للنفط، بنسبة 1.2 % ليصل إلى 101.72 دولار للبرميل.

وفي مؤشر على تزايد الضغوط على الاقتصاد الأميركي، ارتفع متوسط الفائدة على الرهن العقاري الثابت لأجل 30 عاماً إلى 7.49 %، وهو أعلى مستوى له في نحو ثلاث سنوات، بحسب بيانات رابطة مصرفي الرهن العقاري الأميركي.

وفي سوق العملات، واصل اليورو تراجعته أمام الدولار بنسبة 0.8 % إضافية، كما سجل أدنى مستوياته مقابل الجنيه الإسترليني منذ منتصف عام 2025 خلال التداولات اليومية. السندات قد تصبح «رخيصة بشكل ملحوظ» وقال فرانشيسكو بيسولي، استراتيجي العملات الأجنبية لدى «آي إن جي»، إن «المخاطر

المرتبطة بفرنسا تتسبب في أداء أضعف لليورو مقارنة بالعملة الأخرى». ورغم موجة البيع الحادة، يرى بعض المستثمرين أن السندات بدأت تبدو أكثر جاذبية بعد التراجعات الكبيرة التي شهدتها هذا العام. وقال جون ستوبفورد، رئيس استراتيجيات الدخل متعدد الأصول في «ناينتي ون»، إنه إذا استمرت الموجة البيعية لفترة أطول، فإن السندات ستصبح «رخيصة بشكل ملحوظ»، واصفاً سندات الخزانة الأميركية لأجل 30 عاماً عندما تقترب عوائدها من 6 % بأنها «فرصة استثمارية مغرية».

وفي بريطانيا، طالبت التقلبات أيضاً سوق السندات الحكومية، حيث ارتفع العائد على السندات لأجل عشر سنوات بنحو 0.10 نقطة مئوية إلى 5.48 %، مقترباً من أعلى مستوياته منذ عام 2007 والتي سجلها الأسبوع الماضي. وقال جون ثورنتون، رئيس الدخل الثابت لدى «يريدج لإدارة الأصول»: «لا أعتقد أن هناك سقفاً واضحاً لارتفاع العوائد في الوقت الحالي»، مضيفاً أن «العامل الوحيد القادر على تغيير هذا الوضع على المدى القصير هو حدوث تحول كبير في أسعار النفط».

ماذا تعني موجة البيع للمستثمرين؟

بالنسبة إلى المستثمرين، تعكس موجة البيع تحولاً في موازين المخاطر داخل محافظ الأصول. فالسندات التي كانت توفر في السابق مزيجاً من

الدخل والاستقرار أصبحت أكثر عرضة لتقلبات الأسعار نتيجة ارتفاع التضخم وتغير توقعات الفائدة. وفي المقابل، فإن ارتفاع العوائد يعني أن السندات الجديدة تصبح أكثر جاذبية من حيث الدخل الدوري الذي توفره، خصوصاً للمستثمرين الذين يستطيعون الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. لكن المستثمر الذي يمتلك سندات قائمة قد يواجه خسائر سعرية إذا اضطر إلى بيعها قبل الاستحقاق، لأن السندات الجديدة ستكون متاحة بعوائد أعلى.

ومن هنا تبرز أهمية المدة الزمنية للاستثمار. فكلما طالت مدة السند، زادت حساسيته لتحركات العوائد، بينما تكون الأدوات قصيرة الأجل أقل تعرضاً عادة لتقلبات الأسعار الناجمة عن تغيرات أسعار الفائدة.

اختبار للمالية العامة

يمثل ارتفاع العوائد اختباراً مهماً للحكومات التي تواجه مستويات مرتفعة من الدين العام. فالمشكلة لا تكمن فقط في مستوى الدين الحالي، بل في تكلفة إعادة تمويله عندما يحين موعد استحقاق السندات القائمة.

وفي حال بقيت العوائد مرتفعة لفترة طويلة، سنبداً الإصدارات الجديدة في تحمل تكاليف أعلى، ما قد يزيد مخصصات خدمة الدين تدريجياً. ومع ارتفاع حجم الفوائد، يمكن أن

تضيق مساحة الإنفاق المتاحة أمام الحكومات لتمويل برامج البنية التحتية والخدمات العامة وغيرها من الأولويات المالية.

وتصبح هذه المعضلة أكثر حدة إذا تزامن ارتفاع تكلفة الاقتراض مع تباطؤ النمو الاقتصادي. ففي هذه الحالة، قد تتراجع الإيرادات الحكومية في الوقت الذي ترتفع فيه تكاليف خدمة الدين، ما يضع ضغوطاً إضافية على الموازنات.

المشهد العالمي أمام مفترق طرق

تضع التطورات الحالية أسواق السندات العالمية أمام مفترق طرق بين سيناريوهين رئيسيين. يمثل الأول في تراجع الضغوط التضخمية وهبوط أسعار الطاقة، ما يسمح للبنوك المركزية بمواصلة تخفيف السياسة النقدية، وبالتالي عودة العوائد طويلة الأجل إلى مسار أكثر استقراراً.

أما السيناريو الثاني فيتمثل في استمرار ارتفاع تكاليف الطاقة وتفاقم الضغوط التضخمية، بالتزامن مع ارتفاع مستويات الدين الحكومي، وهو ما قد يدفع المستثمرين إلى المطالبة بعوائد أعلى لفترة أطول.

وفي هذه الحالة، قد تستمر الضغوط على السندات طويلة الأجل، بينما ترتفع تكلفة التمويل بالنسبة للحكومات والشركات والأسر، وتصبح الأسواق أكثر حساسية لأي بيانات جديدة بشأن التضخم والنمو والسياسة النقدية.

تحول مهم في نظرة المستثمرين إلى المخاطر

مئوية يؤكد أن الضغوط أصبحت أوسع نطاقاً. وفي ظل استمرار حالة عدم اليقين بشأن أسعار الطاقة ومسار التضخم والسياسة النقدية، ستظل أسواق السندات شديدة الحساسية للبيانات الاقتصادية والتطورات الجيوسياسية. ويعني ذلك أن ارتفاع العوائد قد يتحول من مجرد حركة في الأسواق المالية إلى عامل مؤثر في قرارات الاستثمار والاستهلاك والاقتراض والنمو الاقتصادي، إذا استمرت المستويات المرتفعة لفترة ممتدة.

تكشف موجة البيع الجديدة في أسواق السندات العالمية عن تحول مهم في نظرة المستثمرين إلى المخاطر، بعدما أصبح التضخم والديون الحكومية والعوامل الجيوسياسية عناصر مترابطة في تحديد اتجاه عوائد أدوات الدخل الثابت.

ويمثل وصول العائد على سندات الخزانة الأميركية لأجل 30 عاماً إلى 5.73% نقطة ضغط مهمة، ليس فقط لسوق السندات الأميركية، بل أيضاً لتكلفة التمويل العالمية. كما أن صعود عوائد السندات الفرنسية والإيطالية بنحو 0.15 نقطة

3

قلق السياسات المالية يفاقم تقلبات أسواق الفائدة ويضعف الإقبال على السندات

انخفاض 0.6 % ليقترّب من مستوى 4140 دولاراً للأونصة

الذهب يفقد مكاسبه وسط اضطرابات الشرق الأوسط



1 التضخم وعوائد السندات يحدّان استفادة المعدن الثمين من التوتّرات الجيوسياسية

2 السوق بين ضغوط تكاليف الطاقة وانحسار توقّعات رفع الفائدة الأميركية

تراجع سعر الذهب بشكل طفيف بنهاية تعاملات أمس الأربعاء، متأثراً بتغيرات أسواق الطاقة وتطورات التوتّرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، في وقت ارتفعت فيه أسعار النفط مع تكتّيف إيران هجماتها على الناقلات في مضيق هرمز، أحد أهم الممرات المائية لتجارة الطاقة العالمية. وانخفض سعر المعدن النفيس بما يصل إلى 0.6 %، ليقترّب من مستوى 4140 دولاراً للأونصة، متخلياً عن المكاسب التي سجلها بالنسبة نفسها خلال الجلسة السابقة، في ظل تباين العوامل المؤثرة في حركة الذهب بين ارتفاع الضغوط المرتبطة بأسعار الطاقة، وتراجع توقّعات تشديد السياسة النقدية الأميركية.

وسجل الذهب الفوري انخفاضاً بنسبة 0.5% إلى 4142.59 دولار للأونصة، فيما تراجعت الفضة بنسبة 0.8 % إلى 60.85 دولار. كما انخفض كل من البلاتين والبلاديوم، بينما ارتفع مؤشر «بلومبرغ» الفوري للدولار، الذي يقيس أداء العملة الأميركية، بنسبة 0.1 %.

هرمز يعيد رسم تحركات أسواق الطاقة
وجاء تراجع الذهب بالتزامن مع صعود أسعار النفط، في ظل تصاعد التوتّرات في مضيق هرمز خلال الأيام الماضية، بعدما كثفت إيران هجماتها على الناقلات العابرة للممر الملاحي الحيوي. ويكتسب مضيق هرمز أهمية استثنائية بالنسبة لأسواق الطاقة، نظراً لدوره المحوري

في حركة شحنات النفط والغاز، ما يجعل أي اضطراب في حركة الملاحة عبره عاملاً مؤثراً بصورة مباشرة في توقّعات الإمدادات والأسعار العالمية. ورغم تحسّن تدفّقات الطاقة عبر الممر خلال الفترة الأخيرة، فإن استمرار الهجمات يضيف حالة من عدم اليقين إلى الأسواق، خصوصاً مع تحذيرات مسؤولين بارزين في قطاع النفط من محدودية الحلول الاحتياطية المتاحة للتعامل مع تداعيات الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، التي دخلت شهرها الثامن.

ويعني ذلك أن أسواق الطاقة لا تتعامل فقط مع التأثير المباشر لأي تعطلات في الإمدادات، وإنما تضع في الحسابان أيضاً قدرة المنتجين والمستهلكين على تعويض أي نقص محتمل إذا طال أمد الاضطرابات.

ارتفاع الطاقة يضغط على المعدن الأصفر
وعلى الرغم من أن التوتّرات الجيوسياسية عادة ما تعزز الطلب على الذهب باعتباره أحد أبرز أصول الملاذ الآمن، فإن تأثيرها هذه المرة يبدو أكثر تعقيداً.

فارتفع أسعار النفط والطاقة يرفع احتمالات زيادة الضغوط التضخمية عالمياً، وهو ما قد يدفع البنوك المركزية إلى الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول، أو حتى إعادة التفكير في مسار التيسير النقدي.

ويشكل ذلك تحدياً أمام الذهب، الذي لا يوفر عائداً دورياً لحائزيه، إذ تصبح تكلفة

الاحتفاظ به أعلى نسبياً عندما ترتفع عوائد السندات وأسعار الفائدة على الأصول المنافسة. ومنذ اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة وإيران في أواخر فبراير، فقد الذهب أكثر من 20 % من قيمته، رغم استمرار حالة التوتّر الجيوسياسي، في انعكاس واضح لتداخل تأثيرات التضخم والسياسة النقدية وأسواق العملات مع عامل الملاذ الآمن.

تراجع توقّعات رفع الفائدة يقدم دعماً للذهب

في المقابل، تلقى الذهب بعض الدعم من تراجع رهانات المستثمرين على رفع أسعار الفائدة الأميركية خلال الفترة القريبة.

ومع تراجع عوائد السندات، قلل مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي من احتمالات اللجوء إلى

زيادة وشيكة في أسعار الفائدة، بينما يسعّر المتعاملون حالياً احتمالاً يقل عن 20 % لرفع الفائدة خلال اجتماع أكتوبر، مقارنة بنحو 40 % قبل أسبوع فقط.

ويمثل هذا التحول عاملاً إيجابياً للمعدن النفيس، إذ إن انخفاض احتمالات رفع الفائدة يخفف الضغوط على الذهب، ويحد من جاذبية أدوات الدخل الثابت مقارنة بالأصول التي لا تحقق عائداً، وفي مقدمتها الذهب.

وقال كريستوفر وونغ، استراتيجي الأسواق العالمية لدى «أوفرسي تشاينيز بانكينغ»، إن تراجع العوائد وفر قدراً من الدعم للذهب، لكنها لا تزال مرتفعة، فيما يظل المعدن النفيس يفتقر إلى محفز واضح يمكن أن يدفعه إلى صعود مستمر.

وتعكس هذه الرؤية طبيعة المرحلة الحالية في سوق الذهب، إذ لا تزال هناك

عوامل داعمة للصعود، أبرزها التوتّرات الجيوسياسية وتوجه البنوك المركزية إلى تنويع الاحتياطيات، لكن في المقابل تستمر مستويات العوائد وقوة الدولار واحتمالات التضخم في الحد من قدرة المعدن على استعادة اتجاه صاعد قوي.

وتدخل أسواق الذهب مرحلة تتداخل فيها تأثيرات الحرب والطاقة والسياسة النقدية بصورة غير مسبوقة، مع استمرار التوتّرات في مضيق هرمز من جهة، وتراجع توقّعات رفع الفائدة الأميركية من جهة أخرى. وبينما تمنح حالة عدم اليقين الذهب دعماً باعتباره ملاذاً آمناً، فإن ارتفاع أسعار الطاقة واحتمالات التضخم يمثلان عائقاً أمام عودة المعدن إلى موجة صعود قوية، ما يرجح استمرار التقلبات إلى أن تتضح مسارات الحرب وأسعار النفط والسياسة النقدية الأميركية.

بالتزامن مع تنامي حالة القلق في الأسواق العالمية

العملات المشفرة تتراجع تحت ضغط التصفية القسرية للمراكز

1 بيتكوين تهبط إلى 83.6 ألف دولار وسط تنامي ضغوط البيع

2 غياب المحفزات الإيجابية يبقي سوق الأصول الرقمية تحت ضغط وتقلبات قوية



تراجعت العملات المشفرة أمس الأربعاء، تحت ضغط موجة من عمليات البيع القسري التي طالت منصات تداول الأصول الرقمية، بالتزامن مع تنامي حالة القلق في الأسواق العالمية، ما انعكس على شهية المستثمرين تجاه الأصول عالية المخاطر.

وهبطت بتكوين، أكبر العملات المشفرة من حيث القيمة السوقية، بما يصل إلى 2.4 % لتسجل نحو 83,583 دولاراً، قبل أن تحد من بعض خسائرها. كما تراجعت إيثيريوم بنحو 3.9 % إلى 2,594 دولاراً، بينما امتدت الضغوط إلى العملات الرقمية الأخرى، إذ انخفضت إكس آر بي 4.2 % وسولانا 3.3 %.

تصفية المراكز الممولة بالديون

وجاءت موجة الهبوط مع تسارع عمليات تصفية المراكز الاستثمارية، خصوصاً الرهانات التي اعتمدت على الاقتراض والرافعة المالية، ما أدى إلى تضخيم تحركات الأسعار ودفع مزيد من المتداولين إلى إغلاق مراكزهم. وبحسب بيانات «كوين غلاس»، جرى تصفية مراكز في سوق العملات المشفرة بقيمة تقارب 550 مليون دولار خلال الـ 24 ساعة الماضية، في مؤشر على اتساع الضغوط التي تواجه المتداولين الذين راهنوا على استمرار صعود الأسعار. وتؤدي عمليات التصفية القسرية عادة إلى زيادة حدة التحركات في الأسواق

الرقمية، إذ إن انخفاض الأسعار يمكن أن يؤدي إلى إغلاق المراكز ذات الرافعة المالية تلقائياً، وهو ما يضيف مزيداً من المعروض للبيع ويضغط على الأسعار.

بتكوين دون القمة التاريخية

وتأتي هذه التطورات بعد تعافي بتكوين من المستويات المنخفضة التي

سجلتها خلال الصيف الماضي، إلا أن العملة لا تزال بعيدة عن ذروتها السابقة البالغة نحو 126 ألف دولار، والتي سجلتها قبل عام.

ويعكس الفارق بين السعر الحالي والقمة السابقة استمرار تعرض السوق لاختبارات مهمة، خصوصاً في ظل حساسية العملات المشفرة لتحولات

السيولة العالمية وتغير توقّعات المستثمرين تجاه الأصول ذات المخاطر المرتفعة.

كما أن غياب محفزات جديدة قادرة على دفع الطلب قد يبقي التداولات عرضة لتحركات حادة، في وقت يراقب فيه المستثمرون مستويات الدعم الفنية بعد موجة التراجع الأخيرة.

مستوى 83 ألف دولار تحت المراقبة
وقال براتيك كالا، مدير المحفظة لدى «أبولو كريبتو»، إن التداولات قد تظل متقلبة خلال بقية أسبوع التداول في ظل غياب محفز جديد. وأشار إلى أن فقدان بتكوين مستوى 83 ألف دولار قد يفتح المجال أمام

تراجعها نحو منطقة 78 ألف دولار، التي يرى أنها قد توفر مستوى من الدعم للسعر. وتكتسب هذه المستويات أهمية خاصة مع ارتفاع حجم المراكز ذات الرافعة المالية، إذ يمكن لكسر مستويات الدعم الرئيسية أن يعيد تنشيط عمليات التصفية، ويزيد من سرعة تحركات الأسعار.

شهية المخاطرة تحدد اتجاه السوق

ولا تقتصر الضغوط الحالية على سوق العملات المشفرة وحده، إذ تأتي التراجعات في ظل حالة من الحذر تسود الأسواق المالية عموماً، ما يدفع المستثمرين إلى إعادة تقييم مراكزهم في الأصول الأكثر حساسية لتغيرات السيولة والتوقّعات الاقتصادية.

وتظل بتكوين والعملات الرقمية الأصغر عرضة لتأثيرات تحركات المستثمرين في ظل ارتفاع ارتباطها بشهية المخاطرة، بينما يمكن لتراجع أحجام التداول أو غياب المحفزات الإيجابية أن يزيد من حدة التقلبات.

وبذلك، يدخل سوق العملات المشفرة مرحلة اختبار جديدة، تجمع بين ضغوط التصفية القسرية وحساسية المستثمرين تجاه المخاطر، مع تركيز المتعاملين على قدرة بتكوين على الحفاظ على مستوى 83 ألف دولار، وما إذا كان السوق سيتمكن من استعادة الزخم الصعودي أم أن موجة البيع ستدفع الأسعار إلى مستويات أدنى.

مخاوف من تعطل الإنتاج الأميركي بسبب العاصفة مخاطر الإمدادات تعيد إشعال أسواق النفط



1

2

«برنت» يصعد 0.92 % ويصل إلى 101.51 دولاراً للبرميل

خليج المكسيك يرفع علاوة عدم اليقين في قطاع الطاقة العالمي

الدور الذي يمكن أن تلعبه العوامل المناخية في أسواق الطاقة الأميركية. فخليج المكسيك يضم منظومة واسعة من منصات الإنتاج وخطوط الأنابيب وموانئ التصدير ومصافي التكرير، ما يجعل المنطقة شديدة الحساسية للأعاصير والعواصف المدارية.

وعندما تقترب عاصفة قوية، تلجأ شركات الطاقة عادة إلى اتخاذ إجراءات احترازية، قد تشمل إجلاء العاملين من بعض المنصات وتعليق عمليات الإنتاج مؤقتاً، فضلاً عن تقليص أنشطة الشحن أو تغيير مسارات بعض السفن. وتعني هذه الإجراءات أن التأثير على السوق قد يبدأ حتى قبل وصول العاصفة إلى اليابسة، إذ يسبق توقف بعض العمليات الإنتاجية وصول الظروف الجوية القاسية بهدف حماية العاملين والمنشآت.

وفي حال طال أمد التوقف، يمكن أن تمتد التداعيات إلى سلسلة الإمداد بأكملها، من الإنتاج إلى النقل والتكرير وتوزيع المنتجات النفطية.

السوق أمام توازن دقيق بين عوامل متعارضة

وتتحرك أسعار النفط حالياً وسط توازن دقيق بين عوامل داعمة وأخرى تحد من المكاسب.

ويأتي خطر انخفاض الإنتاج الأميركي في مقدمة العوامل السعودية، إلى جانب تراجع مخزونات الخام والبنزين، بينما تمثل زيادة الإمدادات من الشرق الأوسط عاملاً قد يخفف من الضغوط على السوق.

كما أن التأثير النهائي للعاصفة على الأسعار سيعتمد بدرجة كبيرة على حجم الأضرار الفعلية ومدة توقف المنشآت. فإذا اقتصرت الاضطرابات على فترة قصيرة، فقد يكون تأثيرها مؤقتاً وينحسر سريعاً بعد عودة الإنتاج والمصافي إلى العمل. أما إذا تسببت في أضرار واسعة أو تعطيلات طويلة، فقد يتسع تأثيرها على الأسواق الأميركية والعالمية.

وتتزايد أهمية هذه المعادلة مع وصول برنت إلى أكثر من 100 دولار للبرميل، وهو مستوى يجعل أي اضطراب إضافي في الإمدادات محل متابعة مكثفة من المستثمرين والمنتجين والمستهلكين.

وكالة الطاقة تناقش الإفراج الطارئ عن 100 مليون برميل من الديزل والخام

بصورة هامشية. وانخفضت مخزونات النفط الخام بمقدار 2.09 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في الثاني من أكتوبر، وهو ما يشير إلى استمرار السحب من المخزونات التجارية، ويعزز اهتمام المتعاملين بتطورات مستويات المعروض المحلي.

وتحتل بيانات المخزونات الأميركية بأهمية كبيرة بالنسبة إلى السوق العالمية، باعتبار الولايات المتحدة من أكبر مستهلكي النفط ومن أبرز المنتجين في الوقت نفسه. ولذلك فإن أي تغيرات ملحوظة في المخزونات يمكن أن تعكس تحولات في مستويات الإنتاج أو الطلب أو الواردات والصادرات.

كما أن انخفاض مخزونات البنزين يكتسب أهمية إضافية بالنسبة إلى السوق، لأنه قد يشير إلى تحسن الطلب على الوقود أو تراجع الإمدادات المتاحة، بينما تمثل الزيادة الهامشية في مخزونات نواتج التقطير عاملاً موازناً، خصوصاً مع مراقبة السوق لمستويات استهلاك الديزل والوقود الصناعي.

الشرق الأوسط يخفف حدة مخاوف النقص

وفي الجانب المقابل، لا تزال زيادة إمدادات الخام من الشرق الأوسط عاملاً مهماً في الحد من المخاوف المتعلقة بنقص المعروض العالمي.

ويتابع المستثمرون حركة صادرات المنطقة عن كثب، خصوصاً في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية التي تؤثر في تقييم المخاطر المتعلقة بالإمدادات وطرق نقل النفط.

وتقرض التطورات في الشرق الأوسط معادلة معقدة على السوق؛ فارتفاع الإمدادات الفعلية يساعد على تلبية الطلب العالمي ويحد من ضغوط الأسعار، بينما استمرار التوترات الجيوسياسية يرفع احتمالات حدوث اضطرابات مفاجئة في الإنتاج أو النقل.

ولهذا السبب، فإن السوق لا تكتفي حالياً بمتابعة حجم الإنتاج، وإنما تركز أيضاً على مدى استدامة المأضي، في وسلامة طرق الشحن وقدرة المنتجين على الحفاظ على مستويات الإمدادات.

خليج المكسيك يعيد مخاطر الطقس إلى الواجهة

وتعيد العاصفة المرتقبة إلى الواجهة

التكرير أحد أهم مصادر القلق بالنسبة للسوق. وبحسب المعطيات المتاحة، قد تؤثر العاصفة على ست مصافٍ، في حين تمثل المصافي الموجودة في ولايات ساحل خليج المكسيك نحو نصف الطاقة التكريرية الأميركية البالغة 18.2 مليون برميل يومياً.

وتكتسب هذه المصافي أهمية مزدوجة؛ فهي تستقبل الخام وتحوله إلى منتجات مكررة مثل البنزين والديزل ووقود الطائرات، ولذلك فإن توقف بعضها يمكن أن يخلق تأثيراً متبايناً على أسواق الخام والمنتجات النفطية.

فمن جهة، قد يؤدي توقف المصافي إلى تقليص الطلب الفوري على الخام إذا انخفضت عمليات التكرير، وهو عامل قد يحد من صعود أسعار النفط. ومن جهة أخرى، فإن تعطل المصافي قد يضغط على إمدادات الوقود، خصوصاً البنزين، ويدفع أسعار المنتجات المكررة إلى الارتفاع.

ويعتمد التأثير النهائي على مدة التوقف وحجم المنشآت المتضررة ومدى انتشار العاصفة، فضلاً عن سرعة استئناف الإنتاج والتكرير بعد انحسار الظروف الجوية.

المخزونات الأميركية تمنح الأسعار دعماً إضافياً

وفي الوقت نفسه، حصلت أسعار النفط على دعم من مؤشرات أولية بشأن المخزونات الأميركية.

وذكرت مصادر في السوق الثلاثاء، استناداً إلى بيانات صادرة عن معهد البترول الأميركي، أن مخزونات النفط الخام والبنزين في الولايات المتحدة انخفضت خلال الأسبوع الماضي، في حين ارتفعت مخزونات نواتج التقطير

الطاقة في مسارها المتوقع، إذ يمكن أن تضرب عدداً من منشآت إنتاج النفط والغاز والبنية التحتية المرتبطة بها، بما في ذلك منصات الإنتاج والمرافق الساحلية والمصافي، ما يفتح الباب أمام توقعات مؤقتة في الإنتاج أو عمليات التكرير والشحن.

وتنتج المناطق البحرية في خليج المكسيك الواقعة ضمن مسار العاصفة نحو 15 % من إنتاج الخام الأميركي، إضافة إلى 5 % من إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، ما يمنح أي اضطراب في المنطقة قدرة واضحة على التأثير في توازنات سوق الطاقة المحلية.

وتزداد حساسية السوق عندما تتزامن مخاطر الطقس مع وجود ضغوط أخرى مرتبطة بالإمدادات، إذ إن توقف الإنتاج البحري لا يعني بالضرورة فقدان الكميات بصورة دائمة، لكنه قد يؤدي إلى تأجيل عمليات الاستخراج والشحن، وهو ما يرفع علاوة المخاطر في العقود الآجلة للنفط. وقال تيم ووترر، كبير المحللين في «كيه.سي.إم تريد»، إن العاصفة تمثل «عقبة غير مرغوب فيها بالنسبة للنفط الخام»، بسبب زيادة احتمالات حدوث اضطرابات في الإنتاج والتكرير، في وقت تواجه فيه السوق بالفعل مشكلات مرتبطة بالمعروض.

المصافي أمام اختبار جديد

ولا تقتصر تداعيات العاصفة المحتملة على جانب الإنتاج، إذ تمثل منشآت

سنتاً، أو 0.92 %، إلى 90.25 دولار للبرميل.

ويأتي هذا الصعود في وقت تتعامل فيه السوق مع مجموعة من العوامل المتعارضة؛ فمن ناحية، يمكن أن تؤدي الاضطرابات المحتملة في خليج المكسيك إلى تقليص الإمدادات الأميركية، ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع تدفقات الخام من الشرق الأوسط قد يحد من تأثير أي نقص مؤقت في مناطق أخرى من السوق العالمية.

عاصفة تهدد قلب الإنتاج الأميركي

برزت التطورات الجوية في خليج المكسيك باعتبارها أحد أبرز العوامل الداعمة للأسعار، بعدما قال خبراء أروصاد جوية في الولايات المتحدة الثلاثاء إن عاصفة تتشكل في المنطقة مرشحة لأن تصبح أول إعصار في المحيط الأطلسي خلال عام 2026 في غضون يومين.

وتكمن أهمية العاصفة بالنسبة لسوق

واصلت أسعار النفط ارتفاعها بنهاية تعاملات أمس الأربعاء، في ظل تقييم المستثمرين لتأثير التطورات المناخية والجيوسياسية على إمدادات الخام العالمية، مع تصاعد المخاوف من اضطرابات محتملة في الإنتاج والتكرير الأميركي بسبب عاصفة تتجه نحو مناطق رئيسية لإنتاج النفط والغاز في خليج المكسيك.

وفي المقابل، يراقب السوق زيادة إمدادات الخام من منطقة الشرق الأوسط، في وقت لا تزال فيه التوترات الجيوسياسية تضيف درجة مرتفعة من عدم اليقين إلى حركة الإمدادات العالمية ومسارات التجارة، الأمر الذي يجعل تحركات الأسعار شديدة الحساسية لأي تغيرات مفاجئة في الإنتاج أو المخزونات.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت خلال تعاملات الأربعاء 93 سنتاً، بما يعادل 0.92 %، لتصل إلى 101.51 دولار للبرميل، فيما صعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 82



المخزونات والتكرير يحددان الاتجاه المقبل

إذا تزامن ذلك مع استمرار المخاوف الجيوسياسية.

أما إذا اتضح أن تأثير العاصفة محدود وأن الإنتاج والتكرير سيعودان سريعاً إلى مستوياتها الطبيعية، فقد تتراجع علاوة المخاطر المرتبطة بالطقس، لتعود السوق إلى التركيز على حجم الإمدادات العالمية ومستويات الطلب.

مستويات البنزين ونواتج التقطير، وكذلك معدلات تشغيل المصافي والإنتاج المحلي.

وفي حال أكدت البيانات الرسمية استمرار انخفاض مخزونات الخام والبنزين بالتزامن مع تعطل جزء من الإنتاج في خليج المكسيك، فقد تحصل الأسعار على دعم إضافي، خصوصاً

وفي المرحلة المقبلة، ستتجه أنظار الأسواق إلى البيانات الرسمية للمخزونات الأميركية، باعتبارها مؤشراً أكثر شمولاً على اتجاهات العرض والطلب مقارنة بالبيانات الأولية.

وسيركز المتعاملون على حجم السحب من مخزونات الخام، إلى جانب

التسويق الإلكتروني.. صناعة جديدة للأعمال

التجارة الرقمية.. الوجه الجديد للاقتصاد العالمي

كتب جورج حبيب

متكاملة من الوسائل التي تتيح للشركات التعريف بمنتجاتها وخدماتها، وبناء علاقات مستمرة مع عملائها، وقياس تفاعلهم وفهم احتياجاتهم بصورة لم تكن متاحة بالأساليب التقليدية. وفي هذا السياق، برز التسويق الإلكتروني كأحد أبرز ملامح الاقتصاد الحديث وأدوات المنافسة في عالم تتسارع فيه التكنولوجيا وتتغير فيه توقعات المستهلكين باستمرار.

ومع اتساع استخدام الإنترنت وانتشار الهواتف الذكية وتطور المنصات الإلكترونية، انتقلت العلاقة بين الشركات والمستهلكين إلى مرحلة جديدة، أصبح فيها الوصول إلى العميل أسرع وأكثر دقة، فيما بات سلوك المستهلك نفسه أكثر ارتباطاً بالمعلومات المتاحة عبر الفضاء الإلكتروني.

هذا التحول لم يغيّر أدوات التواصل فحسب، بل أوجد منظومة

يشهد العالم تحولاً متسارعاً بفعل التطور التكنولوجي المتواصل، الذي أعاد تشكيل أنماط الحياة والعمل والتجارة، وغيّر بصورة جوهرية الطريقة التي تتواصل بها الشركات مع عملائها والأسواق التي تستهدفها. فلم تعد التكنولوجيا مجرد أدوات مساندة للأعمال، بل أصبحت عنصراً أساسياً في صناعة القرار وتعزيز القدرة على المنافسة والنمو.



قراراتها، بما في ذلك القرارات المرتبطة بالتدخل. ويختلف دور هذه الجماعات وتأثيرها من إدارة إلى أخرى، تبعاً للظروف السياسية وطبيعة المتغيرات التي تفرضها البيئة المحيطة. ويبدأ فهم مدى فاعلية جماعات الضغط والمصالح في السياسة الخارجية من مجموعة من العوامل التي ساعدت على نموها وترسيخ حضورها، وفي مقدمتها طبيعة تكوين المجتمع، إلى جانب العوامل السياسية المرتبطة بالسلطة وتوزيع اختصاصاتها.

السياسات الداخلية للشركات

أصبحت الشركات، في ظل التجارة والتسويق الإلكترونيين، تعمل ضمن بيئة جديدة تشمل القطاعات الخدمية والإنتاجية، مستفيدة من الانتشار المستمر لوسائل التواصل في عصر المعلومات الرقمية. ومع هذا التحول، بات العالم أقرب إلى قرية صغيرة تفتح أبوابها أمام الأفراد والحكومات، وترتبط بين مؤسسات الدولة الواحدة وقطاعاتها العامة والخاصة، بما يخلق علاقات اقتصادية متزايدة الاعتماد على الأدوات الرقمية.

ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قطاع السياحة باعتباره نموذجاً مؤسسياً مهماً للتحول الرقمي في مختلف الدول.

فالسياحة تمثل في بعض البلدان النامية مصدراً رئيسياً للدخل، ويمكن دعمها من خلال إنشاء شبكات إنترنت تدار محلياً، وتتيح للعملاء المحتملين البحث والحجز ودفع تكاليف الرحلات والفنادق بالوسائل الإلكترونية.

ولم تعد السياحة الإلكترونية مجرد خيار، بل أصبحت ضرورة تفرضها طبيعة الخدمات السياحية وتكاليفها، إلى جانب التطور المستمر في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واشتداد المنافسة بين الجهات السياحية.

ومن هنا تتضح أهمية السياحة الإلكترونية من خلال المنافع التي توفرها لمتنحي الخدمات السياحية ومستهلكيها على حد سواء.

إقامة شبكات من المصالح الاقتصادية والتوازنات السياسية، وفق صيغ من التفاعل والتكامل بين الأطراف المختلفة. وأصبحت الدولة القادرة على بلورة تحالفات قائمة على المصالح أكثر قدرة على الوصول إلى موقع قيادي على الصعيد العالمي، وهو ما يعني أن الطرف المهيم بات بحاجة إلى أطراف دولية تساند سياساته وتدعم مواقفه ضمن نسق تحالفي طويل الأثر.

وفي هذا الإطار، أصبح العامل الاقتصادي محورياً أساسياً في التحالفات الدولية، وأخذ يؤدي دوراً مباشراً في إعادة تشكيل المعاهدات السياسية والتوازنات الاستراتيجية التي يشهدها العالم، وفي التأثير في الثوابت الاستراتيجية الكبرى ضمن مساعي

تحديد موازين النفوذ الدولي. وفي هذا السياق، ومع إدراك الولايات المتحدة للتحديات الآسيوية والأوروبية أمام هيمنتها العالمية، وتفاعلاً مع متطلبات المنافسة الاقتصادية التي أفرزتها الثورة العلمية والتكنولوجية، اتجهت إلى البحث عن تحالفات دولية تحقق المنفعة لاقتصادها وطاقتها الإنتاجية، بدلاً من التركيز على الامتيازات ذات الطابع العسكري كما كان سائداً في السابق، وهو ما تجلّى في السياسة الأمريكية تجاه آسيا منذ مطلع التسعينيات.

المصالح في البيئة الإلكترونية

لا يمكن إغفال التأثير الذي تمارسه جماعات الضغط والمصالح في رسم الإطار العام للسياسة الخارجية للدول، ولا سيما الدول الكبرى، وفي صناعة

علمية وتكنولوجية واسعة، وهو ما أوجد مجموعة من المتغيرات التي عززت الدور القيادي لهذه الدول في النظام الدولي. وقد امتد أثر التطور التكنولوجي على جميع المؤسسات، وأنماط التحالفات والتوازنات السياسية، ومفهوم الأمن القومي في إطاره الاستراتيجي، فضلاً عن تأثيره في القيم السياسية السائدة عالمياً، مثل الديمقراطية والمركزية الأيديولوجية والمواطنة العالمية.

وعلى مستوى عناصر القوة الشاملة، أصبح المتغير التكنولوجي يؤدي دوراً متزايداً في تحديد موقع الدول وترتيبها داخل الهمم الدولي، بحيث تتمتع الدول الأكثر تقدماً في المجال التكنولوجي بميزة مهمة في التنافس على المراكز القيادية عالمياً.

وتختلف الهممنة على قمة الهرم الدولي في عصر المعلومات والاتصالات بصورة جوهرية عن الهممنة التي سادت في العهد السابق، ولا سيما خلال المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، عندما قامت الهممنة بصورة أساسية على النفوذ المباشر المدعوم بالقوة العسكرية والهممنة الأيديولوجية، كما كان الحال بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة.

وقد أظهرت التجربة أن هذا النمط من الهممنة كان يقود في كثير من الأحيان إلى استنزاف القطب المهيم اقتصادياً، بما ينعكس على قوته الاستراتيجية على المدى البعيد، وكانت الهممنة الدولية في عالم الأمس ذات طابع عسكري ومضمون سياسي بالدرجة الأولى.

أما اليوم، فقد اكتسبت حسابات الهممنة الدولية طابعاً جديداً يقوم على

أدوات إلكترونية ورقمية حديثة. يفتح النقاش حول دور الشركات الكبرى في صناعة القرار داخل الدول ومؤسساتها على مجموعة من المحاور الأساسية، وأهمية الاعتبارات الاقتصادية الرقمية في السياسة الخارجية للمؤسسات.

تأثير المؤسسات بالازمات العالمية

في ظل الأزمات المالية التي مرت بها دول عديدة حول العالم، كان من المتوقع أن تتخذ المؤسسات السياسية إجراءات تشريعية سريعة تفرض على الشركات الالتزام بمعايير محاسبية ورقابية قادرة على الحد من القرصنة الإلكترونية من جهة، وحماية مصالح ملايين العمال والطبقة الوسطى من جهة أخرى.

وفي محاولة للحد من تداعيات هذه المرحلة وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، تبرز الحاجة إلى وضع حدود واضحة لآليات إدارة المؤسسات، بدءاً من الإدارة الداخلية وصولاً إلى علاقاتها الخارجية، بما يسمح بتحديد طبيعة المخاطر الناجمة عن التحول الإلكتروني واتساع نطاق القرصنة الرقمية.

الاعتبارات الاقتصادية الرقمية

أدت التطورات العلمية المتسارعة إلى إحداث تحولات عميقة في نظم المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة، كما عززت الأدوات المستخدمة في السياسة الدولية والساعة إلى ترسيخ النفوذ والسيطرة على المستويات العالمية.

وباتت الدول الصناعية الأكثر تقدماً في مقدمة الدول التي تمتلك أنظمة معلومات متطورة، إلى جانب قدرات

القرار يمثل المخرجات المرتبطة بموقف معين، بينما تشمل عملية صنع القرار جميع المدخلات والمخرجات المرتبطة بالموقف، إضافة إلى التفاعل القائم بينها. ومن هذا المنطلق، تمثل عملية صنع القرار مرحلة تهيئة المعلومات وصياغة البدائل اللازمة لمعالجة مشكلة معينة، بينما يشير اتخاذ القرار إلى اختيار البديل الأكثر ملاءمة أو البديل الأرجح لتحقيق الهدف المطلوب.

وبالتالي، فإن القرار هو في جوهره اختيار أحد البدائل المتاحة، وهو اختيار يخضع لتوجيه فريق العمل أو المستشارين الذين يوضحون لصانع القرار مزايا كل بديل وما يترتب عليه من نتائج.

القرار في البيئة الرقمية

ولكي يتلاءم القرار السياسي مع النظام الرقمي ومتغيراته، لا بد من مراعاة مجموعة من الاعتبارات الأساسية. أولها أن يكون القرار عملاً إرادياً من جانب صانع القرار، يقوم على تصميم واضح لجعله متوافقاً مع الواقع الرقمي ومتطلباته.

وثانيها وجود موقف أو مشكلة تواجه صانع القرار، بحيث يمكن تحديد أبعادها زمانياً ومكانياً وموضوعياً، مع التعامل معها من منظور رقمي يأخذ في الاعتبار طبيعة البيئة الجديدة. أما الاعتبار الثالث، فيتمثل في انتقال القرار من الإطار التصوري للبيئة السابقة، التي يمكن وصفها بعالم الغايات والأهداف، إلى الواقع العملي الذي تفرضه المشكلة التي تواجه صانع القرار، بما يستوجب معالجتها من خلال

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، شهدت دراسات صنع القرار نمواً متزايداً، باعتباره القرار عنصراً مركزياً في العملية السياسية. وقد ظهرت إشارات إلى مفهوم اتخاذ القرار في بعض الدراسات التي تناولت التاريخ الدبلوماسي أو نشاط المؤسسات الحكومية، إلا أن الاهتمام بهذا المفهوم اتخذ أبعاداً أكثر اتساعاً مع تطور العلوم الاجتماعية والاقتصادية والإدارية. فعلماء النفس اتجهوا إلى دراسة الدوافع الخفية وراء القرارات التي يتخذها الفرد، بينما ركز علماء الاقتصاد على قرارات المستهلك والمنتج والمستثمر. أما علماء الإدارة، فانصرفوا عن اهتمامهم إلى كيفية تحسين أداء الأجهزة التنفيذية وترشيد عملية اتخاذ القرار، في حين ركزت العلوم السياسية على القرارات التي تعكس سلوك القوى المؤثرة في عمليات صنع السياسة.

وتجري عملية صنع القرار بين طرفين رئيسيين: طرف يتولى اتخاذ القرار، وبيئة تحتضن هذا القرار قبل صدوره وبعده. ويمثل الطرف المقرر، في الإطار السياسي، في الدولة من خلال الأشخاص المخولين بالإفصاح عن توجهاتها عبر الأفعال والقرارات، بينما تمتد البيئة المحيطة بالقرار في بعدين زمني ومكاني.

وتشمل البيئة السابقة للقرار ما يشكل في ذهن صانع القرار وما يحيط به من معطيات، سواء كانت ذات طبيعة نفسية أو موضوعية، كما تمتد البيئة اللاحقة للقرار إلى أبعاد نفسية وموضوعية أخرى. وتشكل هذه السلسلة المتواصلة من المعطيات والتفاعلات الإطار العام لعملية صنع القرار.

ويعرّف ريتشارد سنايدر عملية صنع القرار بأنها عملية اجتماعية يجري من خلالها اختيار مشكلة لتكون موضوعاً لقرار معين، وينتج عن هذا الاختيار عدد محدود من البدائل، يجري اختيار أحدها ووضعه موضع التنفيذ والتطبيق.

ويرى الدكتور إسماعيل صبري مقلد أن عملية صنع القرار تعني التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين بدائل متعددة ومتنافسة، بحيث تستهدف القرارات تحقيق أهداف محددة أو تفادي نتائج غير مرغوبة.

وهنا يبرز التمييز بين عملية صنع القرار والقرار ذاته؛ فعملية صنع القرار السياسي أوسع نطاقاً من القرار، لأن

1 المنصات الإلكترونية تعيد رسم خريطة التعاملات العابرة للحدود

2 المعلومات تتحول إلى مورد استراتيجي في الدورة الاقتصادية الحديثة

3 الشركات تعيد بناء نماذج أعمالها تحت ضغط التحولات المتسارعة



السعودية تضع اللمسات الأخيرة على خطط صفقة ضخمة للطائرات

شركات الطيران في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. ومن المقرر أن تتسلم السعودية حتى عام 2027 ما مجموعه 15 طائرة من طراز «A321XLR» حيث ستساهم في تمكين المستهدفات الوطنية المرتبطة برؤية السعودية 2030 في مجالات السياحة والترفيه والرياضة وخدمة ضيوف الرحمن وخاصة الأحداث الكبرى المقرر استضافتها على أرض الوطن خلال السنوات القادمة والمتمثلة في نهائيات كأس آسيا 2027 لكرة القدم ومعرض إكسبو 2030 ونهائيات كأس العالم 2034 لكرة القدم.

مجلس الإدارة. ولم يكشف سانجيف كابور عن حجم الطلبية، لكن «بلومبرغ» كانت قد أفادت في فبراير بأن المجموعة أجرت محادثات أولية مع «بوينغ» و«إيرباص» لشراء ما لا يقل عن 150 طائرة من الطائرات ذات الممر الواحد والطائرات عريضة البدن، في صفقة قد تصبح الأكبر في تاريخها.

ذكرت وكالة بلومبرغ أن «مجموعة السعودية»، التي تضم الناقل الوطنية «الخطوط السعودية» و«طيران أديل»، تسير في خططها لتنفيذ طلبية جديدة وُصفت بالضخمة من الطائرات، بهدف توسيع الأسطول واستبدال الطائرات القديمة خلال العقد المقبل.

وأشار نائب الرئيس التنفيذي للاستراتيجية في المجموعة والرئيس التنفيذي المكلف لـ«طيران أديل»، أن المجموعة انتهت من تقييم احتياجاتها المستقبلية من الطائرات، على أن تبدأ عملية طرح المناقصة بعد الحصول على موافقة

سوريا تتوقع استقبال نحو 1000 شاحنة محملة بالنفط العراقي يومياً

التوجه في وقت تستمر فيه الهجمات على السفن العابرة لمضيق هرمز، وسط غياب حل نهائي للحرب مع إيران، رغم تحسن تدفقات الشحن عبر المضيق خلال الأسابيع الأخيرة. ومن شأن الخطة الجديدة تعزيز مكانة سوريا كبوابة بديلة وأمنة نسبياً لعبور النفط العراقي، بعدما تأثرت صادرات المنطقة منذ اندلاع الحرب في نهاية فبراير الماضي.

الشركة البترول السورية المملوكة للدولة، في مقابلة مع وكالة بلومبرغ، إن الحكومة العراقية طلبت من سوريا المساعدة في تصدير النفط الخام، إضافة إلى تدفقات زيت الوقود القائمة بالفعل. وأضاف أن الاتفاق بين الحكومتين بات شبه مكتمل، متوقعاً بدء نقل أولى شحنات الخام العراقي عبر الشاحنات إلى سوريا بحلول منتصف أكتوبر الجاري. ويأتي هذا

تتجه سوريا إلى لعب دور متزايد في صادرات النفط العراقية عبر توفير مسار بديل لمضيق هرمز، مع الاستعداد لتسيير قوافل من الشاحنات لنقل الخام العراقي براً إلى موانئ البحر المتوسط، في خطوة تستهدف الحد من المخاطر التي تواجه حركة الطاقة عبر الممر البحري الحيوي.

وقال يوسف قبلاوي، الرئيس التنفيذي

معلومة ورقم

مليار دولار

سجلت تعاملات العرب في السوق الثانوية للدين الحكومي المصري صافي شراء قدره مليار دولار، خلال تعاملات أمس الأربعاء، وفقاً لبيانات البورصة المصرية. وسجل الأجانب صافي بيع محدود قدره 38.7 مليون دولار، ليصبح صافي تدفقات العرب والأجانب مجتمعين نحو 967 مليون دولار.

دردشة اقتصادية

في خطوة تعكس تصاعد الإنفاق على الذكاء الاصطناعي

«سبيس إكس» تسعى لجمع 40 مليار دولار لشراء رقائق «إنفيديا»

التمويل المرتقب بقيادة «أبولو» يجمع بين قروض مصرفية وديون استثمارية

1 التصنيف الائتماني للشركة يسمح بجذب مستثمرين من صناديق التأمين والمعاشات التقاعدية

2



ويأتي الإعلان بعد يوم من كشف الشركتين عن نشر معالجات «إنفيديا فيرا» لتسريع تنسيق وتنفيذ الأكواد ومعالجة البيانات اللازمة لتشغيل الجيل المقبل من تطبيقات الذكاء الاصطناعي الوكيل.

وكانت «سبيس إكس» تستهدف في السابق إطلاق أقمارها الصناعية، التي تُعرف أيضاً باسم مراكز البيانات المدارية، في 2028، ما يعني أن الجدول الزمني الجديد يُقدِّم الموعد المستهدف إلى الربع الرابع من 2027، مع إطلاقات واسعة النطاق في العام التالي.

عَـلَّ «إيلون ماسك»، الرئيس التنفيذي لـ«سبيس إكس»، موعد إطلاق أول أقمار صناعية مدعومة بالذكاء الاصطناعي إلى المدار، في خطوة تسرّع خطط الشركة لبناء مراكز بيانات في الفضاء.

وقال «ماسك» في منشور عبر منصة «إكس»، إن «سبيس إكس»، بالتعاون مع «إنفيديا»، صممت نظام خوادم «فيرا روبن إن في إل72» المخصص للعمل في الفضاء، على أن يتم إطلاقه إلى المدار خلال الربع الرابع من 2027، مع التوسع في عمليات الإطلاق على نطاق أكبر خلال 2028.

سبيس إكس تسرّع سباق الحوسبة الفضائية

إكس» في أغسطس إن الشركة قررت بناء بنيته الحاسوبية بالكامل اعتماداً على معمارية «فيرا روبين» من إنفيديا، معتبراً أنها الأفضل لتشغيل تطبيقات الذكاء الاصطناعي. وأضاف أن التعاون والشراكة مع إنفيديا يحظيان بأهمية كبيرة بالنسبة للشركة.

حصلت «سبيس إكس» على تصنيف استثماري بعد فترة وجيزة من طرحها العام الأولى بقيمة 86 مليار دولار في يونيو، قبل أن تباع سندات عالية الجودة بقيمة 25 مليار دولار بعد أقل من أسبوعين. إلا أن هذه السندات تعرضت لاحقاً لضغوط بيعية وسط مخاوف من ارتفاع المديونية وكثافة الإنفاق الرأسمالي.

تداولت السندات المستحقة عام 2056 عند نحو 85 سنتاً للدولار، بعائد يزيد بنحو 2.27 نقطة مئوية فوق سندات الخزينة الأميركية، وهو مستوى يقترب من عوائد السندات المصنفة عالية المخاطر، بحسب بيانات «ماركت أكسيس».

أبعدت محدودية الإفصاحات المالية التي يقدمها ماسك بعض المستثمرين عن ديون «سبيس إكس» في السابق. وقال مستثمرون إن الشركة زودتهم بمذكرة تعريفية مقتضبة من صفحتين فقط عند مناقشة تمويل صفقة الرقائق، تضمنت صوراً للفضاء وإشارة إلى خطط لبناء مراكز بيانات «في مكان ما في الكون»، ما أثار تساؤلات حول مستوى التفاصيل المقدمة للمستثمرين.

جعلت «أبولو» الإقراض للشركات ذات التصنيف الاستثماري ركناً أساسياً في نشاطها الائتماني البالغ 800 مليار دولار، وقادت صفقات تمويل بمليارات الدولارات لشركات من بينها «إنتل» و«باير». كما قادت في يونيو صفقة تمويل للرقائق بقيمة 35 مليار دولار لصالح منتجات شركة برودكوم، وكانت حينها أكبر معاملة في سوق الائتمان الخاص.

تسعى شركة سبيس إكس المملوكة لإيلون ماسك إلى جمع 40 مليار دولار لتمويل شراء رقائق من «إنفيديا»، في خطوة تعكس تصاعد الإنفاق على البنية التحتية الداعمة للذكاء الاصطناعي وتعزز رهان الشركة على أحدث تقنيات صانعة الرقائق الأميركية.

وبحسب صحيفة «فابنانشال تايمز»، فإن الشركة تخطط لجمع نحو 10 مليارات دولار عبر قروض مصرفية، إضافة إلى 30 مليار دولار من ديون ذات تصنيف استثماري، لتمويل طلب ضخم على رقائق إنفيديا، وفقاً لأشخاص مطلعين على المفاوضات. من المتوقع أن تقود شركة أبولو غلوبال مانجمنت عملية التمويل وتتولى تسويق الدين لمجموعة واسعة من المستثمرين، فيما تعد «بيمكو» من بين عدد محدود من الجهات المقرضة المشاركة في المحادثات. ومن المنتظر إتمام الصفقة خلال عام 2027.

يعكس التمويل المرتقب حجم الأموال المتدفقة إلى مراكز البيانات والرقائق والبنية التحتية التي تقوم عليها صناعة الذكاء الاصطناعي، في وقت تتسابق فيه الشركات لتوسيع قدراتها الحاسوبية.

يسمح التصنيف الائتماني عند مستوى BBB لـ«سبيس إكس» بجذب مستثمرين من صناديق التأمين والمعاشات التقاعدية، التي عادة ما تفضل الديون الاستثمارية وتجنب الانكشاف الكبير على السندات عالية المخاطر.

تعزز الصفقة المحتملة العلاقات بين «سبيس إكس» و«إنفيديا»، بعدما أعلن ماسك عزمه توسيع الاعتماد على تقنيات الشركة لدعم مشروعات الذكاء الاصطناعي التابعة له. كما تمثل دعماً إضافياً لـ«إنفيديا» في مواجهة المنافسة المتزايدة من شركات تسعى إلى انتزاع جزء من هيمنتها على سوق الرقائق المتقدمة.

قال ماسك خلال إعلان نتائج أعمال «سبيس

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128



editor@aalamaleqtisad.com